

العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الأول (1918 - 1946)

الكاتب: حليم الصالح

أبحاث سياسية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

حليم الصالح:

أكاديمي وباحث سوري، له العديد من الدراسات والمقالات في مراكز البحوث والمجلات السورية والعربية.



العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الأول (1918 - 1946)

المحتويات



أولًا: المقدمة

1. تقديم منهجي

تبحث هذه الدراسة، في جزئها الأول، في دور العلويين ونخبهم في البنية السياسية لسورية الحالية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (1918)، والتحوّل من «دولتهم» شبه المستقلة (1920) إلى الوحدة المشروطة مع سورية (1936) ثم التامّة (9 كانون الأول/ ديسمبر 1945[1])، وتتقصّى الدور العلوي بعد الاستقلال وفي مرحلة الانقلابات العسكرية والسنوات الأربع التي تلتها حتى قيام الوحدة وحدوث الانفصال، وصولًا إلى انقلاب البعث عام 1963. ومع أن ثمة تقاطعات كثيرة بين حالة العلويين والأقليات الأخرى، فإن الدراسة ستقتصر على متابعة مواقف وأدوار نُخب الطائفة العلوية والأحداث والمواقف السورية ذات الصلة، من خلال رؤية تجمع بين التحولات الاجتماعية والسياسية داخل الطائفة، والأحداث الوطنية ،والإقليمية والدولية.

فضلًا عن ندرة المصادر التي عالجت هذا العنوان، كسياق متصل، فإنّ الدراسات التي اشتملت على معلومات من هذا القبيل (الباحثون الأجانب على وجه الخصوص)، على أهميتها، بقيت ناقصة من حيث عدم أخذ السيرورة التاريخية لتطور المظلومية العلوية وانعكاساتها على تشكل عصبية علوية (ابن خلدونية)[2]، على قاعدة مخاوف تاريخية عززها الصراع مع الإخوان المسلمين أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وصارت جليّة ووجودية بعد عام 2011. وما زاد الأمور تعقيدًا، بعد ظهور النخب العلوية على مسرح السياسة السورية في فترة الانتداب وما بعدها، هو صعوبة عزل مواقف هذه النخب ذات الدوافع الطائفية عن دوافعها الوطنية أو المتعلقة بالمصالح العشائرية والشخصية والمناطقية.

أما مسألة انتماء الباحث إلى الطائفة العلوية بالولادة، فهي سيف ذو حدين، إذ إن ثمة خطر الوقوع في فخ الانحياز الهوياتي أو التأريخ من جهة[3]، أو أن يساعد ذلك في تقديم رؤية أكثر وضوحًا من موقعٍ قد لا يبلغه الباحث «الخارجي» من جهة ثانية. ويبقى الهدف المأمول في كل الأحوال هو الوصول إلى رؤية أقرب إلى الموضوعية في دراسة العنوان أعلاه.

من الأسئلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها أو الإضافة إليها:

- كيف عايش العلويون/ نخبُهم مرحلة التحول التاريخية من الحكم العثماني إلى الانتداب الفرنسي؟
- ما هي طبيعة وأسباب التحولات التي طرأت على مواقف النخب العلوية، من مسألة الانتداب والانضمام إلى الدولة السورية منذ ثورة صالح العلي (1919 – 1921) وتشكيل

(1) أكرم الحوراني، مذكرات، الجزء الأول، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000)، ص 457.

(2) ليون ت. غولدن سميث، دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم، ترجمة عامر شيخوني، مراجعة مركز التعريب والترجمة، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

(3) التأريخ أو الايستوريوغرافي Historiography هي دراسة خطاب المؤرخين بشأن الوقائع التاريخية وليس دراسة الوقائع التاريخية نفسها، بما قد يتضمن هذا التأريخ من انتقائية في الاستناد إلى المصادر. للتوسع في تعريف وكيفية ومجالات استخدام هذا المصطلح، يمكن مراجعة كتاب: محمد جمال باروت، حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، ط1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017). ص 13 وما بعدها.



الدولة العلوية (1920) حتى الاستقلال؟

تأتي الأهمية المفترضة لهذه الدراسة من كونها تحاول النظر إلى الأحداث التي شهدتها الدولة السورية من زاوية المسكوت عنه، أو من خلال تجريد الأحداث، قدر الإمكان، من لبوسها الأيديولوجي – العروبي الطاغي، أو النظرة الوطنية التي لم يكن لها أساس حقيقي قبل الاستقلال على الأقل، سواء من حيث وجود مؤسسات وطنية أو حدود واضحة/ نهائية، لكيان سوري كان ما يزال في طور التشكل، فاختلطت الوطنية بالعروبة ولم تنضج/ تتحقق لا هذه ولا تلك على نحو مرضٍ، حتى تاريخه، وما زالت المشكلات/ الصراعات ما قبل الدولة الوطنية عالقة.

يتمثَّل الهدف الرئيس في محاولة التوصّل إلى بناء هيكلية سياسية مناسبة لدولة سورية حديثة على أسس ديمقراطية، من خلال الاستفادة من أخطاء الماضي ودروسه، وتتبُّع الدور السياسي للنخب العلوية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وكيفية تعامل النخب السورية الأخرى مع هذا الدور.

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التحليل البنيوي والتاريخي لفهم تعقيدات الأحداث والمواقف المرتبطة بها، من خلال الاستئناس بالمعلومات الواردة في الوثائق التاريخية ذات الصلة، وباستخدام مفاهيم سياسية وتاريخية، من دون الخوض في التاريخ العقائدي للطائفة، إلا ما كان منه ضروريًا لفهم الأحداث أو طريقة التفكير السياسية.

ثمة كثير من المراجع المعاصرة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا البحث، ومنها ما تطرق إلى نشوء الوعي السياسي عند العلويين وتطوره[4]. ولا تخرج هذه الدراسة عن هذا الإطار، في محاولة لسدّ بعض الثغرات المعرفية عبر تاريخ سورية، كدولةٍ تتنازعها التناقضات الداخلية والمصالح الخارجية، وفي محاولة لتفكيك مفهوم الوطنية[5]، في مرحلة لم يكن ثمة تجسيد مؤسساتي جامع لها على أرض الواقع، وذلك في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى، وجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية عام 1946، والتي طغت عليها أيضًا شعارات وتوجهات الأحزاب العقائدية، المستندة إلى القومية العربية والأمة الإسلامية والأمة السورية والأممية الشيوعية، التي استباحت الوطنية المفترضة.

2. إضاءة تاريخية

أسفرت المصالح السياسية والتفسيرات الدينية المرتبطة بها، في العهدَين الأموي والعباسي، عن انقسام المجتمع الإسلامي إلى عشرات الفرق والمذاهب، ثم تمأسست منها فرقتان إسلاميتان كبيرتان، سنّية وشيعية، ادعت كل منهما بأنها وريثة الإسلام والمعبرة عن أصوليته، فيما بقيت عشرات الفرق الصغيرة تكافح لإثبات ذاتها على هامش هاتين الرؤيتين، وقد اعتمدت التأويل، الذي تجاوز قدرة النص أحيانًا، وامتزجت في عقائدها ثقافاتٌ فلسفية ودينية كثيرة وعالمية الطابع، بحكم حركة الترجمة والتفاعل الثقافي في العصر العباسي، ثم انقرض العديد منها بنتيجة الصراعات العقائدية/ السياسية، الفكرية منها والمسلحة.

(4) على سبيل المثال: حسان القالش، قطار العلويين السريع: الوعي السياسي عند العلويين النشأة والتطور (1822-1949)، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1917).

(5) كان مصطلح الوطنية Nationalism يوصِّف تطور الدول الأوروبية والتطابق بين القومي والوطني فيها، ولم يكن هذا المصطلح محددًا في ما يتعلق بوضع سورية في تلك المرحلة، فقد عبّر عن الشعور القومي العربي في نطاق جغرافي يمتد من الجزيرة العربية إلى كيليكيا في أثناء الثورة العربية ضد العثمانيين، ثم تقلص هذا المفهوم تدريجيًا بعد فشل مشروع مملكة الشريف حسين بن علي، ليقتصر على سورية بلاد الشام، ثم تقلص مرة ثانية ليتطابق مع سورية بحدود سايكس - بيكو، بعد نشوء دولة لبنان الكبير وفصل فلسطين من قبل الإنكليز، ومنحهم شرق الأردن للأمير عبد الله - الباحث.



وفي وقت لاحق، قاد النبذ المستمر للفرق الصغيرة الناجية عقائديًا، كالعلوية (النصيرية)[6] والإسماعيلية والدرزية، ومحاولات احتوائها من قبل الدين الرسمي للسلطة في العهود التالية، إلى مزيد من التقوقع بغية إثبات الذات وحمايتها، إلى أن تكلّست عقائدها وانطوت على نفسها نهائيًا، وتغلبت نزعة الحفاظ على العقيدة على جانبها الدعوي، الجانب الذي نشطت فيه هذه الفرق في بداياتها[7].

فحتى سقوط الدولة الحمدانية، كانت العلوية (النصيرية)[8] مجرد فرقة دعوية غير منغلقة على ذاتها، ينتقل دعاتها في الأمصار الإسلامية بحرية، و«يجمعون بين الظاهر والباطن»[9]، في مرحلة كان الدين فيها محرك الصراعات ومسرح تجلياتها ولبوسها السياسي الذي لا مفرّ منه. فالدولة الديمقراطية الحديثة فقط هي التي تتوافر في كنفها إمكانية إعادة تموضع الدين في ذوات الأفراد وتنظيم العلاقة في ما بينهم بوساطة القانون الوضعي.

من الصعب تحديد الفترة الزمنية للتحول من النشاط الدعوي إلى الانغلاق المذهبي بدقة، عند الأقليات الدينية الإسلامية أو المتداخلة مع الإسلام، ومنها العلويون، فقد حدث ذلك على نحوٍ تدرّجي، وارتبط بحجم الخطر الخارجي ودرجة الانعزال الجغرافي. ثم أضيف إلى هذه العوامل عاملٌ داخلي تزايدت أهميته بمرور الزمن، وهو مصلحة الإكليروس الديني/ المشايخ، في استمرار الوضع القائم والاستثمار في المظلومية التاريخية لتحقيق الهيمنة الروحية على العامة.

ولم يختر العلويون، مثل باقي الأقليات، الجبالَ بمحض إرادتهم، بخاصة في العهدين المملوكي والعثماني، وكانوا يغادرونها إلى السهول والسواحل، سلمًا أو حربًا، حين يتمكنون من ذلك. لكنهم أُجبروا على الالتجاء إليها على الرغم من شحّ مواردها، بعد أن اتُهمت هذه الفرق بالضلال والهرطقة، واعتُبرت مارقة على الدين من قبل القيمين على المذهب الرسمي «الصحيح»، المستند إلى قوة الإمبراطوريات الحاكمة[10]. ومع ذلك فلم تكن هذه الجبال منيعة على الغزاة، عندما يتوفر سبب استراتيجي لاقتحامها، فقد فعل ذلك الصليبيون والأيوبيون

---

(6) يمكن الاطلاع على نبذة مكثفة حول عقيدة الطائفة العلوية كما يقول عنها العلويون أنفسهم في كتاب: هاشم عثمان، العلويون بين الأسطورة والحقيقة، الطبعة الثانية، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1985)، ص 225 – 228.

(7) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (١)، الناس نيوز، آب/ أغسطس 2022، شوهد في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، https://bit.ly/3rKfj3f ، بتصرف.

(8) ثمة أكثر من رأي حول منشأ تسمية النصيرية، ومنها أنها تُنسب إلى صاحب الدعوة الأول محمد بن نصير، أو أنها محرَّفة عن النزارية (الإسماعيلية) التي تم إطلاقها على المنطقة في العهد الصليبي. لكن هاشم عثمان يقول بأن أول من أطلق هذه التسمية هو حمزة بن علي، أحد مؤسسي المذهب الدرزي، في رسالته «الرسالة الدامغة في الرد على الفاسق النصيري» عام 433 هجرية، وإن كلمة علوية هي اسم إحدى الفرق التي كانت موجودة من قبل، كما ذكر المسعودي في مروج الذهب الجزء الثالث ص 209 وغيره من المؤرخين، وقد تكررت تسمية العلوية مرات عدة على لسان مؤرخين في فترات زمنية مختلفة. انظر: هاشم عثمان، تاريخ العلويين: وقائع وأحداث (منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1997)، ص 12 – 14. وكتاب: هاشم عثمان، هل العلويون شيعة؟!، (منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط 1، 1994)، ص 10 – 15. وإن المعنى المقصود بالنصيري هو معنى تحقيري غالبًا، مثل شاوي أو سمعولي. وللمقارنة، فقد كان يُطلق على الشيعة الاثني عشرية في جنوب لبنان قبل الانتداب الفرنسي تسمية «المتاولة»، فيقال: «شقفة متوالي» للتحقير أيضًا. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، (دار النهار للنشر، بيروت، ط 2، 2012)، ص 45.

(9) هاشم عثمان، هل العلويون شيعة؟!، (منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط 1، 1994)، ص 107 - 108.

(10) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (1)، مرجع سابق، بتصرف.

والمماليك والعثمانيون[11].

لقد شاءت الظروف أن يقع العلويون[12] في نطاق هيمنة السلطات المُقتدية بالمؤسسة الدينية السنية، مع أن المؤسسة الدينية الشيعية أيضًا، التي اكتمل تأسيسها لاحقًا، وصفتهم بالغلاة، على الرغم من القرب المذهبي المتمحور حول تعظيم آل البيت وتبجيلهم، لكنّ المؤسسة الشيعية افتقدت السلطة والجوار الجغرافي من أجل إخضاعهم، أو لأن لهما عدوًّا مشتركًا يتمثل بالسلطات الحاكمة المتحالفة مع الإسلام السني.

وكانت فتوى ابن تيمية ومواقفه الشهيرة من أهمّ محطات التكفير التاريخية، ضد العلويين وغيرهم من الفرق الباطنية في العهد المملوكي، إذ اعتبرتهم «أشدّ كفرًا وضلالًا من اليهود والنصارى»، وذلك إبان الحملات الكسروانية وبعدها (كانت آخرها وأنجحها عام 1305 ميلادية)، ما دفع هؤلاء إلى الانزواء وراء جدار من الشك والحذر، والتواصل مع المحيط الحضري بطريقة سلبية، بما في ذلك الغزو وقطع الطرق[13]، كوسيلة للحدّ من العزلة واستكشاف ما يحدث حولهم[14]. ومن بين الأقليات الدينية المتداخلة مع الإسلام، كان العلويون هم الأكثر تمردًا، والأقل تحالفًا مع السلطات الحاكمة، وكانوا بمثابة بدو الجبال في صراعهم المزمن مع الحضر، وبخاصة في الجبال المنيعة. هكذا، وبمقدار ما ترسخت النظرة إلى العلويين كهراطقة في العهدين المملوكي والعثماني، زاد تقوقعهم وانعزالهم، دينيًا وجغرافيًا.

كدولة أو خلافة، بعد الصدمة التي أحدثتها مذابح السلطان سليم الأول في حلب[15]، تمحورت السياسة العثمانية تجاه العلويين حول أمرين اثنين: تحصيل الضرائب/ الميري والتجنيد، ونادرًا ما كان يحصل ذلك على نحو مباشر، إنما بوساطة متعهدين محليين استحوذوا على القسط الأكبر

(11) كمال أبو ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، (بيروت، دار النهار، 2007)، ص 32

(12) من الناحية العقائدية، ينقسم العلويون بصورة رئيسة إلى مجموعتين: كلازية وحيدرية (شمالية)، ويمكن القول على وجه التقريب بأن الحدود الجغرافية بينهما هو النهر الكبير الشمالي (الكلازية جنوبه، والحيدرية شماله). واستنادًا إلى رمزية ع م س (علي ومحمد وسلمان الفارسي، حيث علي المعنى ومحمد الاسم وسلمان الفارسي الباب) يعتقد الكلازيون أن القمر هو المعنى، أي علي، والسماء هي الباب، أي سلمان الفارسي، بينما تعتقد الشمالية/ الحيدرية بأن السماء هي المعنى، وأن القمر هو الباب، وتتفقان على أن الشمس هي الاسم أي محمد. وثمة مجموعتان صغيرتان هم المواخسة في الشمال، الذين «يعبدون» الشفق، والغيبية (الإله غاب وسيعود وهو يتخلل كل شيء كالهواء) في منطقة جوبة برغال، وهي الأساس العقائدي للمرشدية. أما من الناحية العشائرية، فيتوزعون بين أربع مجموعات: الخياطون (معظمهم قيسيون) والحدادون والمتاورة والكلبيون (سنجاريون يمانيون). للمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة: إلياس صالح اللاذقي، آثار الحقب في لاذقية العرب، تقديم وتحقيق إلياس جريج، (دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2013)، ص 165. و: ولاية بيروت، محمد بهجت ورفيق التميمي (دار لحد خاطر، بيروت، ط1 1918، ط 3 1987، نسخة الكترونية)، ص 106 - 107. وغيرهما.

(13) ستيفان وينتر، تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية، ترجمة نظير الأتاسي وباسل وطفة، الطبعة الأولى، (إسطنبول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دار ميسلون للطباعة والنشر، 2018)، ص 357. ويورد ليون كاهون توصيفًا لمثل هذا النمط من الحياة في منطقة القرداحة، من ضمن حالة مستمرة من الصراع مع العثمانيين، الذين يحاولون إخضاع العلويين/ الكلبيين بلا جدوى. انظر: ليون كاهون، رحلة إلى جبال العلويين 1878، ترجمة مها أحمد، ط 2، (دمشق، دار التكوين، 2004)، ص 43.

(14) للتوسع في هذه الموضوع، يمكن مراجعة كتاب: محمد جمال باروت، حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، ط1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

(15) مع أن هذه المجزرة (ومنها مذبحة الجامع الكبير والتِلَل) مُختلف فيها، من حيث عدد الضحايا الذين قضوا فيها على الأقل، فقد لعبت دورًا أساسيًا في تكوين المظلومية العلوية، وشكلت أهم محطاتها التاريخية، وترافقت بهجرة علوية من حلب وجوارها، مع بعض بقايا جيش قانصوه الغوري من المحارزة (العشيرة التي ينتمي إليها الشيخ صالح العلي) بعد معركة مرج دابق (1516) باتجاه الجبال الساحلية. للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة كتاب: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، (طرابلس، لبنان، دار الأمل والسلام، ، 2013)، ص 509 - 512.



من هذه الضرائب، فتحولوا إلى زعامات مناطقية كرّست مفهوم العشيرة، التي يصعب تقصي روابط الدم للمنتمين إليها، وهي أقرب إلى جماعة تخضع لسيطرة زعيم ما/ مقدَّم، بوساطة رجاله المسلحين/ زلِمِه.

وعلى الصعيد الداخلي، حدث ضرب من تقاسم السلطة بين المشايخ ومقدّمي (زعماء) العشائر، لتكون السلطة الروحية للمشايخ والدنيوية للمقدّمين، بالتكافل والتضامن، فكان ذلك استنساخًا مصغّرًا لنموذج السلطة الذي ساد في التاريخ الإسلامي كله، وصولًا إلى زمن الجمهوريات والممالك العربية الحالية وبدرجات مختلفة. لم يكن تقاسم السلطة هذا متوازنًا على الدوام. وشهد التنافس العشائري جولات وجولات من الصراع، وبخاصة عند تراجع الخطر الخارجي[16].

مشروع الدولة العلوية الأولى

أولى محاولات تجاوز إطار العشيرة لبناء الكيان القائم على الطائفة والحيز الجغرافي قام بها صقر المحفوظ، من عائلة شمسين الحدادية وأولاده في منطقتي صافيتا والدريكيش، في النصف الأول من القرن التاسع عشر. امتلكت هذه العائلة أكثر من 100 قرية، وتجاوز نفوذها مناطق العلويين، وحصل زعيمها على رضاء السلطة العثمانية، وحاز لقب «الآغا»[17]، فكانت تلك محاولة سياسية أولية لتكوين إقطاعية وسيطة بين الدولة العثمانية والعلويين القاطنين في منطقة نفوذها[18].

ثم تلت زعامة صقر المحفوظ محاولة سياسية أكثر نضجًا، قام بها الضابط العلوي في الجيش العثماني إسماعيل خير بك (مشير الجبل) وابنه هواش من بعده، في جنوب الساحل السوري، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبعد أن ذاع صيت نجاحاته في الحد من هجمات البدو على حاضرة حماة، عمل إسماعيل خير بك على توسيع سيطرته لتشمل جنوب الساحل السوري، وشكّل حكومة في بلدة الدريكيش بين عامي 1854 و1858، مستغلًا انشغال السلطنة العثمانية في حرب القرم[19].

هنا، جاء دور رجال الدين لشد إزر السلطة ومواكبة هذا التطور، فأصدروا الوثيقة التي ألغت العشائرية في العام ذاته (1854)، إذ أصبحت العشائرية إطارًا ضيّقًا لا يتناسب والتطور السياسي الجديد، فضلًا عن أن العشائرية لا تتناسب مع مصلحة المشايخ دومًا، بخلاف زعماء العشائر[20].

حتى ذلك الحين، باستثناء هذه المحاولة لإقامة

(16) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (1)، مرجع سابق، بتصرف.

(17) تجدر الإشارة إلى أن علاقة عائلة شمسين، مع متسلّم طرابلس مصطفى بربر آغا، لم تكن على ما يُرام، مقارنة بعلاقة هذه العائلة بالسلطة العثمانية المركزية، فقد شهدت منطقة نفوذ آل شمسين حملات دامية من قبل هذا الحاكم الذي تم عزله لاحقًا لانضمامه إلى حملة إبراهيم باشا في سورية، وكان الشماسنة قد لبّوا طلب السلطات العثمانية المركزية للوقوف في وجه إبراهيم باشا. في هذه الفترة، اقترب آل شمسين خطوة باتجاه المذهب الحنفي، وحصلوا على امتياز الإشراف على أراضي الوقف، وتم بناء عدة جوامع، منها جامع الدريكيش (تم تدشينه في عام 1827). للمزيد من المعلومات عن آل شمسين وصراعاتهم مع متسلم طرابلس مصطفى بربر آغا، يمكن مراجعة: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، (طرابلس، لبنان، دار الأمل والسلام، 2013)، ص 172 - 187. واغناطيوس خوري، مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية، (طرابلس، جروس برس، منشورات دار الخليل، 1985).

(18) حسان القالش، مرجع سابق، بتصرف.

(19) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (٢)، الناس نيوز، آب/ أغسطس 2022، شُوهد بتاريخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، https://bit.ly/3VfZI8S، بتصرف.

(20) المرجع نفسه.

كيان علوي، على غرار الكيان الماروني في جبل لبنان، لم تقم أية محاولة جدية لتوحيد العلويين سياسيًا. فحتى حملة/ هجرة الأمير حسن المكزون السنجاري، 618 – 620هـ، كانت قد أعطت دفعًا لتوحيد العلويين عقائديًا أكثر منه سياسيًا[21]، لكنها، من جهة أخرى، أسهمت في تكريس مفهوم العشائرية عمليًا، من خلال استيطان العشائر السنجارية (اليمانية) في مناطق محددة من الساحل السوري، وأحيانًا على حساب العشائر العلوية المهاجرة إلى المنطقة في وقتٍ سابق، والتي صارت تُدعى بالخياطين[22].

العلويون في العهد العثماني

بعد حوالى ثلاثة قرون من الهروب إلى الجبال، منذ دخول السلطان العثماني سليم الأول مدينة حلب، عاد العلويون للظهور على مسرح التاريخ بصورة خجولة. في هذه الأثناء، بداية القرن التاسع عشر، وقعت السلطنة العثمانية بين قوتين متفاوتتين، ولكنهما أكثر حضارية: أوروبا من جهة، ومصر محمد علي باشا من جهة أخرى، وكان لا بد لها أن تتأثر بالإصلاحات التي اعتمدها إبراهيم باشا إبان حملته على سورية (1831 - 1840)، ولو مكرهة، وقد انعكست على العلويين أيضًا[23]، فاهتمت السلطة العثمانية بالتعليم وإقامة المدارس في مناطق العلويين، من أجل منافسة دعوات التبشير المسيحية التي انتشرت في الجبال من جهة، ومحاولة التطبيق الصارم لنظام التجنيد من جهة أخرى، وقد أصبح حتى غير المسلمين يُدعَون إلى الخدمة العسكرية، بموجب الدستور المنبثق عن التنظيمات العثمانية، وقد صار العلويون بمثابة مواطنين أيضًا في «الدولة العلية»، ويخضعون لإجراءات التقاضي المستندة إلى فقه المذهب الحنفي ذاته، في ما يتعلق بالإرث والأحوال المدنية، الأمر الذي ما يزال قائمًا حتى تاريخه.

في هذا الصدد، لعبت السياسات الحكيمة لوالي دمشق مدحت باشا، الذي يلقب بأبي الدستور العثماني (1876)، دورًا مهمًا في تلطيف الأجواء بين العثمانيين والعلويين، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فبعد أن تم الغدر بإسماعيل خير بك من قبل قريب له وتسليم رأسه ورؤوس بعض أفراد عائلته للسلطات في دمشق (1858)، تابع ابنه هواش، الناجي من المذبحة، مسيرته، ولعب الأمير عبد القادر الجزائري، الذي كان قد استقر كمنفي في دمشق منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، دور الوسيط.

ويبدو أن هؤلاء الثلاثة (عبد القادر الجزائري، ومدحت باشا، وهواش إسماعيل خير بك) كانوا

(21) كان الهدف من مجيء/ هجرة الحسن بن المكزون السنجاري هو «محاربة الروم (الصليبيون) وتطهير المنطقة من القيسية، الذين كانوا يعتقدون بالملل الحلولية، والاسحاقية». انظر: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (طرابلس، لبنان، دار الأمل والسلام، 2013)، ص 446. وتذكر بعض المصادر العلوية أيضًا استنجاد العلويين (الخياطين) بالحسن المكزون السنجاري للوقوف في وجه الأكراد الزاحفين من الشمال والإسماعيليين من الجنوب.

(22) للمزيد من المعلومات حول سيرة المكزون وحملته، يمكن مراجعة: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثاني، ص 17، 23، 24.

(23) للمفارقة، كان العلويون/ نخبهم قد وقفوا إلى جانب العثمانيين إبّان حملة إبراهيم باشا على سورية (1831 – 1840)، ورفضوا إصلاحاته، وثمة مفارقة أخرى هي أن السلطنة العثمانية أخذت بهذه الإصلاحات لاحقًا، وشكلت أساس التنظيمات العثمانية (1839 – 1876). إن إجراءات إبراهيم باشا التعسفية والفوقية في تطبيق الإصلاحات على النمط الأوروبي أدّت إلى انقلاب معظم النخب العلوية عليه، فضلًا عن أعمال النهب التي قام بها جنوده، مفضّلين الحكم «الرخو» للعثمانيين. وكانت عزلة العلويين المديدة وتلاعب زعاماتهم المحلية بهم وراء عدم قدرتهم على فهم مصلحتهم التاريخية، بما في ذلك الخضوع للقانون والنظام. سيتكرر ذلك مع الفرنسيين أيضًا من خلال ثورة صالح العلي، ولكن على نحوٍ أضيق – الباحث.



يعملون معًا على استقلال سورية عن السلطنة العثمانية، بحيث يكون للعلويين دور رئيس في ذلك[24]. وعندما عيّن السلطان عبد الحميد الثاني، بعد انقلابه على الدستور بأقل من سنة، مدحت باشا حاكمًا/ واليًا على سورية (1878)، اجتمع هذا الأخير مع نحو 500 شخصية علوية في حماة، ووعدهم بمزيد من الاستقلال[25]. لكنّ الوقت لم يطُل لإتمام ذلك، إذ أُجهضت جهود مدحت باشا، ثم أطيح به عام 1882 ونُفي إلى الطائف، حيث قضى في ظروف غامضة (1884)، فيما نُفي هواش إسماعيل خير بك إلى مدينة عكّا، ومنها إلى جزيرة رودوس اليونانية (1890)، وما يزال قبره هناك.

كان من نتائج الإصلاحات العثمانية (1839 – 1876) ظهور نخب علوية دينية وثقافية جديدة[26]، في أواخر العهد العثماني، رفعوا مطالب العلويين السياسية ودافعوا عنها، وقد أخذ معظمهم بإسلامية العلويين أو مزجوا بين الظاهر والباطن بمسحة صوفية[27]، فحاولوا بذلك إعادة وصل ما انقطع في تاريخ العلويين منذ نهاية الدولة الحمدانية التي عاش العلويون في كنفها بحرية، فيما بقيت غالبية رجال الدين التقليديين، الذين ترتبط مصالحهم بجهل العامة وما آلت إليه الحال، ضدّ أي محاولة للتنوير، فتمسكوا بنصوص اعترتها كثير من التغيرات بسبب طريقة النسخ اليدوية والعزلة المناطقية وقلة التواصل مع العالم الخارجي، من جملتها حرمان المرأة من المشاركة في الطقوس الدينية، فتحولت الطريقة العلوية إلى ضربٍ من الأخويات الدينية الذكورية.

من جهة ثانية، لم تصل محاولات العثمانيين لنشر التعليم وبناء المدارس إلى مستوى الطموحات؛ بسبب تفشي الجهل ومشاكل السلطنة الداخلية ونظرة العثمانيين الفوقية إلى العلويين، كهراطقة يجب تمدينهم وتسنينهم، وما أعقب ذلك من ردّات فعل. مع ذلك، لم ينكر المتنورون العثمانيون الظلم الذي أحاق بالعلويين، وقد عبّر مدحت باشا عن ذلك بوضوح، في أكثر من مناسبة، بيد أن الحمل كان ثقيلًا من جراء قرون من العزلة التي حدث فيها مزيد من الإفقار المادي والروحي، وشمل ذلك المصادر الإسلامية والصوفية والعرفانية لثقافة العلويين الدينية، وميل غالبية مشايخهم إلى تفضيل مصالحهم المرتبطة باستمرار الفقر والجهل، ومن ذلك تحويل أموال الزكاة إلى جيوبهم، مع استثناءات لا يُعتدُّ بها.

ولا بد من الإشارة إلى أن ثمة تمايزًا بين منطقة وأخرى، من حيث الطبيعة الفردية، فقد كان علويو السهول، كالسهل الساحلي وسهل الغاب، أكثر ليونةً وتمدنًا من سكان المناطق الجبلية القصية، التي لم تُحكم مباشرة من قبل السلطات المركزية. وعلى الرغم من هذه الفروق، فقد عملت العزلة التاريخية على تشكيل شخصية العلوي المتميزة، تاريخيًا، بالتقية والحذر من الغرباء والاستعداد الدائم للقتال[28].

(24) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، (طرابلس، لبنان، دار الأمل والسلام، 2013)، ص 338 - 341.

(25) المرجع نفسه، ص 309.

(26) على سبيل المثال: محمد غالب الطويل، عبد الرحمن الخير، حسين ميهوب حرفوش، عبد اللطيف اليونس، أحمد علي حسن، حامد حسن، إبراهيم عبد اللطيف مرهج، سليمان الأحمد... وغيرهم.

(27) كانت مجلة (النهضة) التي أصدرها الدكتور وجيه محي الدين في النصف الثاني من الثلاثينات رائدةً في كتابة المقالات التي تُعرِّف بالعلويين ومذهبهم، وإغفال ما لا يمكن الدفاع عنه من أساطير وتقاليد عززتها العزلة والكتابات المتجنية - الباحث.

(28) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (٢)، مرجع سابق. بتصرف. إن نظرة سريعة إلى الكمّ الكبير مما كتب ويُكتب عن العلويين، في المصادر الإسلامية ووسائل التواصل الاجتماعية ذات الصلة، ككفار وهراطقة، تكفي ليبقى العلويون على هذه الصفات -

العلويون بين السنّة والشيعة

من الناحية العقائدية، لم تستطع ألف سنة من حياة العلويين أن تحسم مسألة انتمائهم إلى المدرستين الإسلاميتين الرئيستين، السنية والشيعية[29]، على الرغم من محاولات تسنينهم، كما حدث في العهدين المملوكي والعثماني، أو تشييعهم مؤخرًا، كما حدث بعد الثورة الإيرانية (1979). والحديث عن العلويين، كأتباع طريقة/ مذهب ديني، يتجاهل ميل العديد من أبنائهم إلى التحرر من قيود الطريقة الباطنية المتكلسة، مستفيدين من عدم وجود مرجعية واحدة تنظم شؤونهم الدينية.

إن الانتقال من المذهب السنّي إلى الشيعي أو العكس يعدُّ أسهل بكثير من الانتقال من الطريقة العلوية إلى أحد المذهبين المذكورين، فثمة كثير من مشتركات العبادة بين السنّة والشيعة، في حين تحُول تعددية مصادر ثقافة العلويين الدينية، وميلهم الشديد للتأويل بما يتجاوز الفهم اللغوي للنص، ومنه تفسير الآيات القرآنية باستبعاد ما لا يليق بالألوهية، كما يعتقدون، تحول دون حصول مثل هذا التقارب مع الفريقين، ولأن الثمن في هذه الحالة هو تخليهم عن «سرهم». من جهة ثانية، ومن حيث تعدد المرجعيات الدينية، فالعلويون أقرب إلى السنة، لكن من دون الحالة الدعوية التي لا يُولونها أيّ اهتمام، وهذا ما يجعل من الصعب تشكيل مجموعات تكفيرية في صفوفهم، فيبقى خلافهم الأساس مع السنة، التاريخي وما استجد منه بعد ثورة 2011، محصورًا بالتكفير من قبل معظم الاتجاهات الإسلامية السنية، والذي قد تلجأ الجماعات المتطرفة لممارسته عمليًا وبحدّ السيف، في أية فرصة مناسبة، ما يجعل التخلص من ثقافة التكفير ومستتبعاتها حجر الأساس من أجل التعايش مستقبلًا بين أبناء البلد الواحد.

يفسر ما سبق أيضًا النجاح المحدود لمحاولات تشييع العلويين بعد الثورة الإيرانية، حتى بالمقارنة مع مناطق سنّية سورية أخرى، كالمنطقة الشرقية. فالشيعة، مقارنة بالعلويين والسنّة، أكثر تماسكًا من ناحية المرجعية، وموقفهم واضح من العلويين، كغلاة. ولم تكن ثمة جدوى من «تصنيع» رجال دين (مشايخ) على الطريقة الشيعية لـ «هداية» العلويين، بالتعاون مع بعض رموز السلطة الحاكمة في الثمانينيات والتسعينيات، وكان معظمهم على ملاك الأجهزة الأمنية أو المتقاعدين منها، وقد تلقوا دروسهم الدينية في ضاحية السيدة زينب بدمشق (بلغ عددهم عدة عشرات)، وتوزعوا في القرى لخدمة الجوامع التي بنتها إيران في الثمانينيات. لكن هؤلاء لم ينالوا أي اعتراف يُذكر بين العلويين ومشايخهم التقليديين، وعاد بعضهم فتَعلْوَن من جديد حتى تتقبَّلهم المجتمعات المحلية، ويحصلوا على مكاسب مهنة المشيخة[30].

لقد وضعت الأحداث التي عصفت بسورية منذ عام 2011 العلويين في موقف تاريخي حرج، بالنسبة إلى كثير من السوريين، كون معظم الشخصيات التي تشكل أهم ركائز النظام الأسدي في المجالين الأمني والعسكري منذ عام 1970 تنحدر منهم، ووصل

الباحث.

(29) ينطبق ذلك أيضًا على محاولات التنصير من قبل البعثات التبشيرية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتي بقيت محدودة ، لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى – الباحث.

(30) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (٢)، مرجع سابق. بتصرف. بعض هذه المعلومات مستقاة أيضًا من حديث مباشر لأحدهم مع الكاتب.



الأمر إلى الحديث عن وجود «مجمع ملّي علوي»[31]، أو وجود ضرب من «العلوية السياسية»[32]، استنادًا إلى الفكرة التي أطلقها الفيلسوف صادق جلال العظم قبل رحيله، وفي محاولة للربط العضوي بين العلويين، كطائفة، والنظام.

(31) لا وجود لمثل هذا المجمَّع ولا تدعو الحاجة إليه، فالسلطة المستبدة يهمّها الهيمنة والاستتباع لا المشورة - الباحث.

(32) طرح الفيلسوف العظم هذه الفكرة قبل وفاته، وانجذب إليها البعض ربما انطلاقًا من الغموض الذي يكتنف ممارسات السلطة المستبدة وعدم وجود شفافية كافية في اتخاذ قراراتها وأساليب عملها. وبالطبع لا توجد أية مأسسة لعلوية سياسية، ولو أن الكادرات العلوية تمثل أهم ركائز السلطة. تحتاج هذه الفكرة إلى مناقشة مستفيضة ليس مكانها هنا - الباحث.



ثانيًا: ولادة سورية الحالية من اتفاقية سايكس – بيكو

كان الشعور القومي التركي قد استيقظ على نحو سياسي منظم، من خلال منظمة «تركيا الفتاة» السرية (جنيف 1891)، التي انبثقت عن جمعية سابقة هي «الأتراك العثمانيون». هدفت «تركيا الفتاة» إلى بناء نظام ديمقراطي متجانس مستند إلى دستور ومجلس تمثيلي، وكانت جمعية الاتحاد والترقي هي اللجنة العاملة لهذه المنظمة. أفضى تمرد جمعية الاتحاد والترقي، في 24 تموز/ يوليو 1908، إلى إرغام السلطان عبد الحميد الثاني على العودة إلى دستور 1876، وكان قد انقلب عليه بعد عام واحد من العمل به. وبعد خلع السلطان عبد الحميد في عام 1909، صارت السلطة الفعلية بيد جمعية الاتحاد والترقي، وكان مصطفى كمال أتاتورك أحد أعضائها، وعمل على إنشاء دولة تستند إلى الوطنية التركية، لا الخلافة العثمانية[33].

وتأثرًا باليقظة القومية التركية، وكردة فعل عليها، استيقظ الشعور القومي العربي، وتشكلت «الجمعية العربية الفتاة» (1911) في باريس، كحركة قومية عربية مهدت لثورة الشريف حسين بن علي عام 1916. «شددت الحركة القومية العربية، على غرار التركية، على اعتماد قيم جديدة مادية ومدنية، بخلاف الرابطة القديمة القائمة على الدين، وتركز النضال القومي العربي في سورية ولبنان في مواجهة السيطرة العثمانية وسياسة التتريك، وضد الانتداب الفرنسي لاحقًا»[34]. وقام جمال باشا السفاح بإعدام بعض رموز هذا النضال في عام 1916، بتهمة الدعوة إلى سلخ العراق وسورية وفلسطين وتكوين دولة مستقلة[35].

اتصف المشهد السياسي للنضال القومي العربي في تلك الفترة بميزات ثلاث؛ الأولى المطالبة بالاستقلال ودعم الأوساط الليبرالية الأوروبية للمطالب العربية، لكن مع عدم تقديرها غالبا للإمكانات، والثانية عدم الشك بجدية المطالبة بالحكم الذاتي العربي وعناد القائمين على هذه المطالب، والثالثة وجود طبقة حاكمة طموحة ووليدة اختيار ذاتي ومن الصعب تجاوزها[36].

وقبل الكشف عن اتفاقية سايكس – بيكو، بعد قيام ثورة أكتوبر (1917)، لتقاسم إرث الدولة العثمانية في المشرق العربي، كانت خريطة سورية تتطابق مع ما يسمى ببلاد الشام، والمفتوحة على الحجاز في الجنوب، والعراق في الشرق، وتركيا في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط في الغرب. وحتى بعد ترسيم الحدود وفقًا لهذه الاتفاقية، وما نتج عنه من خسارة لبنان وفلسطين وشرقي نهر الأردن، استمر تقلص مساحة سورية[37] على مراحل،

(33) فيليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق ومراجعة جبرائيل جبور، الجزء الثاني، ط 3، (بيروت، دار الثقافة)، ص 350 – 351.

(34) المرجع نفسه، ص 824 (353).

(35) يعتقد مؤلف (تاريخ العلويين في بلاد الشام) بأن التهم التي وُجهت للمناضلين تتوافق مع طروحات الحزب القومي السوري الذي تأسس لاحقًا. ما يرجح أن الحركة القومية العربية لم تكن منفصلة عن الحركة القومية السورية في هذين البلدين. انظر: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 327.

(36) ستيفان هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، (بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1978)، ص 43. بتصرف.

(37) عند الجلاء عن سورية عام 1946، كانت مساحة سورية قد تقلّصت من 300 ألف كيلو متر مربع إلى 185195 ألف كيلو متر مربع. انظر:

لتفقد كيليكيا ولواء الإسكندرون خلال فترة الانتداب، وبعض المناطق التي أضيفت إلى خارطة لبنان الصغير (جبل لبنان) من أجل إقامة لبنان الكبير بحدوده الحالية[38]. وإذا كان تعديل الحدود مع لبنان قد تم بإرادة فرنسية، فإنّ الانسحاب من كيليكيا حصل بضغط عسكري تركي مباشر، ومن خلال دعم ثورتي صالح العلي وهنانو أيضًا، وما نجم عن ذلك من اتفاقية فرنسية – تركية للانسحاب من كيليكيا، ووعد فرنسا بمنح اللواء إلى تركيا[39].

حتى سورية الصغرى هذه لم تنجُ من التقسيم من قبل سلطة الانتداب، مع أن المشاعر في الداخل السوري على الأقل كانت معارضة بوضوح لتقسيمها إلى دويلات، وهذا ما أكدته لجنة كينغ - كراين الأميركية (1919)، ومن ثم زيارة عضو اللجنة كراين الثانية عام 1922، للوقوف على التطورات والتظاهرات التي رافقتها وطالبت بالوحدة السورية أمام مقرّ إقامته في دمشق، ما حدا بالمندوب السامي الفرنسي إلى التراجع خطوة عن قرار التقسيم إلى دويلات (1920) وإنشاء الاتحاد السوري في 28 حزيران/ يونيو 1922، الذي أقرّ توحيد العديد من الإجراءات وإنشاء مجلس يضم خمسة أعضاء لكل من دول دمشق وحلب ودولة العلويين، وكان هذا الاتحاد بداية للوحدة السورية، ولكن على أساس اللامركزية التي تتطلبها حاجة الولايات، الأمر الذي لم يحصل عند الاستقلال[40].

وهكذا كان على سكان بلاد الشام الذين وجدوا أنفسهم داخل هذه المساحة المتبقية من سورية الكبرى وبلاد الشام أن يتسمَّوا بالسوريين، ويعوضوا عن ذلك بفيضٍ من المشاعر نحو الخارج العروبي على نحوٍ خاص[41]، بحيث يمكن القول بأن مساحة سورية الواقعية لم تعد تتطابق مع الشعارات والأهداف المطروحة، وصارت تضيق بالمشاعر العروبية، وحتى بالقومية السورية، وسيكون لذلك تبعات دراماتيكية على مستقبل هذا البلد، من جراء عدم تبلور وطنية سورية مطابقة. فـ «الشعب السوري لم يشفَ من صدمة الجراحة التي فعلها مبضع الاستعمار في تمزيق جسد سورية، وبقي الشعور الحي بأن سورية هي اليوم أصغر مما يجب أن تكون يثير الأوجاع كلما ذُكر»[42].

وإذا كان ما سبق ينطبق على سكان الداخل السوري ومدن الشريط الساحلي، فإنّ سكان جبال الساحل من العلويين خاصة لم يكن لهم ذلك

كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، (دار النهار للنشر، بيروت، ط 2، 2012)، ص 42.

(38) تشكل لبنان الكبير بعد إضافة مدن الساحل صور وصيدا وبيروت وطرابلس ومناطق جبل عامل والبقاع وعكار إلى جبل لبنان.

(39) ينتقد خالد العظم الملك فيصل بأنه لم يسمع نصيحة البريطانيين بالتفاهم مع الفرنسيين، وظل يدعم العصابات (يقصد الثورات ضد الفرنسيين كثورتي صالح العلي وهنانو – الباحث) ويمدها بالمال لإزعاج الفرنسيين. وبرأي العظم، فقد عملت هذه السياسة على إذكاء الروح الوطنية في البلاد لكنها أوغرت صدر الفرنسيين ضده. كما منع فيصل القوات الفرنسية من استخدام السكة الحديدية السورية لنقل جيوشهم إلى كيليكيا لمحاربة الأتراك، لكنه لم يكسب ودهم. بالنتيجة، اضطر الفرنسيون إلى التفاهم مع الأتراك والانسحاب من المنطقة ثم التنازل عن لواء إسكندرون فيما بعد. وبهذا الصدد، يتحدث خالد العظم عن «طيش سياسيينا» الذين يحاربون على كافة الجبهات دون استبقاء صديق أو نصير، وهو بذلك ينتقد الملك فيصل الذي كان يستمع إلى صوت المتطرفين من مؤيديه في دمشق، وينعتهم بـ «رجال الغيب» الذين سيطروا على المؤتمر السوري أيضًا في عام 1920. في ذلك، يتفق العظم مع لونغريغ في نقده للسياسيين السوريين. انظر: خالد العظم، مذكرات، الجزء الأول، طبعة 3، (الدار المتحدة للنشر، 1973)، ص 106 – 107.

(40) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ط 2، (بيروت، دار النهار للنشر، 1991)، ص 85 – 87.

(41) يعود التأثير العروبي في سورية إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيث كان لعبد القادر الجزائري وأولاده دور سياسي بارز حتى نهاية الحكم العثماني. ثم تجلى التأثير العروبي حتى عام 1920 من خلال الشريف حسين بن علي وابنه فيصل، وبتأثير الأحزاب القومية في فترة الانتداب وبعد الاستقلال، وصولًا إلى الموجتين العروبيتين الناصرية والبعثية - الباحث.

(42) Albert Hourani, Syria And Lebanon, A political essay, (Oxford, 1946), p. 14.



الموقف، على الرغم من مفاعيل ثورة صالح العلي العروبية، وبقوا على موقفهم الحذر من أي غريب، بسبب تراكم المآسي[43]. لكن الأمر تبدّل على نحوٍ مطرد منذ الثلاثينيات.

ومع ذلك، فإن الأمل بأن الوحدة العربية ستحل كل المشاكل كان مجرد عواطف، وإن معظم تاريخ سورية حتى الثمانينيات يتلخص بكونه تجارب وحدوية ارتجالية فاشلة، وما تبعها من خيبات وتغيير في الشعارات والأعلام. فلا تعني الشعارات شيئًا، إن لم تستند إلى إمكانات ومشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية تدعمها وتبررها[44]؛ إنه تاريخ سورية الذي كان يسير في محاذاة الواقع ولا يلامسه، فكأننا أمام انفصام سياسي مديد. ولم يفعل حزب البعث لاحقًا سوى تكثيف المشاعر العروبية لسورية الممسوخة جغرافيًا واحتكارها[45].

يمكن القول بأن سورية لم تتمكن من تجاوز عقدة ولادتها المشوهة، وبقيت الحقائق الجيوسياسية غائبة أو محجوبة، ولم يتضمن الاستقلال معنًى وطنيًا مختلفًا يمكن البناء عليه، ومن هنا تنبع هشاشة سورية التي جعلتها غير منيعة تجاه الخارج من جهة، ومكنت الاستبداد من التحكم في مقدراتها وشعبها من جهة ثانية. وحسب ما ينقل محمد هواش، عن بالازوللي في كتابه (سورية: الحلم والانفصام)[46]، فإن سورية قد تنازعاها انتماءان: انتماء أيديولوجي أسطوري نحو الوحدة العربية، وانتماء محلي فعلي اجتماعي وإقليمي متوارث عن الماضي[47].

وكانت اتفاقية سايكس – بيكو قد قطعت سبيل إمكانية تطور هذا الاحتمال العروبي، الذي لم يمتلك مشروعًا نهضويًا يقوم على القوة والرؤية العصرية لإقامة دولة قومية، كالمشروع الذي امتلكه أتاتورك وجسّده. ولم تكن قوات الشريف حسين بن علي سوى فصائل ملحقة بالجيش الإنكليزي، تؤدي دورًا في تقويض الدولة العثمانية وحسب. هذه الحقيقة دفعت أحد أصحاب الفكر إلى اعتبار الشريف حسين وابنه فيصل مجرد لحظة تاريخية عابرة اقتضتها الظروف[48].

(43) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ط1، (الشركة الجديدة للمطابع المستقلة، الدار البيضاء، 1997)، ص 160.

(44) إن مقولة «سورية قلب العروبة النابض» كانت صحيحة، بوصفها قلبًا ينبض بالأحلام العروبية غير القابلة للتحقق على أرض الواقع - الباحث.

(45) تمثَّل الاحتكار البعثي للعروبة في شعار: «أمة عربية واحدة.. ذات رسالة خالدة»، والرسالة هنا ليست سوى مزيج عروبي - إسلامي لتحقيق مجتمع متخيل لا أسس له، كما تبين لاحقًا – الباحث.

(46) Palozzoli C, La syrie – Le reve et la Rupture – sycamore 1977.

(47) هواش، مرجع سابق، ص 207.

(48) محمد كامل الخطيب، المأساة السورية: مائة عام من العذاب، (بيروت، منشورات 0021، 2011)، ص 8.



ثالثًا: العلويون من الحكم العثماني إلى الانتداب الفرنسي

في أثناء التحولات الكبيرة التي اتضحت معالمها في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان العلويون ما زالوا يعيشون في جبالهم على هامش التاريخ، كما كانوا دائمًا، فيقايضون الأمان النسبي بالتخلي عن الاحتكاك بالبؤر الحضارية المدينية. لقد كانوا «يُترَكون وشأنهم، وكان ذلك يناسبهم، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا مهمَلين تمامًا، فلم يكن للحكومة العثمانية وجود خارج مدن السهول، أما السكان القابعون في أعالي الجبال الموحشة، فلم تقدّم لهم الدولة أي قسط من العدالة والتعليم، ولم تؤمن لهم رعاية صحية ولا طرقًا ولا وظائف ولا خدمات من أي نوع، وكان التعبير الوحيد عن السلطة ضاريًا وجشعًا وظالمًا، ويتمثل في جُباة الضرائب وفرسان الجندرمة، ولم يكن من النادر أن يدخل دركي واحد القرية وهو راكب، فيجمع القرويين ويأخذ منهم النقود إن كان معهم منها شيء، ويذبح فروجًا لغدائه، ثم يأخذ طريقه عائدًا إلى الحضارة»[49].

وفي توصيف لواقع الحال قدّمه ضابط إنكليزي خدم في المنطقة في تلك الفترة، فقد «كان العلويون القاطنون في الجبال الساحلية وغرب نهر العاصي يعيشون الحياة التي تعيشها الفئات الريفية السورية الأكثر تأخرًا، وكانت شيعيتهم ممتزجة بقوة بعناصر غير إسلامية، وربما بعناصر مسيحية، وتميزوا بتبجيلهم المتطرف للإمام علي بن أبي طالب، وبلغ عددهم بين 175 و200 ألف»[50]. وعمومًا، «كان سكان الجبال مدانين، باعتبارهم هراطقة ومحرومين ومنبوذين، ولم يشعروا بالتحرر من الاضطهاد إلا تحت حكم الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى»[51].

ولم يكن ثمة تعليم رسمي في جبال العلويين حتى عام 1918، باستثناء بعض المدارس التي تم بُنيت في الفترة التي تسلّم فيها ضيا باشا (1825 - 1880) متصرفية اللاذقية، وكان قد سبقه المرسلون الأميركان في بناء العديد من المدارس منذ العام 1859[52]. أما التعليم الأساسي، كقراءة وكتابة، فكان يتم في القرى بجهود بعض المشايخ المتنورين، تحت أشجار السنديان المحيطة بالمزارات، وقد استمر حتى أواخر ستينيات القرن العشرين، وكان المنهاج الوحيد هو تحفيظ بعض الآيات القرآنية وكتابتها[53].

وجاءت أدق التوصيفات لمختلف نواحي الحياة في الساحل السوري في بداية القرن العشرين، ساحلًا وجبلًا، في كتاب (ولاية بيروت)، لمحمد بهجت ورفيق التميمي. ففي وصفهما لجبال النصيريين، ورد بأن «المتجول في تلك الأنحاء لا يعلم بأنه في قطعة سورية لطيفة، بل يظن نفسه في بلاد لم تصل إليها يد

(49) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ط 10، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص 16. في الواقع، استمر مثل هذا السلوك من قبل موظفي الدولة، وبخاصة الشرطة، في أثناء الانتداب الفرنسي وبعد الاستقلال حتى الستينيات، ولو بدرجة أقل - الباحث.

(50) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 17.

(51) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 25.

(52) هاشم عثمان، تاريخ العلويين: وقائع وأحداث، مرجع سابق، ص 161.

(53) كان الباحث ممن عاصروا هذا النوع من التعليم في أشهر العطلة الصيفية أواسط ستينيات القرن العشرين، وذلك إلى جانب التعليم الرسمي في المدارس.

الإنسان، ولم تدسها الخطى البشرية (...)، ولا جرم بأن النصيريين القاطنين في تلك الأصقاع لم يقتدروا على الاحتفاظ بخشونة طباعهم وغلظة شمائلهم إلا بهذا الإهمال العمراني»[54].

ويورد مؤلفا الكتاب بعض التفاصيل والمقارنات، ومنها، على سبيل المثال، أن «عيشة النصيرين كانت أسوأ من عيشة التركمان في ناحية حذور (المنطقة بين صافيتا وقلعة الحصن/ حصن الأكراد)»[55]، وأن «نسبة 2% من الذكور فقط كانوا يكتبون ويقرؤون في قضاء صافيتا، (ويورد الكتاب النسبة ذاتها في ريف جبلة، ص 436)»[56]. ويصف مؤلفا الكتاب بيوت الدريكيش بأنها «جنة من الخارج، وبؤس في الداخل»[57]. ويختصر حالة قرى النصيريين في صافيتا بأنها «بعيدة عن كل سعادة ورقي، وأن منازلهم وأدمغتهم مقفرة وفارغة، وأن رجالهم يركضون وراء عقيدة من الخيال، وأن نساءهم يتخبطن في العمه المطلق، وعليه فإن الحياة الاجتماعية في هذه الطائفة ساقطة، مادةً ومعنًى، بصورة تفوق التصور»[58]. ويضيف المصدر أنهم، من الناحية الصحية، «يعيشون في منزل واحد مع الحيوانات، وأن هذه المساكن وتلك الحياة هي قبر غير محسوس معد للأجسام التي لا يزال الاضمحلال يدب بها ويستدرجها ليصل بها إلى الفناء»[59].

ولم يكن حال العلويين في ريف اللاذقية بأحسن حالًا، فثمة توصيف أكثر قساوة، عبّر عنه موظف كبير في السلطة العثمانية من سكان مدينة اللاذقية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ وصفهم بأنهم «في حالة يُرثى لها من الجهل والغباوة والخشونة، وقد جُمعت فيهم جميع الصفات الذميمة»[60]. مثل هذا التوصيف، الذي اعتبره كتاب «ولاية بيروت» ناتجًا عن قلة الاهتمام والعمران، يورده إلياس صالح اللاذقي عاريًا ولا إنسانيًا!

تحدث اللاذقي أيضًا عن البنية العشائرية السائدة والأخذ بالثأر، وأشار، مع ذلك، إلى أن «النصارى يعيشون بينهم غالبًا بأمان واطمئنان، وبأن كل فئة منهم مشتركة بالدم مع إحدى العشائر العلوية»[61]. وذكر اللاذقي بعض الحوادث التي تشير إلى التمييز في التعليم، ففي عام 1873، «سعى قائم مقام اللاذقية، صالح أفندي، على إقفال مدرسة الأميركان في البهلولية لتعليم أبناء النصيرية، بحجة إزالة أسباب دخولهم في المسيحية، وحذر جميع النصيرية الذين تحت سلطته من تعليم أولادهم في مدارس المرسَلين (البعثات التبشيرية)، وتهدَّدهم بالقصاص إن سلكوا خلاف ذلك»[62].

ويرى هاشم عثمان أن تتابع الحملات العسكرية على العلويين، وما رافقها من حرق ونهب وتدمير سبل الحياة، كانت هي التي تدفعهم للخروج عن النظام والطاعة وارتكاب الشقاوة، كردة فعل على واقع بائس. وعوضًا من أن تتفهم الحكومة سبب المشكلة،

(54) ولاية بيروت، محمد بهجت ورفيق التميمي (بيروت، دار لحد خاطر، ط1 1918، ط 3 1987، نسخة الكترونية)، ص 132.

(55) المرجع نفسه، ص 341.

(56) المرجع نفسه، ص 344.

(57) المرجع نفسه، ص 350.

(58) المرجع نفسه، ص 357.

(59) المرجع نفسه، ص 363.

(60) إلياس صالح اللاذقي، آثار الحقب في لاذقية العرب، تقديم وتحقيق إلياس جريج، ط 1، (دار الفارابي، بيروت، 2013)، ص 161.

(61) المرجع نفسه، ص 161.

(62) المرجع نفسه، ص 76.



كانت ترى أن الحل هو القيام بمزيد من الحملات[63].

ولم يقتصر التميز على التعليم فقط، إنما تعداه إلى التميز في القصاص بين العلويين وغيرهم من رعايا السلطنة. فيتحدث اللاذقي عن «عدم مقاصصة لصوص من آل صهيون (سنة) أثناء حملة راشد باشا على الجبل عام 1870، مع أنهم سبب المشكلة بينهم وبين أهالي بيت الشلف (علويون)، وهذا يعني إما أن السلطة منحازة لهم بشكل مباشر أو أن ذلك قد حصل بالتواطؤ بين آل صهيون والسلطة، لجرّ العلويين إلى ما وصلوا إليه وانطلاق الحملة ضدهم»[64].

وثمة توصيف دقيق لمحمد غالب الطويل، عن «العلوي العادي» في تلك الفترة: «مسكين العلوي العادي! إنه مكلف بأداء ما يجب عليه إلى الحكومة، ومكلف بأداء واجباته إلى رجال الدين الذين يبلغ عددهم عدد العوام، ومكلف بإعداد الوسائل لرفاه وسعادة الأمراء والمقدَّمين في عشيرته، ومكلف بأن يعطي كل من جاء إلى حيّه من المشايخ الغرباء، ومكلف بأداء دية من يقتله أحد أفراد عشيرته، ومكلف بإسكات كل من يرتِّب عليه قضية عديمة الأصل، ومكلف بالدوام على خيرات آبائه وأجداده من إطعام الطعام[65]، ومكلف باحتياجات مأموري الحكومة، فكفى يا أولي الإنصاف!!»[66].

***

في أثناء الحرب العالمية الأولى، جرى التحضير للثورة العربية ضد الأتراك عبر رسائل الحسين – مكماهون، ففي الرسالة الثانية المؤرخة في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1915، لم يتم حسم الخلاف حول مساحة الأراضي التي اقترح الشريف حسين تحريرها، وتحفظ مكماهون بخصوص المناطق الغربية من سورية، ومنها سلسلة جبال العلويين، لأن ذلك قد يُحرج الحليف الفرنسي (لم يكن أمر اتفاقية سايكس – بيكو قد خرج للعلن بعدُ). ونظرًا لأن الحسين لم يوافق على هذه الاستثناءات البريطانية، فقد تم تجاوز الخلاف وترحيله لما بعد الحرب، وهذا لا ينفي، حسب لونغريغ، أن يكون الشريف حسين على استعداد لقبول وضع خاص لهذه المنطقة، لكن من دون القبول بفقدان السيطرة العربية عليها[67].

لكن الانتخابات في غرب سورية، التي سبقت انعقاد المؤتمر السوري في 20 حزيران/ يونيو 1919، لم تكن مقبولة حسب المفوضية الفرنسية، إذ لم تُمثّل الأقليات الإسلامية (العلويون والدروز والإسماعيليون والشيعة) على الإطلاق، فيما كان تمثيل المسيحيين متواضعًا، مقابل تمثيل مبالغ فيه للسنّة، بالنسبة إلى عدد السكان بالطبع. ومع ذلك، عُقد المؤتمر مرة أخرى، في 20 آذار/ مارس 1920، معلنًا أنه الممثل الشرعي للسوريين، وتم تنصيب الأمير فيصل ملكًا على سورية[68].

من الاستثناء المشار إليه أعلاه، في رسائل الحسين

(63) هاشم عثمان، تاريخ العلويين وقائع وأحداث، مرجع سابق، ص 42.

(64) إلياس صالح اللاذقي، مرجع سابق، ص 74، 172.

(65) أضيف إلى ما يقوله الكاتب أنَّ الفلاح كان مسؤولًا أيضًا عن إطعام الغجر الذين يأتون إلى البيوت في المواسم خاصة، ليأخذوا نصيبهم من الخيرات مقابل بعض الخدمات، كإحياء الحفلات والأعراس – الباحث.

(66) محمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين، (اللاذقية، مكتبة الترقي، 1924)، ص 472.

(67) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 76. بتصرف.

(68) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، مرجع سابق، ص 183 - 185. كان فيصل أكثر واقعية من إدارة المؤتمر التي يسيطر عليها حزبان متشددان، هما حزب الاستقلال وحزب الاتحاد السوري. ومن حيث نتائج الانتخابات في المنطقة الغربية التي اعترض عليها الفرنسيون، فقد كان ثمة 12 سنّيًا لتمثيل 200 ألف نسمة، ولا ممثل عن 350 ألف علوي. المصدر ذاته.

– مكماهون، جاءت الخصوصية التي أعطتها سلطة الانتداب الفرنسي للساحل السوري[69] وجباله، ولم يكن الأمر مجرد تقسيم أو تمييز ارتأته فرنسا المُنتدبة وحسب[70].

وكان الفرنسيون قد عززوا موقعهم في ساحل لبنان وجباله، كحماة للموارنة، ولم يكن وجودهم في الساحل الشمالي السوري ذا شأن مهم قبل اتفاقية سايكس - بيكو، مقارنة بنفوذهم في لبنان، باستثناء نقطة المراقبة التي أنشأتها فرقة الشرق البحرية الفرنسية في جزيرة أرواد مقابل طرطوس، من أجل جمع المعلومات طوال فترة الحرب[71].

كان من المتوقع أن يرحّب العلويون ونخبهم بنزول القوات الفرنسية في الساحل السوري، في نهاية الحرب (خريف 1918)، فقد كان الإرث العثماني ماثلًا عبر قرون كقدر، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، كما سيتضح لاحقًا. وقد عكس تقرير لجنة كنغ – كراين الأميركية لتقصي الحقائق هذا الواقع (1919)، حين أشار إلى أن «المسلمين الهراطقة (يقصد العلويين وأمثالهم - الباحث) كانوا من مؤيدي فرنسا على العموم، مع وجود آراء مختلفة بينهم، وذلك عكس الداخل السوري المعادي لفرنسا»[72]، وتأكّد ذلك في أثناء زيارة عضو اللجنة، كراين، إلى دمشق في عام 1922 للوقوف على التطورات، إذ قدّم له بعض أعيان دمشق ثلاثة مطالب هي: الاستقلال، ووحدة سورية في حلف عربي، وترك البت في مسألة الخلافة للمسلمين[73].

وحسب وثيقة الانتداب، لم تمانع عصبة الأمم في وجود مناطق مستقلة، ولذلك فإن فرنسا «تتمتع بحرية تصرف تامة بالنسبة لمسألة وضعية العلويين والدروز»[74]. تعكس هذه الوقائع الاعتراف بوجود خصوصية للمناطق العلوية والدرزية لا بد من أخذها بعين الاعتبار، الأمر الذي بقي معلّقًا في معاهدة 1936، حيث أقرت الحكومة السورية بوجوب احترام خصوصية هاتين المنطقتين لمدة من الزمن، وأن يجري البت بوضعهما بعد انضمام سورية إلى عصبة الأمم[75].

ومنذ البداية، تنازع العلويين موقفان بشأن الثورة العربية؛ الأول يتفقون فيه معها بوصفها ثورة ضد الحكم التركي، والثاني يختلفون فيه معها، كونها لا تعترف بوجود خصوصية لمجتمعهم ومنطقتهم. أما في ما يتعلق باتفاقية سايكس – بيكو، فلم تكن تعني للعلويين الكثير، و«كان كل همّهم أن يروا العثمانيين وهم يتقهقرون[76]».

وخلال فترة الانتداب كلها، اتخذت الحكومات السورية الموقف الذي اتخذه الشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون، مع تعديلات بسيطة، أي رفض أي خصوصية لمناطق العلويين، وتم تطبيق

(69) في هذه المرحلة، نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت سورية قد تحددت نوعًا ما حسب ما نصت عليه اتفاقية سايكس – بيكو، بينما كان المقصود بسورية قبل الاتفاقية هو بلاد الشام من دون حدود واضحة في الشرق والجنوب - الباحث.

(70) لم تكن العلاقة الإنكليزية - الفرنسية على قدم المساواة، بحكم تفاوت القوة، فالإنكليز هم الأهم في ما يتعلق بتشكيل خريطة المنطقة، مع مراعاة حقوق الحليف الأضعف (فرنسا)، واستمر ذلك حتى الحرب العالمية الثانية وخلالها على أقل تقدير - الباحث.

(71) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 73.

(72) المرجع نفسه، ص 118.

(73) عبد الرحمن الشهبندر، مذكرات، ط 1، (بيروت، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1967)، ص 30.

(74) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 245.

(75) المرجع نفسه، ص 249.

(76) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، مرجع سابق، ص 161.



ذلك عمليًا بعد الاستقلال. وتمثّل رفض هذه الخصوصية منذ البداية بدعم حكومة الملك فيصل لثورة صالح العلي ضد الفرنسيين، من أجل ترجيح كفة الجناح الوحدوي الأضعف بين العلويين[77]، وذلك بعد أن ذهبت وعود البريطانيين بالاستقلال العربي أدراج الرياح، ووُضعت سورية كلها تحت رحمة الفرنسيين. من جهة ثانية، تمثل سوء التقدير الفرنسي بالمبالغة في تقدير درجة التأييد لهم في سورية، وبالتقليل من قيمة الحركة القومية العربية[78].

مع ذلك، فإن مجرد إنشاء دولة للعلويين في عام 1920 كان سابقة تاريخية لطائفةٍ ظلّت متهمة بالهرطقة والتكفير طوال التاريخ الإسلامي الرسمي. ولا ينقص من أهمية الأمر أن تكون رغبة الفرنسيين في ذلك هي محاولة استمالة العلويين لإبعادهم عن الداخل السوري، إذ إن هذه الرغبة لم تكن أصلًا بعيدة عن الواقع المتمثل بعدم وجود روابط مهمة للساحل مع الداخل، مقارنة بالعلاقات التاريخية والجغرافية مع الساحل السوري الجنوبي (لبنان وفلسطين)، والتي يعود أساسها إلى تبعية جبال العلويين لولاية بيروت أو طرابلس في العهدين الصليبي والمملوكي، واستمرار ذلك في العهد العثماني من وقت لآخر. و «من هنا، يأتي ترافُق بعض الأطروحات السياسية العلوية إبان الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان (...) بالدعوى لأن تبقى المناطق العلوية جزءًا من المنطقة الغربية، أي من لبنان الفرنسي»[79].

لقد منحت فرنسا دولةً للعلويين في سورية (2 أيلول/ سبتمبر 1920) وعينها على لبنان، فكان على إنشاء دولة العلويين أن يبرر لفرنسا إنشاءها لدولة لبنان الكبير (30 آب/ أغسطس 1920)، كوطن قومي للمسيحيين، الأمر الذي يعتبره هواش في صلب تعليمات الخارجية الفرنسية ووزيرها أرستيد بريان إلى مفوضيتها في الشرق[80]. لذا نجد أنه، وما إن تحقّق هذا الهدف (دولة لبنان الكبير)، حتى عادت فرنسا لتشكيل اتحاد بين ثلاث من الدول السورية الأربع: (دمشق وحلب وإقليم العلويين) في عام 1922.

وهكذا تمثلت النقلة السياسية النوعية للعلويين ونخبهم إبان عهد الانتداب الفرنسي في رسم حدود دولة تضمهم، فـ «بالرغم من كل السلبيات التي نتجت من سوء إدارة الفرنسيين من جهة، وعن واقع العلويين الاجتماعي المتردي من جهة أخرى، فإن أهم ما قدمه الفرنسيون للعلويين هو دولة تحمل اسمهم، الأمر الذي أسهم في تعزيز هويتهم الخاصة وتطويرها[81]». كان ذلك أكثر من حلم، ولكنه حلم فضفاض لا تتوفر له شروط موضوعية كافية، وكان الخيار الأفضل، الذي اعتمدته فرنسا ومعظم النخب العلوية لاحقًا، هو الحفاظ على خصوصية المنطقة فقط، الأمر الذي لم يكن يتوافق مع سياسة الكتلة الوطنية التي حكمت سورية بُعيد الاستقلال، وخاصة أن سورية الداخل كانت تحتاج إلى منفذ

(77) في الواقع، كان الأمر أعقد من ذلك، فقد دُعمت ثورة صالح العلي (وثورة هنانو أيضًا) من قبل عدُوّي الأمس؛ حكومة فيصل العربية وحكومة الاتحاد والترقي التركية الأتاتوركية، وكانت فرنسا هي العدو المشترك للحكومتين؛ التركية لأن المعركة كانت مفتوحة للسيطرة على كيليكيا، والعربية لأن فرنسا بدخولها إلى الساحل السوري قوضت نفوذ فيصل في سورية وحرمته من ملكيتها، تمهيدًا لتطبيق بنود سايكس - بيكو، وهذا ما حدث بعد أقل من سنتين (دخول غورو إلى دمشق، تموز/ يوليو 1920) - الباحث.

(78) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 137.

(79) محمد جمال باروت، حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، ط 1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 103.

(80) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، مرجع سابق، ص 208.

(81) حسان القالش، مرجع سابق، ص 131.



بحري، وفي هذه النقطة بالذات تكمن استماتة الداخل لضم الساحل السوري بصورة تامة عام أواخر عام 1945[82].

ومن جهة ثانية، فإن اهتمام الفرنسيين ببناء المدارس العلمانية، إلى جانب المدارس المقامة من قبل البعثات التبشيرية اليسوعية، شكل الأساس من أجل تكوين وعيٍ علوي تحمله نخب جديدة، بما يتجاوز الانتماءات العشائرية التقليدية، وبأفق وطني أيضًا، وهذا ما سيظهر في الثلاثينيات والأربعينيات، كثمرة لتطور التعليم وبداية الخروج من الأسر المناطقي إلى رحاب مدن سورية الساحلية والداخلية.

(82) ستزداد أهمية مرفأ اللاذقية بالنسبة لدمشق، بعد أن صار مرفآ بيروت وطرابلس تابعين لدولة لبنان الكبير، ومرفأ حيفا تحت سلطة الانتداب الانكليزي وتهديد العصابات الصهيونية، وخرج مرفأ الإسكندرون عن خدمة حلب والموصل بعد ضم اللواء إلى تركيا عام 1939– الباحث.



رابعًا: حقيقة وملابسات ثورة صالح العلي

ما إن نزل الفرنسيون على الساحل السوري، بموجب اتفاقية سايكس – بيكو، حتى اعتبروا أنفسهم مسؤولين عن استتباب الأمن، فتدخلوا، بصورة ارتجالية، لحل الخلاف الإسماعيلي – الإسماعيلي الذي تحول إلى خلاف علوي – إسماعيلي، في منطقة القدموس، خريف عام 1918، من دون أن يدركوا طبيعة العلاقات السائدة، وليتحول الأمر إلى صراع عنيف بينهم وبين الزعيم العلوي المحلي صالح العلي. في الصراع الأخير، وقف سنّيو قلعة الخوابي وقرية زمرين إلى جانب صالح العلي، وتمتعوا بحمايته في المناوشات التي حصلت بينهم وبين الإسماعيليين[83].

ثمة تساؤل يفرض نفسه بالفعل: كيف تحوّلت حادثة قتل غير مقصودة لعلويّ من قبل إسماعيلي، كان بالإمكان حلها بالطرائق المعروفة، إلى ثورةٍ يشترك فيها عدة أطراف وتستمر لأكثر من سنتين[84]؟ ربما تكمن الإجابة عن هذا السؤال في الظروف الإقليمية التي كانت سائدة في تلك الفترة، ففي ربيع 1918، كان صالح العلي هو العلوي الوحيد الذي لبى نداء الشريف حسين بن علي، قائد الثورة العربية، من أجل إزعاج القوات التركية المنسحبة من سورية، فقام الشيخ وأنصاره باعتراض الأتراك على طريق طرطوس – حماة مرتين، وكانت تلك ثمرة العلاقة الطيبة التي ربطت بين الرجلين[85].

إن عداء فيصل للفرنسيين، بعد الخديعة التي تعرض لها من قبل الحلفاء كون سورية قد أصبحت من حصة فرنسا بموجب اتفاقية سايكس – بيكو، كان سيدفع حليفه صالح العلي للوقوف إلى جانبه وفتح معركة ضد الفرنسيين، بغض النظر عن حادثة القتل العرضية في القدموس. أما السبب المباشر للثورة، حسب محمد هواش، فهو محاولة الضابط الفرنسي فلوريمون الرعناء للقبض على

(83) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 100.

(84) بدأت القصة في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1918، حين أطلق مراهق إسماعيلي النار بطريق الخطأ من مسدس أبيه، في سوق القدموس، لتصيب الرصاصة الطائشة في مقتل شابًا علويًا (من عشيرة الخياطين) كان يعبر الشارع مع أبيه (تشرين الأول/ أكتوبر 1918). وكما هو متعارف عليه في مثل هذه الحالات، تم الاتفاق على دفع الدية لأهل القتيل، وكان ثمة فريقان إسماعيليان متخاصمان يجب أن يتقاسماها؛ فريق الأمراء وفريق أغنياء الإسماعيليين من حرفيين وفلاحين (أطلق الفرنسيون على الفريق الثاني الحزب البرجوازي). هنا دبّ الخلاف بين الفريقين إلى درجة الاقتتال في بعض الأحيان، وادعى الأمراء بأن الفريق الآخر، الحزب البرجوازي، لم يدفع حصته من الدية، وحرضوا العلويين على خصومهم، فما كان من العلويين إلا أن هاجموا قلعة العليقة الإسماعيلية وهددوا بنهبها، وقد وصلت الأنباء مضخمة إلى حاكم اللاذقية. انظر: محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، (الشركة الجديدة للمطابع المستقلة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1997)، ص 100 - 101.

(85) عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، بلا تاريخ)، ص 28. وإميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 518. وإن معركة (كاف الجاع) التي يقال بأن صالح العلي قاتل فيها الأتراك (1918) لها قصة أخرى، حسب مخطوط لعبد الله عطفة (ضابط سابق في الجيش السوري من القدموس)، وهي أن الأمر يتعلق بدورية درك عثمانية ذهبت لتبليغه من أجل الحضور إلى المحكمة أو القبض عليه في إحدى القرى التي يمتلكها (كاف الجاع) لشكوى ضده من أحد الفلاحين العلويين حين كان يجمع زكاة الخمس نيابة عن أبيه الشيخ علي سلمان في إحدى قرى جنوب القدموس، فقتل صالح أحد أفراد الدورية وجرح آخر، فهل تعتبر هذه معركة ضد العثمانيين؟ وحسب حامد حسن، فقد حدثت معركتان؛ واحدة في قرية النيحا وأخرى في وادي العيون، حين قطع صالح العلي طريق طرطوس - حماة على قافلتين عثمانيتين. انظر: حامد حسن، صالح العلي ثائرًا وشاعرًا، (اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري رقم 76، دمشق)، ص 187. ولا توجد معلومات عن صدامات حدثت بين صالح العلي أو عائلته والعثمانيين قبل عام 1918، ولا أية مواقف ضدهم، وكان جل شعره يتحدث عن الصراع بين الغرب والشرق، كما أشار هذا المصدر.

صالح العلي[86].

في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1918، دعا صالح العلي لاجتماع وجهاء علويين وسنة في منطقته[87]، تحدث فيه عن «الإخلاف بالوعود التي قطعها الحلفاء للعرب، وعن الأخطار التي تتعرض لها البلاد العربية»[88]، وعن «النوايا الخبيثة التي يضمرها الفرنسيون للعلويين، والتي تستهدف إبادتهم ومحو شعائرهم وتذويبهم في بوتقة الاستعمار الرهيب»[89]، واستشار صالح المجتمعين في إطلاق ثورة لضمّ العلويين إلى الشام، ووافقوا على اقتراحه بعد مشاورات استمرت ثلاثة أيام، مع طلب العون من الأمير فيصل بن الحسين[90]. ومن الواضح أن صالح العلي قرر القيام بتمرد ضد الفرنسيين لمؤازرة الملك فيصل، واحتاج إلى بعض المؤيدين أو التابعين، ولا علاقة للغالبية العظمى من العلويين في ذلك.

وبعد اندلاع الثورة بداية عام 1919، تلقى صالح العلي الدعم من وجهاء سنيين من طرطوس (مصطفى آغا محمود)، ظهر ذلك بوضوح في الهجوم الجريء على مستودعات المؤن الفرنسية بطرطوس، في شباط/ فبراير 1920[91]، وسانده عزيز هارون من اللاذقية، وفريد بك العظم من حماة، ودنادشة تلكلخ، وآل البيطار في الحفة، وغيرهم[92]، ولكن الدعم الأساس كان من حكومة الأمير فيصل في دمشق، ومن حكومة الاتحاد والترقي التركية عبر ثورة هنانو[93]. واعتُبر المسيحيون حلفاء للفرنسيين، مع أنهم لم يشاركوا في المعارك على نحوٍ منظم ومستقل. وبالنتيجة فإن القوى التي ساندت صالح العلي ليست، من الناحية الطبقية قوى شعبية، إنما انتمت إلى عائلات سنية[94]، افتقدت ولاءها السابق للدولة العثمانية، وكانت تتوق للعب دور جديد في المملكة العربية السورية المستحدثة بزعامة الأمير/

(86) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 104. لنقارن ذلك مع نشأة الثورة السورية الكبرى في السويداء وسوء تعامل حاكمها كاربيه، والاستقبال غير اللائق لوفد السويداء من قبل المندوب السامي سراي وإهانة الفرنسيين لزعيم آل الأطرش. ما يشير إلى أخطاء فرنسية في التعامل مع الزعامات المحلية التي لم تكن قد فقدت مكانتها وأنصارها في لحظة انتقالية غير واضحة المعالم بعد – الباحث.

(87) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 – 1945، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت، الطبعة العربية الأولى، 1997)، ص 130. ومنهم عبد الرزاق المحمود من قلعة الخوابي، وهو من كتب محضر الاجتماع، وظل بمثابة السكرتير الشخصي لصالح العلي ومعالج الرسائل المشفرة بينه وبين الملك فيصل (عبد اللطيف اليونس، تاريخ الثورة العلوية، ص 68).

(88) من الواضح أن مثل هذا الكلام لم يكن يعني العلويين كثيرًا، وأن الأمر يتعلق بخيبة أمل الشريف حسين بن علي، وخاصة ابنه الأمير/ الملك فيصل الذي كانت سورية حصته المأمولة من مملكة أبيه. ولو كانت ثمة إرهاصات لثورة علوية ضد الفرنسيين لكانت عشيرة المتاورة، العشيرة التي تمتلك الخبرات الحربية، هي أكثر المعنيين بهذا القرار وليس صالح العلي، كما يشير إلى ذلك بحق محمد هواش في كتابه: عن العلويين ودولتهم المستقلة - الباحث.

(89) ليس لهذا الكلام أيضًا علاقة بأية أجندة فرنسية، إنما هو نوع من التجييش الذي يهدف إلى استمالة العلويين من قبل الأمير فيصل، ويُقال على لسان صالح العلي ليس إلا. لكن، وبخلاف ما أورده عبد اللطيف اليونس، لم نجد هذه الجملة في المصادر الأخرى التي تسنى لنا الاطلاع عليها حول المؤتمر - الباحث.

(90) عبد اللطيف اليونس، تاريخ الثورة العلوية وقائدها الشيخ صالح العلي (حماة، مطابع أبي الفداء، بلا تاريخ)، ص 102.

(91) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 124.

(92) المرجع نفسه، ص 117، 128.

(93) يبدو، حسب إميل عباس آل معروف، أن لعائلة صالح العلي علاقة قديمة مع مدحت باشا العثماني، الذي حاول أن يجعل من جبال العلويين متصرفية تشبه جبل لبنان ومركزها الشيخ بدر، وهو الذي أدخل تربية دود الحرير من لبنان عن طريق الشيخ علي سلمان والد صالح العلي (إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، ص 518، 519).

(94) يمكن ملاحظة وجود كثير من أسماء المقاتلين من هذه العائلات في متحف صالح العلي ببلدة الشيخ بدر.



الملك فيصل[95].

وبدوره، طمح صالح العلي، من خلال دعم الأمير فيصل في سورية الداخلية، إلى زعامة علوية تتجاوز زعامته الضيقة لعشيرته الصغيرة[96]، والتي تعود أهميتها لانتمائها الفاطمي الهاشمي وتراثها الديني كما يدعون، وربما كان الانتماء/ الادعاء الهاشمي المشترك لعائلتي الشريف حسين وصالح العلي هو من وحَّدهما بهذا الرباط المتين[97]! ويفسر ذلك أن صالح العلي هو العلوي الوحيد الذي استجاب لنداء الشريف حسين بن علي، من أجل مهاجمة القوات العثمانية المنسحبة من سورية. ويعلق مؤلف كتاب (تاريخ العلويين في بلاد الشام) على مدى متانة هذه العلاقة، بالقول إن «المأثرة الوحيدة للشيخ صالح العلي هي أنه بقي على ولائه للحكومة الشريفية حتى آخر لحظة في حياته، وبأن علاقته بالحكومة الشريفية، وبحكومة الاتحاد والترقي بعدها، (وكانت الحكومتان على عداء!) كانت علاقة تبعية»[98].

وبالنتيجة، وُضع الفرنسيون بين كماشة حكومة فيصل في دمشق وثورتي العلي وهنانو من الجنوب، وجيش جمعية الاتحاد والترقي التركية من الشمال، فاضطر الفرنسيون إلى مهادنة أتاتورك، وانسحبوا من كيليكيا[99]، فضلًا عن إعطاء تركيا وعودًا بمنحها لواء الإسكندرون، الأمر الذي تحقق في عام 1939.

لكن صالح العلي لم يكن ليصمد من دون الدعم الجزئي لبعض العشائر العلوية أيضًا، وأهمها عشيرة المتاورة التي تنتمي إليها عشيرته (المحارزة/ البشارغة)[100] انتماء حماية، كما أسلفنا، لذلك حاولت حكومة الملك فيصل في دمشق إحداث انتفاضة في منطقة العمرانية (مصياف)، لما لعشيرة المتاورة من نفوذ فيها، وأرسلت الشريف ناصر (بن علي بن الحسين) مع بعض الضباط إلى قرية اللقبة، مسقط رأس زعماء هذه العشيرة، والذي أهدى سيف الأمير فيصل لإسماعيل هواش خير بك. وكاستجابة لهذه اللفتة، عيّن إسماعيل هواش محمد سليمان

(95) وبالمقارنة، نجد أن ثائرًا علويًا واحدًا ضد مظالم حكومة جميل مردم بك بعد الاستقلال هو شاهين خضر، الملقب بـ«بو علي شاهين»، قد كان له عميق التأثير في الوجدان العلوي، وخاصة بعد إعدامه في اللاذقية عام 1949، مقارنة بصالح العلي الذي ظل الاهتمام به نخبويًا وفئويًا (هواش، ص 351).

(96) تنتمي عشيرة الشيخ صالح، المحارزة، التي انقسمت لاحقًا إلى البشارغة (نسبة إلى قرية بشراغي بريف جبلة) والعراجنة (نسبة إلى الشيخ محمد الأعرج)، انتماء حماية إلى عشيرة المتاورة، فالعشيرتان مختلفتان من حيث الانتماء العرقي الجغرافي؛ إذ إن عشيرة المتاورة سنجارية يمانية، في حين أن عشيرة البشارغة هاشمية قيسية. مثل هذا الانتماء/ تحالف الحماية ربط أيضًا غالبية مسيحيي جنوب الساحل بعشيرة المتاورة، لما كانت تتمتع به هذه العشيرة من بأس حربي يعود إلى زمن حكومة إسماعيل خير بك بُعيد منتصف القرن التاسع عشر (1854 – 1858) والعقود الثلاثة التي تلتها. وكذلك كانت علاقة مسيحيي الجبال بالعشائر العلوية في الجبال الساحلية الشمالية، فتمتعوا بحمايتها هناك. للمزيد من التفاصيل عن العشائر وعلاقاتها البينية، يمكن، على سبيل المثال، مراجعة ما ورد بهذا الخصوص في كتاب تاريخ العلويين في بلاد الشام لإميل عباس آل معروف، الجزء الأول، وكتاب (العلويون ودولتهم المستقلة) لمحمد هواش.

(97) مثل هذه الانتماءات العشائرية وشجرة النسب قد لا تكون صحيحة جينيًا، لكنها تؤدي وظيفتها في تكوين هوية الجماعة مع الزمن، والعلاقة مع الجماعات الأخرى - الباحث.

(98) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، (طرابلس، لبنان، دار الأمل والسلام، 2013)، ص 526.

(99) يعتبر عبد اللطيف اليونس في (تاريخ الثورة العلوية، ص 199) أن من مزايا الثورة، ثورة صالح العلي، أنها أرغمت الفرنسيين على الانسحاب من كيليكيا. هذه هي الحماقة السياسية بعينها، فما هي مصلحة العلويين، والسوريين جميعهم، من انسحاب فرنسا من كيليكيا إذا كانت تركيا ستحتلها - الباحث.

(100) في حين تتألف كل عشيرة من مشايخ وعامة، فإن أبناء عشيرة المحارزة/ البشارغة يعدُّون جميعهم مشايخ محتملين، ويتلقى كل من يحضر منهم المناسبات الدينية الزكاةَ لحصوله على رتبة دينية مناسبة أو حتى من دونها، وبما يشبه دفع ضريبة لأتباع هذه العشيرة لمجرد انتمائهم الفاطمي – الهاشمي – الباحث.

الأحمد (بدوي الجبل) كمراسل بينه وبين الأمير. وشارك زعيم سنجاري[101] آخر في دعم صالح العلي، هو إسماعيل آغا جنيد، زعيم الرشاونة (فرع من عشيرة الكلبية في سهل الغاب)[102]. وشاركت قوات مصطفى كمال أتاتورك بفعالية في دعم ثورة صالح العلي، عن طريق إبراهيم هنانو[103]، وقد وحّد العداء المشترك للفرنسيين فيصل وأتاتورك من أجل دعم الثورتين.

ومع ورود أنباء عن جمع الضرائب من القرى المسيحية أو نهبها، بخاصة المرتبطة بعلاقات تحالف عشائرية مع عشيرة المتاورة، من مبدأ التضامن العشائري: «أكالين دم حطاطين دم»؛ أصدر متزعمو العشيرة، بعد اجتماعهم في معقلهم بقرية وادي العيون، تحذيرًا شديد اللهجة من التعرّض للمسيحيين من أي جهة كانت[104]. ويبدو أن ذلك لم يشمل بلدتي السقيلبية ومحردة، اللتين تعرضتا للنهب ودفع ضريبة الحرب (السقيلبية) والهجوم المباشر (محردة)[105] من قبل تحالف قوات صالح العلي وهنانو والشيشان في قلعة المضيق، بحجة التعاون مع الفرنسيين[106].

أما الإسماعيليون[107] فقد وقفوا بجانب الفرنسيين وحاربوا معهم، وتعرّضوا للتهجير من منطقة نهر الخوابي والقدموس ونُهبت ممتلكاتهم[108]. وتم استحضار صراعات قديمة

(101) العشائر السنجارية هي العشائر التي جاءت مع حملة الأمير حسن بن المكزون السنجاري (620 هـ)، المتاورة والحدادين وبعض الكلبية، وهي عشائر يمانية قحطانية. أما العشيرة العلوية الرئيسة الرابعة، الخياطون، فقد كانت موجودة من قبل في المنطقة الجنوبية من جبال الساحل السوري على وجه الخصوص، وهي عشيرة عدنانية قيسية في معظمها. إن هذه الانتماءات ليس بالضرورة أن تكون حقيقة علمية، ولكنها تسهم في تشكيل الهوية العشائرية. ومن المعروف أن عشائر العلويين لا ترتبط بروابط الدم على العموم، وهي مختلطة جينيًا إلى حدٍ كبير - الباحث.

(102) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 108، 128.

(103) المرجع نفسه، ص 127. تلقى صالح العلي الأسلحة والذخيرة من القوات التركية عن طريق مبعوثيه الشيخ حبيب محمود علي عيد وأنيس إبراهيم المحرزي. انظر: حامد حسن، صالح العلي ثائرًا وشاعرًا، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري رقم 76)، ص 143.

(104) المرجع نفسه، ص 124، 126.

(105) تشير بعض المصادر إلى عدم رضا صالح العلي عن هذه التصرفات، وأنه أمر بإعادة المسروقات (عبد اللطيف اليونس، تاريخ الثورة العلوية.....).

(106) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 149، 143، 126، 127، 116.

(107) أدرك الإسماعيليون منذ بداية العهد العثماني بأنهم أقلية في محيط علوي، ويجب أن يحتموا بالسلطة المركزية، وقد ساعدهم العثمانيون في السيطرة على القلاع بسبب أفضلية العيش فيها، وتابعوا السياسة نفسها في مرحلة الانتداب. يعود ذلك إلى اجتماع السلطان سليم عند وصوله إلى حماة مع شهاب الدين المنيقي زعيم الإسماعيليين، بعد أن حرضه أعيان حماة عليه كباطني، وأنه يمكن أن يزعزع سلطته. وبينما كان يتوقع الأعيان إعدامه، رأوا السلطان سليم يخرج لوداعه، ويأمر برفع الضرائب عن الإسماعيليين والسماح لهم بالنزول إلى المدن والإقامة في الخانات والفنادق لمدة 3 أشهر على حساب الدولة. ومنذئذٍ حصل نوع من التحالف بين العثمانيين والإسماعيليين ضد العلويين. انظر: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثاني، ص 513. وذلك نقلًا عن عارف تامر في مقدمته لكتاب الإيضاح لشهاب الدين المنيقي.

(108) جاء في مخطوط منسوب إلى عبد الله عطفة (1897 - 1976) تسنى لنا الاطلاع عليه، أن تهجير أهالي نهر الخوابي والقدموس الإسماعيليين وأهالي السودا المسيحيين حدث والفرنسيون ما زالوا على السواحل، كما حصل الهجوم على مصياف قبل وصول الفرنسيين إليها أيضًا، واعتبر المخطوط أن الأمر يتعلق بمؤامرة فرنسية لإثارة القلاقل، بطلها صالح العلي، من أجل أن يُبرر لفرنسا الحصول على الانتداب رسميًا من قبل عصبة الأمم، وهذا ما يفسر، برأي كاتب المخطوط، أن صالح العلي لم يُحاكم وتُرك طليقًا، بخلاف ما حصل لهنانو. من الواضح أن في هذه الرواية جانبًا من الصحة، وقد غطى عليها وعلى غيرها من الآراء فيضان المشاعر العروبية في التمجيد بثورة صالح العلي وأسطرتها. عبد الله عطفة: ضابط في الجيش السوري من القدموس، تسلّم مناصب عسكرية عدة منها وزارة الدفاع بعد الاستقلال.



بين إسماعيليي القدموس وعشيرة المحارزة[109]، التي تتشارك مع الإسماعيليين الانتماء إلى الدولة الفاطمية كنسب أو ولاء[110]، لدرجة أن محمد غالب الطويل، مؤلف كتاب تاريخ العلويين، علّق على انتقام العلويين المبالغ فيه من الإسماعيليين ونهب أموالهم -بعد استسلامهم في القدموس وإعطاء الأمان لهم- بأن العلويين «أرادوا فقط أن يثبتوا بأن الجهل أعمى[111]».

بالتالي، وحسب انتماء القوى المساهمة في الصراع، كان ثمة تحالف بين الفرنسيين والإسماعيليين في مواجهة العلويين والسنّة، واعتُبر المسيحيون حلفاء للفرنسيين كتحصيل حاصل، وتعرضوا للانتقام، الذي كان سيكون أكثر اتساعًا لولا حماية معظمهم من قبل عشيرة المتاورة، كما ذُكر أعلاه.

بعد اشتداد المعارك أواسط عام 1920، ولجوء القوات الفرنسية إلى أعمال انتقامية تضمنت حرق القرى العلوية الثائرة[112]، ومن أجل إنقاذ الحليف الفرنسي، تدخّل الإنكليز، وأرسل الجنرال اللنبي[113] مبعوثَين إلى صالح العلي بحماية رجال إسماعيل هواش، لحلّ النزاع بين العلويين والإسماعيليين بصورة سلمية، ولكن الاتفاق الهش ما لبث أن تم نقضه[114]. وبعد معارك كرّ وفرّ استمرت نحو عامين، تركزت في مناطق الكلبية في الشمال بزعامة صقر خير بك[115]، وتوقف الدعم من الشمال (تركيا) ومن الجنوب (دمشق)، انتهت الثورة عمليًا، باستسلام صالح العلي في أيلول/ سبتمبر 1922. وكانت ثورة هنانو قد توقفت في ربيع 1921، بعد وقف الدعم التركي لها إثر اتفاق الفرنسيين مع أتاتورك لمنحه كيليكيا مقابل وقف دعمه لثورات الشمال، الأمر الذي أفضى إلى هروب هنانو إلى الأردن، حيث اعتقله الإنكليز، ثم أُعيد إلى حلب، حيث تمت محاكمته والعفو عنه باعتباره كان يدافع عن وطنه[116].

تحليل ثورة صالح العلي ونتائجها

يعتبر فيليب خوري أن «المؤرخين السوريين نسبوا دوافع وطنية لجميع الثورات التي قامت ضد الفرنسيين خلال سنوات الانتداب الأولى، مع

(109) يتعلق الأمر خاصة باستحواذ الإسماعيليين على سيف الحسين وبعض الكتب الدينية وشجرة نسب المحارزة، عند احتلالهم القدموس منذ أكثر من ثلاثمئة عام، فكانوا يأملون باسترجاعها. انظر: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثاني، ص 62.

(110) حامد حسن، صالح العلي ثائرًا وشاعرًا، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري رقم 76، بلا تاريخ)، ص 61 – 62.

(111) محمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين، (اللاذقية، مكتبة الترقي، 1924)، ص 456.

(112) - ينقل باتريك سيل شهادة ضابط بريطاني عن الفقر الذي شاهده في قرية علوية ثائرة، واضطرار أهلها إلى بيع البنات بسبب فرض الفرنسيين غرامات باهظة على أهلها. باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، (بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 10، 2007)، ص 43.

(113) في 25 أيار/ مايو 1919، إثر هزائم الفرنسيين في المعارك، وجه الجنرال اللنبي البريطاني رسالة إلى الشيخ صالح العلي مع رسولين بريطانيين رافقهما إسماعيل بك الهواش زعيم عشيرة المتاورة، جاء فيها: «إن الحلفاء قد جاؤوا لتحرير سورية من ظلم الأتراك، وإعطائها الحرية والاستقلال، ولذلك فهو يستغرب -الجنرال اللنبي- أن يقف الشيخ صالح العلي ورجاله هذا الموقف من الحلفاء، والذي يدل على عدم تقديرهم للمساعدة التي أسداها الحلفاء لبلادهم من أجل تحريرها من رقبة الأتراك» (عبد اللطيف اليونس، الثورة العلوية... ص 105).

(114) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 131.

(115) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 526.

(116) أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، (دمشق، مطلعة الاتحاد، 1960)، ص 95 – 100.

أن مثل حركات العلوية، التي ساهمت فيها أقليات متراصة، ألهبها في الغالب الأعم اعتبارات محلية أو أقله اعتبارات غير أيديولوجية»[117]. بالفعل، لقد كانت التبعية العمياء للزعماء المحليين والنزعة الجبلية المعادية لكل أجنبي واضحة، أكثر من كونها مشاعر عروبية خالصة أو تأييدًا لملك قادم من صحراء بعيدة. لكن ميزة ثورة صالح العلي، حسب فيليب خوري أيضًا، هي «أنها المرة الأولى التي يتم فيها التنسيق مع أشكال المقاومة الأخرى، في إطار مشترك ضد الأجنبي»[118].

وبحسب إميل عباس آل معروف، تمكن صالح العلي من تكوين نواة لثورة ضد الفرنسيين، من خلال العزف على وتري العروبة ومناهضة التبشير المسيحي[119]. لكن غالبية العلويين ونخبهم لم يتفقوا يومًا على أن هاتين المشكلتين تحتاجان إلى ثورة على هذا النطاق الواسع. وأدّت أخطاء الفرنسيين في التعامل مع صالح العلي دورًا في استثارة أتباعه (هواش، ص 104)، والتحاق كل من يريد الاستفادة من حالة الفوضى بالثورة. كما حدث في ثورة 2011 التي افتقدت لوجود هيكل تنظيمي وقيادة محددة وموحدة، فكان مقتلها حيث أصبحت نهبًا للأهواء والمتطرفين والمغامرين وأصحاب الأجندات المسبقة، وعندما حملت السلاح صارت أسيرة للقوى الخارجية التي تقدم السلاح والمال لمصالحها الخاصة.

هكذا، وعلى الرغم من الاختراقات التي أحدثتها ثورة صالح العلي في بقية العشائر العلوية، فإن ثورته لم تحصل على إجماع العلويين ليضعوا كلّ بيضهم في سلتي الأمير فيصل وأتاتورك[120]، كما فعل صالح العلي من أجل أن يخوض معركته حتى النهاية[121]. حتى إن بعض العلويين كانوا يقاتلون ضده مع القوات الفرنسية، كرتل النصيرية الذي ضم عناصر علوية لمحاربته، أو كميليشيات[122]. كما رفض كثير من العلويين السماح للثوار بإطلاق النار من قراهم على الفرنسيين[123].

لقد أدرك معظم العلويين بأن فرنسا لم تكن

---

(117) فيليب خوري، ص 133.

(118) المرجع نفسه، ص 132.

(119) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 520.

(120) في اجتماع قرب قرية الدالية بريف جبلة ضمّ بعض مشايخ العلويين والجنرال الفرنسي غورو، اعتبر المشايخ بأن صالح العلي مجرد قاطع طريق، حتى إنهم أفتوا بسبِّه في الأعياد الدينية. كما أن عائلة العلي تعرضت لنوع من الإبادة عن طريق التسميم، ما يشي بمعارضة قوية له وبتعاون من الحلقة الضيقة المحيطة به، وبالنتيجة لم يبق من عائلته الكبيرة ومن أربع زوجات سوى 3 بنات. انظر: تفاصيل وأحداث مجهولة عن الشيخ صالح العلي...، مقابلة مع الأستاذ عيسى إبراهيم (حفيده) أجراها فراس م سعد، على موقع salehalali.com في 3/1/ 2015، شوهد في 2022/11/25. وثمة تصريح ملفت للعميد علي زبود، حين كان محافظًا لطرطوس، نقلًا عن شهود، أنه وفي اجتماع شعبي في القدموس طلب منه أحد المواطنين المساعدة في الحصول على وظيفة، معرفًا بنفسه بأنه من قرية كاف الجاع، التي كانت تابعة للمجاهد صالح العلي، فقال له المحافظ: «حاجي تقلي المجاهد وجدّي كان معه؛ إنهم مجموعة من اللصوص الذين يسطون على الدجاج، ويسرقون النحاس من الفلاحين».

(121) ربما لعبت طبيعة شخصية صالح العلي كمتمرد هو من يبدأ بإطلاق النار في معاركه، سواء ضد المحتلين أو في الدفاع عن أملاكه أو الهروب من العدالة (معركة كاف الجاع 1918)، دورًا في ذلك، فضلًا عن اعتداده برأيه، فقد كان على ما يظهر مقاتلًا، ولم يكن سياسيًا. انظر: عبد اللطيف اليونس، تاريخ الثورة العلوية وقائدها الشيخ صالح العلي (مطابع أبي الفداء، حماة، بلا تاريخ)، ص 95، 50، 43، 21. وكان عبد اللطيف اليونس قد غيَّر عنوان كتابه، من تاريخ الثورة العلوية، إلى ثورة الشيخ صالح العلي، بدعوى عدم التسمية الطائفية كما قال في مقدمة الطبعة الثانية، ولكننا نعتقد أن السبب الأساس هو التنصل من نسب هذه الثورة إلى العلويين ككل: عبد اللطيف اليونس. ثورة الشيخ صالح العلي (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، بلا تاريخ)، ص 17.

(122) محمد هواش، العلويون ودولتهم المستقلة، ص 112، 127، 133.

(123) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 539.



عدوّهم، وقد أعطت الأمان لزعمائهم الذين كانوا مطلوبين للعثمانيين، مثل الشيخ سليمان الأحمد وغيره[124]. وربما هذا هو السبب الذي جعلهم ينكفئون عن المشاركة في الثورة السورية الكبرى عام 1925[125]. وكان نوري الشعلان، زعيم عشيرة الرولي/ الرولة، والمكلف من قبل الملك فيصل بدعم صالح العلي، يتلقى الرشى المالية من الفرنسيين، فكيف يستقيم ذلك[126]؟

لقد كان الحمل ثقيلًا على العلويين أن يدافعوا عن سورية كلها في ذلك الوقت، وهم الذين لم يعرفوا وطنًا غير جبالهم، ولم تكن ثمة قناعة شعبية وطنية، إنما نوع من العصبية الجزئية ضد الأجنبي وضمن نطاق عشائري محدد. ولم تنفع ضغوط الملك فيصل ومساعداته في تعديل الكفة ضد الفرنسيين، رغم الانتصارات التي تحققت، وقد وصلت هذه الضغوط إلى زيارة يوسف العظمة لصالح العلي، قبل موقعة ميسلون بأسبوع، من أجل زيادة الضغط على الفرنسيين[127]، ولكن الأوان كان قد فات.

ثم طفح الكيل بالنسبة إلى زعماء العشائر الذين طالبوا العلي بوقف الثورة، وأمروا أعضاء عشائرهم بالانسحاب منها، على أن بعضهم لم يمتثل بسبب إغراء «الشرعية الثورية» والفوضى والامتيازات التي ترافقها[128]. ويتساءل إميل عباس آل معروف عن «الولاء المزدوج لعدوين (حكومة الملك فيصل والحكومة التركية)»، وإن «مفهوم الثورة قد تم استهلاكه بما يتناسب مع الشعارات القومية التي تم تجيير ثورة صالح العلي لها»، ويستغرب كيف يتم العفو عن صالح العلي، بينما يتم إعدام أعضاء «محكمة الثورة» الذين كانوا يمثلون ثلاث عشائر علوية[129].

وبرأي حسان القالش (قطار العلويين السريع)، فإن الثورة لم يكن لها ذلك التأثير الملموس على التطورات السياسية في الإطار السياسي العام وعلى المستوى السوري بمجمله، سوى أنها عرقلت خطة الانتداب، وأكدت حضور العلويين وسهّلت تواصلهم مع الداخل[130]. مع صحة هذا القول على العموم، فإن النتائج السياسية لم تكن لصالح العلويين، الذين تم استخدام بعضهم لمناكفة الفرنسيين من قبل حكومة دمشق، ومن ثم أفضى ذلك لاحقًا إلى الالتفاف على المطلب الرئيس للعلويين، بتحقيق نوع من الاستقلال الإداري والمالي، كشرط للاتحاد مع الجمهورية السورية في معاهدة 1936، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقًا.

(124) المرجع نفسه، ص 539.

(125) يرى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر أن أسباب الثورة السورية الكبرى البعيدة كانت اقتصادية (تراجع سورية في منتوجها ومحصولها وصادرها ووارداها وقيمة نقدها ودولاب صناعتها)، وأن هذه الضائقة الاقتصادية نبهت في الشعب المشاعر الكمالية، وأهمها الشغف بالحرية، وقد مهدت تظاهرات 1922 و1925 للثورة أيضًا، فضلًا عن جهل الموظفين الفرنسيين بالشؤون المحلية. أما الأسباب القريبة فكانت ممارسات الحاكم الفرنسي «كاربيه» الذي حل مكان الحاكم الوطني سليم الأطرش، وتنكيله بهذه العائلة. انظر: عبد الرحمن الشهبندر، مذكرات، ط 1، (بيروت، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1967)، ص 151 – 154.

(126) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 540.

(127) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 131.

(128) عبد اللطيف اليونس، تاريخ الثورة العلوية...، ص 146.

(129) هم: علي زاهر من عشيرة الحدادين، وعلي ضوا من المتاورة، وعلي إسماعيل من الكلبية، انظر: (تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 528).

(130) حسان القالش، مرجع سابق، ص 105.



ومن الطبيعي أن يميل المزاج العلوي لصالح الفرنسيين، فلطالما اعتُبروا منقذين[131]. فالفرنسيون يحملون قيمًا تحررية حديثة تناسب الأقليات التي طالما عانت من الاضطهاد العثماني المديد، أو على الأقل كما اعتقد الفرنسيون. لكن بعض النخب التقليدية، إقطاعية الطابع، لم يكن الأمر يناسبها، وقد اعتادت على مهادنة العثمانيين من خلال جمع الضريبة/ الميري من أتباعهم لصالح السلطة المركزية، وأخذ حصتهم منها، مقابل تركهم وشأنهم في نطاق سيطرتهم، مستفيدين من واقع التخلف والتقوقع، وهذا ما ينطبق خاصةً على زعيم محلي يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، مثل صالح العلي، كإرثٍ اختصه به والده الشيخ علي سلمان[132].

على الصعيد الوطني السوري، كان من النتائج غير المباشرة لثورتي العلي وهنانو أن اضطرت فرنسا إلى تقديم مزيد من التنازلات لحكومة الاتحاد والترقي التركية، ومنها الانسحاب من كيليكيا والتهجير الذي رافقه[133]، ثم التخلي لاحقًا عن لواء الإسكندرون[134]، ولسبب آخر هو استرضاء الأتراك لئلا ينحازوا إلى الألمان في الحرب العالمية الثانية.

ومثّلت هذه الثورة انتكاسة جديدة لصراعات قديمة بين العلويين والإسماعيليين، في مناطق مصياف والقدموس ونهر الخوابي، للسيطرة على القلاع، وقد تركت الثورة آثارًا سلبية على هذه العلاقة[135]. وكان يمكن أن يكون دخول الفرنسيين فرصة تاريخية لالتقاط الأنفاس، فلم يخدم التحالف مع الفرنسيين أو الوقوف ضدهم مصلحة هاتين الطائفتين، اللتين وقعتا ضحية صراعات الكبار في المنطقة[136].

(131) يورد ليون كاهون، في رحلته إلى منطقة القرداحة عام 1878، أن العلويين طرحوا عليه أسئلة من قبيل: متى سيأتي الفرنسيون؟ وهل سيبنون السكك الحديدية؟ انظر: ليون كاهون، رحلة إلى جبال العلويين 1878، ترجمة مها أحمد ط 2، (دمشق، دار التكوين، 2004)، ص 42.

(132) أوصى صالح العلي قبل وفاته بأن تمنح أملاكه، المتضمنة حوالى 10 قرى، لإكمال بناء جامع وبناء مدرسة ومستوصف، وطالب بنشر أشعاره وما قيل في شخصه وإقامة ذكرى سنوية له وتأمين نفقة لزوجاته، ووزع أملاكه المنقولة وغير المنقولة، وحدد أربعة من الشيوخ المقربين لتنفيذ وصيته، ولم تُنفذ وصيته! انظر: حامد حسن، صالح العلي ثائرًا وشاعرًا، (اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري رقم 76، دمشق)، ص 118. تشير هذه الوصية بوضوح إلى أن صالح العلي كان إقطاعيًا صغيرًا على مستوى منطقته الفقيرة، علاوة على سلطته الدينية. ويشير حامد حسن أيضًا إلى أنه كان يفرض ضريبة الخمس على مزارعيه ليدفع الضريبة عنهم للعثمانيين.

(133) لم تُرتكب المجازر ضد العلويين عقب الانسحاب الفرنسي من كيليكيا، كما حدث للأرمن، فقد كان العلويون يشكلون الفرقة 16 في عداد جيش أتاتورك في أضنة. انظر: إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، (طرابلس، لبنان، دار الأمل والسلام، 2013)، ص 496.

(134) في إجابته عن سؤال حول دوافع تركيا لمساعدة هنانو بالسلاح، يجيب معروف الدواليبي في مذكراته: «لما قامت ثورة هنانو، اتصل به مصطفى أتاتورك وأمده بالسلاح والذخيرة انتقامًا من فرنسا، فأحست فرنسا بالخطر، ووقفت على حدود لواء الإسكندرون، وتنازلت عن كيليكيا شرط أن تتوقف تركيا عن مد هنانو بالسلاح، فتوقفت تركيا، وأخفقت ثورة هنانو، وهرب خارج البلاد. وهكذا فضلت فرنسا الصلح مع تركيا ولو على حساب توسعها، لتسلم لها سورية، وكان لها ذلك». انظر: معروف الدواليبي، مذكرات، إعداد د عبد القدوس أبو صالح، تحرير د محمد علي الهاشمي، (مكتبة العبيكان، ط1، 2005، الرياض)، ص 114. ولا بد هنا من التساؤل عن حجم مصلحة سورية والسوريين من هذه الثورات المسلحة، مقارنة بالمصلحة التركية، وفي ظروف كان فيها النضال المطلبي ممكنًا لتحقيق الكثير - الباحث.

(135) يعتقد د. طلال مصطفى بحق أن «اعتقال المئات من الشباب الإسماعيلي والعلوي في سجون الأسد لمدة طويلة خفّف من رواسب مشاعر الكراهية الصادرة من سرديات الأجداد عن الحوادث العنفية التي حصلت في الماضي». انظر: طلال مصطفى، الإسماعيليون في سورية مؤشرات الاندماج (مجلة قلمون، العددان الثالث عشر والرابع عشر، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، ص 16. طبعًا بالإضافة إلى أسباب أخرى، مثل الاشتراك في نمط الحياة، والتعايش المباشر كجيران، فضلًا عن العمل جنبًا إلى جنب ضمن مؤسسات الدولة في المنطقة - الباحث.

(136) حليم الصالح، التمايز السياسي للعلويين وإشكالية التعايش (3)، الناس نيوز، أيلول/ سبتمبر 2022، شوهد في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، https://bit.ly/3Epvv1r ، بتصرف.



خامسًا: الحركة المرشدية

لم تمضِ أكثر من سنة على انطفاء جذوة ثورة صالح العلي، حتى ظهرت الحركة المرشدية. وبغض النظر عن الفروق في طبيعة الحدثين، فثمة أمر مشترك بينهما هو الرغبة في الخروج من العزلة والتواصل مع العالم الخارجي بعد زوال الاحتلال العثماني المديد. وبينما اختار صالح العلي، وهو رجل دين وإقطاعي (صغير)، طريق العروبة، وكانت ثورته ذات طابع سياسي بتبعية مطلقة للأمير/ الملك فيصل، فإن الحركة المرشدية بدأت كحركة دينية إصلاحية اجتماعية، مع أن مُطلقها مجرد راعٍ بسيط، إلى أن فرضت نفسها بقوة، من خلال مواجهة كل القوى المحيطة بها؛ الإقطاع وسلطة العشائر والانتداب والكتلة الوطنية.

ويمكن إدراج ثورتي العلي والمرشد في إطار إعادة هيكلة العلاقات العشائرية، التي لم تعد تتماشى والتطورات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وأهمّها زوال الاحتلال التركي. فثورة العلي جاء بها زعيم محلي متواضع عشائريًا، وإن كان مدعومًا من بعض المكونات العشائرية الأخرى، لكن اعتماده الأساس كان على عاملين، خارجي تركي وداخلي سوري عروبي، وكان يحاول تثبيت الواقع المتخلف لا تغييره. في المقابل، «نبتت» الحركة المرشدية من أرض الواقع البائس، وقادها شخص أمّي ينتمي إلى قاعه، فاكتسبت تلك الانطلاقة العنيفة، وتركت آثارًا إصلاحية حقيقية ودائمة في نطاق عصبيتها. لقد قوضت الحركة المرشدية أسس العشائرية التقليدية من خلال نسف ركيزتها، السلطة الدينية، فناصبتها الزعامات العشائرية والدينية العلوية العداء. وبخلاف المرشدية، كان أثر ثورة صالح العلي محدودًا، اجتماعيًا ووطنيًا، إذا استثنينا حالة التغني بالثورات والثوار، في المسلسلات الاجتماعية والمهرجانات الرسمية، وفي مناسبات متباعدة.

ولد سلمان المرشد (1907 – 1946) في قرية جوبة برغال، قضاء الحفة بريف اللاذقية، وهو ينتمي إلى فرع العمامرة من عشيرة الخياطين، وقد بدأ حياته راعيًا، إلى أن أقنع بعض الناس بقدرته على صنع المعجزات[137]، وذلك في أثناء مرض عصبي (الصرع؟) أصابه وهو في عمر 16 سنة، فبشَّر بقيام المهدي المنتظر، وبأن نهاية العالم تقترب[138]. وسرعان ما وضعه بعض الشيوخ تحت رعايتهم، كاستجابة للاحتجاج على حالة الفوضى الدينية وادعاء المشيخة، فتبنوا دعوته، وكانوا الآباء المؤسسين الحقيقيين للمرشدية[139].

جاء في كتاب (لمحات حول المرشدية) أن المؤمنين بالغيبية كانوا يعتقدون «بأن الله قد غُيِّب ولا يمثلونه بأي شيء في الكون»[140]، وأن سلمان المرشد بشّر في عمر 16 سنة بقرب قيام «وعد الإله القديم

(137) ثمة اعتقاد ديني ساد في تلك المنطقة يُدعى الغيبية، بمعنى أن الله كان في الأرض ثم غاب في السماء، وأنه كالهواء موجود في كل مكان. ربما كانت هذه الفكرة وراء اتهام المرشد بالربوبية، ولو أنه بشّر على الأرجح بعودة الرب الغائب إلى الأرض. وهي نسخة محورة أخرى عن فكرة المهدي المنتظر الذي سيحقق العدالة في الأرض. انظر: محمد بهجت ورفيق التميمي، ولاية بيروت، الإقليم الشمالي، 1916، ص 107.

(138) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، ص 580.

(139) Gitta Yaffe, Suleiman al-murshid, Beginnings of an Alawi Leader (Middle Eastern Studies, Vol. 29, Oct.1993), p 627, 628.

(140) نور المضيء مرشد، لمحات حول المرشدية: ذكريات وشهادات ووثائق، ط 2، (بيروت، 2007)، ص 30.

عن قيام القائم الموعود، فتوافدت إليه الجموع ممن يعتقدون بالغيبية، حتى وصل العدد إلى 80 ألفًا بعدة أشهر، وتم إحياء حفل باتحادهم (يوم الدخول) في قرية سلمان المرشد عام 1923، وصارت مناسبة سنوية في 12 تموز»[141]. ولم تلبث دعوة المرشد أن لاقت رواجًا أيضًا في قرى أخرى من ريف حمص والجولان[142]. ومن الناحية الاقتصادية، كان وضع القاطنين في أعالي الجبال من البؤس، بحيث إنهم كانوا ينتهزون الفرص للنزول إلى مستنقع سهل الغاب الذي يعجُّ بالحياة[143]، بينما كانوا يعتمدون على زراعة التبغ في بيئتهم، كمورد أساسي تتحكم به شركة الإمبريال الإنكليزية.

ورث سلمان المرشد من الزعيم المحلي علي بدور ائتلاف الدراوسة (من عشيرة المتاورة)، والعمامرة (من عشيرة الخياطين)، والمهالبة (من عشيرة الحدادين) في منطقة الحفة، وسماه الائتلاف الغساني - المرشدي. وخوفًا من اتساع حركته، سجنه الفرنسيون في قرية بابنّا (مركز قضاء الحفة) ثلاثة أشهر، ثم نفوه إلى الرقة عام 1923، إلى أن عفوا عنه في بداية الثورة السورية الكبرى عام [144]1925.

توفِّر «العزلة والغرق في الصوفية والفقر والبطالة والبحث عن منقذ»[145] الظروف المناسبة لاختمار وظهور الحركات الاجتماعية العنيفة[146]، وهي ذات لبوس ديني في مجتمعات لم تعرف أي درجة من الحداثة أو التنظيم الاجتماعي، وينطبق ذلك على الحركة المرشدية، حيث كان أحد أهم أسباب ظهورها، حسب المؤرخ عبد الله حنا، هو «العامل الاجتماعي المتداخل مع الموروث الديني»[147].

لقد تشكلت عصبية «بنت خلدونية» انفجارية بسرعة ملفتة، بحيث «إن بعض الجماهير السائرة وراء سلمان المرشد خرجت من عقالها تضرب خبط عشواء، وهذا ما يفسّر تلك الانتهاكات التي رافقت الحركة المرشدية في صعودها، مستفيدة من الأوضاع السياسية المضطربة وميل سلطات الانتداب الفرنسية لتحجيم الحركة الوطنية السورية وإنهاء حكم الكتلة الوطنية»[148].

عملت الحركة المرشدية أحيانًا على أخذ حقها بيدها، من خلال الاستيلاء على الأراضي والقرى التي امتلكها الإقطاع في فترة الحكم العثماني بالحيلة واستغلالًا للحاجة، كما في الاستيلاء على أراضي قرية إسطامو المملوكة لآل شريتح في اللاذقية وتوزيعها على الفلاحين، ولو مع بعض التعويض على أصحابها. لكن المرشد اكتشف بعد وصوله إلى البرلمان «لذة» العمل السياسي، وصار يعمل

(141) المرجع نفسه، ص 34.

(142) ويبدو أن اعتقاد الغيبية كان منتشرًا في هذه القرى البعيدة أيضًا.

(143) لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة كتاب «لمحات حول المرشدية» ص 13 – 20. كما يمكن الاطلاع على كتاب: منير شحود، ذكريات، الجزء الأول، جبال الأغاني والأنين (إي كتب E-Kutub للطباعة والنشر، لندن، 2019). على العموم، كان وضع جنوب الساحل السوري أفضل، كونه أقل وعورة ومفتوحًا على حاضرة طرابلس بصورة خاصة ولبنان على العموم، الذي كان قد نال نصيبًا أكبر من الحضارة الغربية – الباحث.

(144) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 516.

(145) حامد حسن، صالح العلي ثائرًا وشاعرًا، (اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري رقم 76، دمشق)، ص 95.

(146) من الناحية الاجتماعية، يمكن مقارنة الحركة المرشدية بالحركة القرمطية في عصر متأخر زمنيًا، لكن لم تحدث خلاله تطورات اجتماعية عميقة. ومن الناحية الدينية، فإن المرشدية أقرب إلى الحركة المهدية في السودان - الباحث.

(147) عبد الله حنا، المرشدية في محيطها العلوي وأجواؤها السياسية والاجتماعية (1923 – 1946)، الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 21، حاشية 12.

(148) المرجع نفسه، ص 105. ويذكر محمد هواش حادثة جلد فيها سلمان المرشد أحد الأتباع لاعتراضه على طريقة جباية الزكاة. انظر: هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 80).



على كبح جماح الجموع التي كانت تؤيد مثل هذه الممارسات، ضمانًا لاستمرار علاقاته الجديدة مع زعامات الكتلة الوطنية الحاكمة، وهذا ما يمكن أن يفسّر ارتباكه في مواجهة الشرطة التي حاصرت مقر إقامته في جوبة برغال، عام 1946، وقتله لزوجته «أم فاتح» التي حرضت على المقاومة.

في الثورات والحركات العنيفة، بعد أن تهدأ حدة الصراع وتأخذ التحولات الاجتماعية أبعادها، تأتي مرحلة مراجعة الحدث وبناء سردية مشتهاة تخلط الواقع بالتمني والمقبول، وهذا ما فعله نور المضيء مرشد، في كتابه (لمحات حول المرشدية)، حيث تم «تقليم» البدايات من كل شائبة. لكن المرشدية لم تلبث أن طورت بالفعل نظامًا أخلاقيًا مميزًا ومتسامحًا، مع الإبقاء على عصبية اجتماعية جاهزة للدفاع عن أي مس ينال الجماعة أو قيمها، وكان ذلك ردًا على الظلم، بعد سلسلة النفي والسجن والاعدامات وتقييد الحريات التي تعرض لها مؤسسوها، إلى أن تمت إعادة الاعتبار لهم عام 1970.

من الناحية الدينية والاجتماعية، كانت المرشدية حركة إصلاحية جذرية لواقع التدين العلوي[149]، الذي فعلت فيه السنون ما فعلت؛ فلقد أبطل سلمان المرشد الاعتقاد بالترائي، أي أن الرسول وعلي وأتباعهما المقربين كانوا أشخاصًا من لحم ودم بالفعل، لا أنوارًا على الأرض، كما يعتقد العلويون. كما أبطل الذبائح عند المقامات، ووضع شروطًا لفحص المشايخ من أجل تحييد المدعين بينهم، وألغى لباسهم، وعارض فكرة التقية، ورفض تكريم العلويين لعبد الرحمن بن ملجم (قاتِل عليّ)[150]. كما رفض إعطاء أي معنى ديني للقمر والشمس، واعتبرهما مجرد أفلاك. علاوة على تحرير المرأة واعتبارها مساوية للرجل دينيًا واجتماعيًا[151].

على المستوى السياسي، ما إن ترسّخت الحركة المرشدية حتى انخرط المرشد في السياسة الرسمية السورية في ظل سلطة الانتداب، فانتخب في المجلس التمثيلي للدولة العلوية المستقلة بعد عام 1925، ثم على المستوى الوطني في الانتخابات النيابية عام 1937 وما بعدها. وإذا كانت الكتلة الوطنية، التي أنجزت معاهدة الصداقة والتعاون مع فرنسا قبل ذلك بعام، قد استوعبت مزيدًا من زعماء العشائر على حساب الفرنسيين[152]، فإن سلمان المرشد مثّل رقمًا صعبًا، كونه واجه القوى الإقطاعية المحلية في اللاذقية، ومعظمها ينتمي إلى الكتلة الوطنية. ثم تفاقم الخلاف بعد استئثار الكتلة الوطنية بالحكم، إثر فوزها في انتخابات 1937، ولم يقتصر ذلك على المرشد، فقد اندلعت المظاهرات المنددة بسياساتها وعجزها عن الحؤول دون سلب لواء الإسكندرون عام 1939، واتهام زعمائها بالوقوف وراء اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر عام 1940، وقد كان من أبرز مناهضيها[153].

ثم تعززت المكانة السياسية للمرشد، من خلال إعادة انتخابه على رأس كتلة برلمانية من 6 نواب عام

---

(149) بهذا المعنى، يمكن مقارنة المرشدية بالوهابية، كما يمكن مقارنة هاتين الحركتين بالحركة الإصلاحية البروتستانتية لمارتن لوثر - الباحث.

(150) يعتقد العلويون أن قتل عبد الرحمن بن ملجم لعليّ نقلَه من حالة الناسوت إلى حالة اللاهوت، أي من الحالة البشرية إلى الإلهية، فهو، بالتالي، يستحق الثناء على ذلك – الباحث.

(151) نور المضيء مرشد، مرجع سابق، ص 35، 46، 47.

(152) بعد خسارتهما في الانتخابات النيابية عام 1937، وقف إبراهيم الكنج (زعيم حدادي) وجابر العباس (زعيم خياطي) ضد الفرنسيين، بعد أن كانا الأقرب إليهم، فقد تناوبا على رئاسة الدولة العلوية منذ عام 1920، التي كان حاكمها الحقيقي فرنسيًا، يُعيّنه المفوض السامي الفرنسي في بيروت - الباحث.

(153) نور المضيء مرشد، مرجع سابق، ص 83.

1943، لكن ذلك حدث بعد تزايد أعدائه ورغبتهم في التخلص منه[154]. وقد أشار نور المضيء مرشد إلى أن بريطانيا وفرنسا لم تكونا راضيتين عنه، بسبب تهديده لمصالحهما المشتركة، المتمثلة في شركة الإمبريال الإنكليزية التي كانت إدارتها فرنسية، وهي التي احتكرت تجارة التبغ، العنصر الاقتصادي الأهم في مناطق المرشديين، فضلًا عن تهديد المرشد المحتمل لخط النفط العراقي إلى بانياس، ومن هنا يأتي التوافق الفرنسي الإنكليزي على تحجيمه[155]. أما محمد هواش، فيعتقد أن العداء للمرشدية ينطبق على بريطانيا فقط[156]. ويبدو أن التوافق الفرنسي البريطاني على تحجيم المرشد ظلّ في حدود التوافق السياسي الفرنسي البريطاني ككل، والذي تلاقى قليلًا وافترق كثيرًا، مع أرجحية واضحة لمصالح الإنكليز في فترة الحرب الكونية الثانية، بسبب حالة الضعف الفرنسية بعد احتلال الألمان فرنسا. ومع ذلك، كاد أن يحدث تصادم بين الحليفتين الغربيتين في عام 1944، بعد أن وقفت بريطانيا إلى جانب الحكومة السورية في مواجهة المرشد وحليفته فرنسا، عقب أحداث «بابنّا» في منطقة الحفة، إثر صدامات بين رجال المرشد وأهالي القرية.

ويرى محمد معروف في مذكراته أنّ أعداء المرشد عملوا على تضخيم قوته وتصويره كخارج عن القانون، مستفيدين من كون معظم العشائر العلوية تؤيد إدانته[157]. ونقل معروف، عن لسان رئيس وحدته العسكرية، الشيشكلي، اعترافه بظلم سلمان المرشد لما رآه من فقر مدقع في المنطقة[158]. وأشار معروف إلى رسائل كانت ترده والشيشكلي من أكرم الحوراني، في أثناء وجود الجيش في جوبة برغال، يطلب فيها الرأفة بجماعة المرشد ومعاملتهم بالحسنى، مشيرًا إلى أن الفرنسيين غرروا بهم[159].

الأهم من كل ما سبق ما ورد في مذكرات الحلبي أحمد نهاد السياف[160]، تلميذ هنانو من الجيل الثاني للكتلة الوطنية، قُبيل إعدام المرشد عام 1946، أي بعد الاستقلال بعدة أشهر، فقد طُلب من السياف أن يشهد زورًا ضد سلمان المرشد، حتى تُستكمل الأدلة القضائية لإعدامه، وهذا ما نقله إليه علي الحياني كموفد من قبل حكومة دمشق، إذ قال له الحياني حرفيًا: «**ناقل الكفر ليس بكافر، لقد طُلب إليّ أن أبلغك رسالة الحكومة. أنت غدًا مطلوب للإدلاء بشهادتك أمام المجلس العدلي بقضية سلمان، إن العناصر الجرمية في دعوى سلمان غير كافية لحكمه بالإعدام، وسلمان سيعدم سياسيًا. بدن يربوا فيه سلطان الأطرش**

(154) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، ص 580.

(155) نور المضيء مرشد، ص 162، 157، 94، حاشية 1 صفحة 94.

(156) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 311.

(157) محمد معروف، أيام عشتها (1949 – 1969): الانقلابات العسكرية وأسرارها في سوريا، الطبعة الأولى، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2003)، ص 65.

(158) المرجع نفسه، ص 67.

(159) المرجع نفسه، ص 120.

(160) لا تقتصر أهمية مذكرات السياف على هذه الشهادة، فثمة كثير من التفاصيل حول قضية المرشد والقضايا الوطنية الأخرى، في هذه المذكرات الفريدة التي تأخر نشرها لأكثر من نصف قرن بسبب التهديدات. وتكمن أهمية هذه المذكرات في أنها مكتوبة بيد شخصية تنتمي إلى الكتلة الوطنية ومقربة من إبراهيم هنانو، فقد فضحت ما كان يجري وراء الكواليس السياسية لفترة حساسة من تاريخ سورية، وبينت إلى أية درجة قد تخفي عبارات الوطنية طبيعة الممارسات السياسية الحقيقية لزعامات الكتلة الوطنية. فكيف تكون شخصيات الكتلة الوطنية، ومعظمها قوى إقطاعية مستمرة من العهد العثماني، أكثر وطنية من راعٍ سوري فقير انتفض على حكم الاقطاع وسياساته؟ - الباحث.



وجبل الدروز والصحراء وشيوخها والمعارضة[161]**، فالحكومة تريد منك أن تدلي بشهادة تبرر حكم الإعدام. وعلى إثرها بتحضرع الشام وبتاخد شيك على بياض بتملي فيه الرقم اللي بتريده وبتروح وزير مفوض للعاصمة اللي بتريدها، وفي حالة عكسية أنت المسؤول عن حياتك وعن مستقبل عائلتك وأطفالك»**[162].

يشير ما ورد أعلاه إلى أن القضاء على سلمان المرشد كان قد اتخذ[163]، وسبق ذلك ممارسات غير أخلاقية وتعسفية من قبل الشرطة التي ذهبت للقبض عليه[164]. وبسلوكها غير المسؤول هذا أثبتت الكتلة الوطنية عدم أهليتها لمعالجة القضايا الوطنية، ومنها هذه الظاهرة المعقدة، الحركة المرشدية، في الوقت الذي قام فيه سلمان المرشد بخطوات للتهدئة والتعاون مع الحكومة، ومنها ذهابه إلى الساحل عام 1945 لتشجيع العسكريين العلويين في الجيش الفرنسي على الانتقال إلى الجيش الوطني[165]، ولو أراد القتال لكان استجمع الآلاف من أنصاره، وربما احتاج الجيش إلى ثلاثة أشهر لإنجاز مهمته[166]، فقد كان المرشد مترددًا خلال الحملة على أنصاره، وربما كان فاقدًا السيطرة، وهذا ما قد يفسر قتله لزوجته (أم فاتح)، ذات النفوذ الطاغي على مريديه.

الخلاصة

لقد كانت المرشدية، بالمعنى التاريخي العام، ثورة دينية واجتماعية في آنٍ معًا. فمن الناحية الدينية، قوّضت المرشدية أسس الطريقة العلوية التي باتت في خدمة طبقة/ فئة المشايخ ومزاراتهم القابعة على كل تلٍّ وهضبة وجبل، والذين استعبدوا العامة من الفقراء، وخوفوهم وفرضوا عليهم الزكاة بصورة مقلوبة، فذهبت إلى جيوب المشايخ بدلًا من مساهمتها في التكافل الاجتماعي بوصولها إلى محتاجيها، من خلال ابتداعهم لمفهوم خاص هو أن من يستحق الزكاة هو من يصل إلى مرتبة دينية باطنية معينة[167]، وهذا ما فاقم حالات الفقر، وأحدث استقطابًا طبقيًا جديدًا تمثل بفئة المشايخ مقابل العامة من الناس!

ومن الناحية السياسية، أجهزت المرشدية على النظام العشائري من داخله، النظام الذي فقد

(161) واضح هنا السلوك الانتقامي للكتلة الوطنية من كل من تعاون مع الفرنسيين، إضافة للمعارضة، وربما يقصدون بالمعارضة هنا حزب الشعب (تأسس في حزيران/ يونيو 1925). أما المقصود بمشايخ الصحراء، فهم زعماء عشائر البدو الذين تعاونوا مع الفرنسيين وتوطنوا في البادية ومحيط المدن وتحول بعضهم إلى مزارعين - الباحث.

(162) شعاع قبل الفجر؛ مذكرات أحمد نهاد السياف، تقديم وتحقيق محمد جمال باروت، (إصدار خاص، 2005)، ص 176. أحمد نهاد السياف (1909 – 1992): تلميذ إبراهيم هنانو من الجيل الثاني للحركة الوطنية، تسلّم إدارة شركة الريجي في اللاذقية عام 1945، ومكّنه ذلك من لعب دور الوسيط بين سلمان المرشد وبين الكتلة الوطنية، والتعرف على حقيقة الأوضاع وحياة الناس في الجبال من خلال عمله، ومن هنا طلب حكومة دمشق منه أن يشهد زورًا ضد سلمان المرشد، مقابل رشوة - الباحث.

(163) وذلك بعد أن صار من مصلحة كثيرين التخلص من المرشد، فتم اعتقاله في لبنان وجلبه إلى دمشق، وظل منفيًا فيها لسنة. ثم توجهت حملة إلى معقله في قرية جوبة برغال في 13 أيلول/ سبتمبر 1946، وقد حدث انقسام في الموقف منه في قريته ذاتها، إلى أن تم اعتقاله وإعدامه بسرعة لافتة، بعد تجاهل الرئيس القوتلي لكل طلبات العفو والاسترحام الداخلية والخارجية، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1946 - الباحث.

(164) محمد معروف، مرجع سابق، ص 65.

(165) نور المضيء مرشد، لمحات حول المرشدية، ص 104.

(166) محمد معروف، أيام عشتها (1949 – 1969)، ص 64.

(167) حتى هذا المبدأ لم يُطبّق، لذلك شكلت المرشدية لجانًا خاصة لاختبار أهلية المشايخ من الناحية الدينية، وسقط معظمهم في الاختبار - الباحث.

دوره المتلائم مع مرحلة السيطرة العثمانية، ومن ذلك أهمية الزعماء العشائريين كوكلاء للدولة العلية في جباية الضرائب/ الميري. وللمفارقة، شاءت الظروف أن يطوِّر المرشديون عصبيتهم الخاصة، على حساب عصبية العشائر العلوية التي ناصبهم زعماؤها العداء العلني أو المضمر، والتي أضحت المرشدية العصبية الأقوى في منطقة العلويين، بعد أن تمأسست كطريقة مختلفة عن العلوية في الدين والحياة[168]. وهذا لا يعني أن قادة هذه الحركة أو أئمتها، كما يسمون أنفسهم، لم يعملوا لمصالحهم الخاصة، أو أن أتباعها لم يرتكبوا أغلاطًا وحتى جرائم، ولكنه منطق الثورات والحركات الاجتماعية العنيفة دومًا.

في كل الأحوال، كان لإعدام المرشد، علاوة على ممارسات ذات طابع انتقامي أخرى، تبعات سياسية سلبية تمثلت في فقدان ثقة العلويين في حكومات الكتلة الوطنية بعد الاستقلال[169]، وربما كان لها انعكاسات في تاريخ سورية اللاحق أيضًا، فقد «بقي المرشد صاحب النفوذ الأول في بلاد العلويين حتى جلاء السلطة الفرنسية عن البلاد في عام 1946»[170]، ولم تكن المرشدية قد تمأسست كطريقة مستقلة وانفصلت عن العلوية بعدُ.

(168) على العموم، يحرص المرشديون على إظهار الجانب الأخلاقي في تعاملهم بصورة ملحوظة - الباحث.

(169) وصلت أخبار سوء معاملة العلويين والانتقام منهم، على خلفية موقفهم من الفرنسيين، إلى المجلس النيابي، فتحدث أكرم الحوراني عنهم مدافعًا. وتقدمت لجنة القوميين العرب في اللاذقية بمذكرتي احتجاج إلى المحافظ. انظر: هاشم عثمان، تاريخ العلويين وقائع وأحداث، ص 87 – 126.

(170) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص 260.



سادسًا: دور النخب العلوية ومواقفها

النخب السياسية

كان التشبث بالعزلة والاستقلال النسبي قد وسم حياة العلويين لقرون في الجبال، في أثناء حكم العثمانيين، وكان ثمة حنين عميق لكيان مستقل، بسبب معاناة مديدة من الممارسات التمييزية ضدهم. من هنا يمكن فهم ترحيب العلويين بالفرنسيين من جهة، وميلهم للدفاع عن عزلتهم واستقلالهم النسبي من جهة أخرى، فقد كانت خياراتهم ضمن الضرورات التي يحكمها الواقع الذي لا يلبي طموحاتهم.

فعلى الصعيد العشائري، كان زعيم عشيرة الخياطين جابر العباس، وزعيم عشيرة الحدادين في جبلة إبراهيم الكنج، سباقين لوضع كل بيضهم في سلة الفرنسيين، وقد تناوبا على رئاسة الدولة العلوية بين عامي 1920 و1936، لكنهما انقلبا على الفرنسيين بعد سقوطهما في انتخابات عام 1937، في حين وقف معظم زعماء المتاورة، آل الهواش، ضد الفرنسيين ومع الحكومات المركزية (الوطنية). وكانت فرنسا (الكولونيل نيجر)[171] قد وضعت جابر العباس على رأس المجلس الاستشاري الذي شكلته على نحوٍ متوازن[172]، بعد نزول قواتها في اللاذقية قادمة من طرابلس في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، أي قبل تشكيل دولة العلويين بنحو سنتين. وبعد ثورة صالح العلي، تمثّل الدور السياسي العلوي المستجد بصعود نجم سلمان المرشد وعشيرته الجديدة – الغسانية بعد عام 1923. لكن معظم العلويين (نخبهم) لم يكونوا مع فرنسا، ولا وحدويين سوريين أو عروبيين، إنما أرادوا إدارة شؤونهم الخاصة كما فعلوا طوال قرون[173].

تجسّد الخيار العروبي - الفيصلي في ثورة صالح العلي، وعندما نُفي فيصل إلى العراق، وتوقف الدعم عن ثورة العلي، عاد وضع العلويين إلى ما كان عليه، حيث عبّرت معظم نخبهم بأنهم لا يريدون الالتحاق بسورية لعدم وجود روابط مهمة مع الداخل السوري، إلا ما استُحدث منها في أثناء ثورة العلي، وهي روابط شبه عسكرية ومؤقتة[174]، بخلاف الامتداد المباشر والعلاقات التاريخية لمنطقة العلويين مع الساحل اللبناني – الفلسطيني. لكن الساحل اللبناني كان قد أصبح تابعًا لدولة مستقلة هي دولة لبنان الكبير، وانقطع الاتصال بالساحل الفلسطيني بطبيعة الحال؛ بسبب دخولها

(171) كان الكولونيل نيجر قد حصل من القاضي الشرعي محمد العجان في اللاذقية على وثيقة خطية يؤيد فيها استقلال العلويين في المذهب، فحملها إلى المفوض السامي في بيروت، ثم عاد بقرار المفوض السامي الذي يعتبر العلويين طائفة مستقلة تمامًا، وعيّن لهم قضاة شرعيين منهم الشيخ شهاب الناصر. انظر: يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص 66. وكان البارز أن السلطة المحتلة لم تفرق في الحقوق والواجبات بين سكان المنطقة، على اختلاف مذاهبهم، خلافًا لما ألفوه في العهد العثماني (الحكيم، ص 63).

(172) ضم المجلس ست شخصيات هي: جابر العباس (علوي خياطي) وأحمد الحامد (علوي حدادي) وإبراهيم الكنج (علوي حدادي) وعبد الواحد هارون (سني) ومسيحيان هما إسحق نصري ونقولا بشور. انظر: يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص 64. وإن استثناء نيجر لعشيرتي المتاورة والكلبية من التمثيل في المجلس الاستشاري يمكن تفسيره بدعم بعض زعمائها لصالح العلي (إسماعيل هواش خير بك وإسماعيل آغا جنيد) - الباحث.

(173) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 38.

(174) كانت الروابط موجودة بين شمال الساحل ولواء إسكندرون ومدينة حلب من جهة، وبين جنوب الساحل ومدينتي حمص وحماة، وبخاصة مع مدينة طرابلس التي كان يعتمد عليها سكان جنوب الساحل لتوفير معظم السلع والخدمات من جهة ثانية. وكان العمال يذهبون من الساحل السوري للعمل في لبنان وفلسطين، ثم اقتصر الأمر على لبنان بعد ازدياد النفوذ الصهيوني في فلسطين - الباحث.

في حصة الانتداب الإنكليزي وتزايد نشاط العصابات الصهيونية في ظله. لذا، كان مصير الساحل السوري من حيث الانتماء مجهولًا، فقبلت بعض النخب العلوية فكرة الانضمام إلى الداخل على مضض، وبدأت بمد جسور التعاون مع الكتلة الوطنية.

ولم يطل الوقت حتى اقتنعت النخب العلوية بعدم جدوى التعويل على الانتداب الفرنسي، في تشكيل دولة علوية قابلة للحياة أو ربط هذه الدولة بلبنان، لأنهما أمران صعبا التحقق. ويبدو أن سلطة الانتداب لم تعد تبالي باستقلال العلويين، بعد أن حققت هدفها الأهم، وهو قيام دولة لبنان الكبير بامتيازات خاصة لكاثوليكييه الموارنة، عرقلت الاتحاد السوري (1922).

وعلى الرغم من بعض إنجازات الانتداب، على صعيد البنية التحتية والإدارة، فقد بقيت مناطق العلويين الجبلية في حالة من التخلف، ولم تكن تمتلك الموارد والكوادر اللازمة لتحقيق نوع من الاستقلال الإداري الموسع، ولا سيما أن الفرنسيين سيرحلون، وليس ثمة من مهرب غير التعاون مع الحكومات السورية، ولو على مضض، وهذا ما قد يفسر ترجيح كفة الوحدويين من هذه المسألة.

ففي عام 1936، صارت أغلبية النخب العلوية مع الانضمام إلى الحكومة السورية، كما تشير التواقيع على وثيقة الوحدويين، بخلاف وثيقة الاستقلاليين التي أصبح عدد الموقّعين عليها أقل[175]. مع العلم بأن قبول الوحدويين بالانضمام كان مشروطًا بتطبيق نوع من اللامركزية، المتمثلة بنوع من الاستقلال الإداري والمالي، والتي اعترفت بها حكومة الكتلة الوطنية مكرهة عند توقيعها على اتفاقية 1936، ووافق عليها العلويون بهذه الشروط عام 1937.

النخب الدينية والثقافية والحزبية

كانت فترة الانتداب هي الفترة التي بدأ فيها العلويون بالخروج من «القمقم الجبلي»، وشرع طلاب العلم والمعرفة بنشر أفكارهم في المجلات والجرائد المحلية والوطنية والعربية، وقد ساعد في ذلك انتشار التعليم الرسمي والمدارس، فضلًا عن مدارس الإرساليات التبشيرية وبعض المدارس التي بُنيت في عهد متصرف اللاذقية ضيا باشا، وذلك على حساب التعليم الديني التقليدي «تحت السنديانة»[176].

كانت مجلة (العرفان) أولى المجلات التي فتحت صفحاتها للأدباء العلويين[177]. ثم تلتها مجلة (الأمالي) للدكتور عمر فروخ[178]. ثم ظهرت الصحف التي أصدرها علويون في مدن الساحل السوري، مثل «الصدى العلوي» (1921) لصاحبها عابد جمال الدين؛ ومجلة «العلوي» (1923) نصف الشهرية، لصاحبها برهان الدين مصري زاده باللغتين العربية والفرنسية؛ ومجلة «الأماني» لإبراهيم عثمان

(175) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 249 – 260.

(176) يُطلق هذا المصطلح على طريقة التعليم التقليدية تحت أشجار السنديان المحيطة بالمزارات والمقامات الدينية لعدم وجود المدارس، وكان المعلمون هم شيوخ متطوعون يتقنون القراءة والكتابة. أما المنهاج فكان قراءة وكتابة الآيات القرآنية، وأحيانًا كان يجري تعليم مبادئ الحساب الأولية. وهذه الطريقة في التعليم هي نسخة محلية عن تعليم الأطفال في التكايا والجوامع.

(177) وبرز من هؤلاء العلامة الشيخ سليمان الأحمد، وابنه بدوي الجبل، وابنته «فتاة غسان»، والشيخ إبراهيم عبد اللطيف، والشيخ يونس إبراهيم، ويونس أحمد رمضان، وهاجر أحمد رمضان، وعبد الرحمن إبراهيم، وأحمد محمد حيدر، وأحمد سعيد (والد الشاعر أدونيس)، وغيرهم.

(178) ومن كتابها: سليمان أحمد معروف، وعلي محمد منصور، وعلي حسين حرفوش، وماجد خير بك، وفتاة غسان، وإبراهيم صالح معروف، وعلي محمد معروف، ومعلا أحمد غنام، وحامد حسن، ومحمود صالح، وغيرهم.



(1930)[179]، ثم أصدر الدكتور وجيه محي الدين في طرطوس مجلة «النهضة» عام 1937[180]. نشرت مجلة (النهضة) معلومات عن تاريخ العلويين، وكانت تلك خطوة مهمة ليتحدث علويون مستنيرون عن تاريخهم الديني. كما صدرت مجلة «صوت الحق» لعابد جمال الدين وعبد اللطيف اليونس، عام 1938[181].

وبينما كان الانقسام بين النخب العلوية متمحورًا حول الانضمام إلى سورية أو الاستقلال عنها، حاول المشايخ توحيد الطائفة في مؤتمر رجال الدين العلويين عام 1933. وجاء في البيان الصادر عن المؤتمر أن «مُسمى العلويين تندرج ضمنه الكلازية والحيدرية والغسانية التي يجمعها دين واحد ومذهب واحد[182]». وأشار البيان، حين دعا إلى الحفاظ على الشريعة الإسلامية العلوية، إلى أن البعض لم يقبلوا بكلمة مسلم. ودعا المؤتمر إلى عدم تدخل الموقعين في السياسة، واعتبر أن «صفوة العشائر هم أساس الحياة الاجتماعية بين العلويين، ووسيلة فرض السلام بين الزعماء وبين العشائر لصالح الشعب». كما دعا البيان إلى «نبذ الذين يرتكبون المعاصي وإسقاط حقوقهم المدنية (...) وإلى منع تجارة المشروبات الروحية والدعارة»[183].

اللافت في هذا البيان هو أن البعض لم يقبلوا بتوصيف الشريعة العلوية بأنها إسلامية، ما يشير إلى رغبة هذا البعض بالاستقلال الديني عن الإسلام، كما الحال بالنسبة إلى الدروز. كما أن الدعوة إلى عدم التجارة بالمشروبات الروحية غريبة بالفعل، في الوقت الذي لم يتطرق فيه البيان إلى شربها، مع أن العَرَق كان يشكل أحد مصادر الدخل للفلاحين العلويين[184]. ثم جرى التركيز على أهمية العشيرة، في وقت بدأت العشائرية بالتفكك بتأثير الحركة المرشدية وانتشار التعليم، ما عكس مخاوف الزعامات العشائرية التقليدية من فقدان نفوذها، وهذا ما يمكن فهمه من عبارة أن «صفوة العشائر هم أساس الحياة الاجتماعية بين العلويين، ووسيلة فرض السلام بين الزعماء وبين العشائر لصالح الشعب»!

من بين النخب الثقافية والدينية، يُعدُّ الشيخ سليمان الأحمد (متواري - نميلاتي[185])، عضو المجمع العلمي العربي في عام 1919 خلال فترة حكم الملك فيصل القصيرة، من أبرز الشخصيات العلوية في بداية القرن العشرين. أما ابنه محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، فكان شاعرًا وسياسيًا، ويعدُّ مثالًا للتذبذب السياسي: فقد «كان وطنيًا، وعمل إلى جانب الملك فيصل، ثم سكرتيرًا لإبراهيم الكنج

(179) ومن كتابها، نديم محمد، ومحمد حمدان الخير.

(180) ومن كتابها، أحمد علي حسن، ومحمد الفاضل، وعبد الرحمن الخير، وخديجة محمد.

(181) هاشم عثمان، تاريخ العلويين: وقائع وأحداث (منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، عام 1997)، ص 162.

(182) كانت الغسانية - المرشدية قد أضيفت إلى الطريقتين العلويتين السابقتين، الكلازية والحيدرية، بعد ظهور الحركة المرشدية – الباحث.

(183) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، الملحق رقم 11، ص 389.

(184) كان سكان الجبال والشريط الساحلي يتبادلون تنكة عرق بتنكة زيت الزيتون، ولم تكن زراعة الزيتون قد انتشرت في الجبال – الباحث.

(185) ينسب باتريك سيل، في كتابه (الأسد والصراع على الشرق الأوسط)، ص 39، العلامة سليمان الأحمد إلى عشيرة الكلبية. ومنشأ الخطأ هنا هو أنه كان يعيش في قرى الكلبية. ولأن عشيرة الكلبية يندر فيها المشايخ، كانت تأتي بهم من العشائر الأخرى لتعليم الدين وإقامة الشعائر، فترى في كل قرية كلبية عائلة مشايخ من عشيرة أخرى، كعائلة الخيِّر الخياطية في القرداحة على سبيل المثال. أما النميلاتية فهم مشايخ عشيرة المتاورة، إذ تنقسم كل عشيرة إلى عامة وشيخة، وفي بعض الحالات، كما عند حدادي منطقة صافيتا، يبلغ التفريق حدًا واضحًا بين «شيخة وعامة». على العموم، يعتبر المشايخ أنفسهم النخبة، مستندين إلى حفظ الشعائر والأدعية والتدرج في المراتب الدينية، وعلى العامة واجب تقديم الزكاة ولهم حرية التصرف بها، وغالبًا ما يبقونها لأنفسهم. هذا مثال واضح على الامتيازات التي اخترعها المشايخ خلال سنين طويلة من عزلة العلويين - الباحث.

(رئيس المجلس التمثيلي في حكومة اللاذقية، 1931) المتعاون مع الفرنسيين حتى عام 1936، ثم وطنيًّا من جديد ضد الفرنسيين»[186].

عند دخول الفرنسيين إلى دمشق عام 1920، كان بدوي الجبل من أبرز المطلوبين، كونه المراسل الخاص بين الملك فيصل وصالح العلي، فقبض عليه الفرنسيون ليقضي حكمًا بالأعمال الشاقة لمدة سنة في السجن العسكري، وسنة أخرى في الديوان العسكري ببيروت، ثم نُقل إلى اللاذقية، وأطلق سراحَه مدير العدلية القاضي يوسف الحكيم.

مع ذلك، كان لبدوي الجبل هذا القول: «إن العلويين لم يذوقوا طعم الحرية إلا في هذا الوضع الحاضر، وما من فتى أو فتاة علوية إلا وتجد اسم فرنسا على شفتيه، وإن الحالة الحاضرة هي المثل الأعلى...»، وربما عبّر عن حقيقة شعور العلويين العاديين في تلك الفترة (1930 – 1936) [187].

ومن الملاحظ أن غالبية النخب الأدبية والثقافية في فترة الانتداب كانوا من أبناء المشايخ وزعماء العشائر، فلديهم بعض الفائض المالي الذي يجعلهم قادرين على تعليم أبنائهم: المشايخ من الزكاة، والزعماء العشائريون من السلطة التي يحوزونها. لكن ذلك الانتماء، من جهة ثانية، «شكّل نوعًا من حصانة معنوية بالنسبة لهذه النخب المجددة جعلت من الصعب على آبائهم المحافظين القضاء على حراك أبنائهم»[188].

عملت النخب العلوية المثقفة في الثلاثينيات على التعريف بالعلويين وتاريخهم بصورة عامة، كصوفيين ومسلمين، من دون الخوض في الرموز الباطنية، وبما يخدم التوجه الوطني بشكل عام، مع رفض الواقع الطائفي والحث على التعلم ونبذ الجهل والخرافات والدفاع عن حقوق المرأة والفقراء[189]. لكن ذلك لم يصل إلى حد القطيعة بين المثقفين والعشائر التي خرجوا من رحمها في معظم الحالات، فكان ثمة ضرب من التوفيقية والتحديث[190].

وظهرت في الثلاثينيات عصبة العمل القومي، وكان زكي الأرسوزي (1899 – 1968) من أبرز مؤسسيها (مع صبري العسلي). وكان هدفها الدفاع عن عروبة لواء الإسكندرون الذي ينتمي الأرسوزي إليه، وهو أحد مفكري البعث العربي. وفي الثلاثينيات برز أيضًا وهيب الغانم (1919 – 2003)، كأحد مؤسسي عصبة العمل القومي (1933) والبعث العربي، مع زميليه اللوائيين الأرسوزي وفائز إسماعيل، وكان له دور مهم في انتشار حزب البعث في محافظة اللاذقية، من خلال عمله كطبيب في الأربعينيات، وسُمي وزيرًا للصحة عن حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1955.

(186) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 39.

(187) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 543.

(188) حسان القالش، مرجع سابق، ص 144- 145 .

(189) إياس حسن، النهضة والأطراف، يوتيوبيا المثقفين في الساحل السوري في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، (دمشق، دار الفرقد، 2010)، ص 13.

(190) نقل القالش في كتابه «قطار العلويين السريع»، عن إياس حسن في كتابه «يوتوبيا المثقفين»، استخدام مصطلح «العشيرة التقدمية»، والمقصود هنا بالأساس عشيرة الخياطين. مثل هذا المصطلح الغريب وغير المنطقي يشير إلى تمكن العشيرة في وعي بعض النخب، وربما نكاية بعشيرة المتاورة التي تتنافس مع الخياطين ويغلب عليها طابع العشيرة المحاربة - الباحث.



النخب العسكرية وجيش الشرق

تأسست القوات الخاصة للشرق عام 1921 من العلويين وأقليات أخرى، من أجل قمع الاضطرابات وإبقاء الأقليات بعيدًا عن التخمرات الوطنية في المدن السورية، وكانت بداية صعود الطائفة العلوية على هذا الحامل العسكري، والفرصة الأولى للعلويين لتحقيق دخل ما[191].

وبحسب فيليب خوري، فقد كان جيش الشرق/ المشرق الفرنسي (Armee du levant) يضم 70 ألفًا في عام 1921، وتقلص إلى 15 ألفًا عام 1924، ثم ازداد عدده في أثناء الثورة السورية الكبرى، بين عامي 1925 و1927[192]. وإلى جانب الجيش النظامي، تم إنشاء فيلق خاص أو القوات الخاصة للشرق (Troupes Speciales du levant) وجلّها من المجندين المحليين، والتي صارت نواةً للجيش الوطني. وبحلول عام 1924 ضمت هذه القوات 6500 جندي، بقيادة 138 ضابطًا فرنسيًا و48 ضابطًا محليًا. ووصل تعدادها في منتصف الثلاثينيات إلى 14000 جندي بقيادة 378 ضابطًا، منهم 201 من السوريين واللبنانيين[193].

وهكذا، من الضروري التفريق بين جيش الشرق الفرنسي، الذي كان يضم في عداده فرنسيين ومغاربة وأفارقة غادر معظمهم حتى عام 1924، وبين القوات الخاصة للشرق التي تشكلت من السكان المحليين وصارت نواة لكل من الجيشين السوري واللبناني فيما بعد[194]. وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت قد أنشأت كتيبة خاصة من الأرمن والموارنة، قبل تشكيل القوات الخاصة للشرق، بين عامي 1916 و1920.

و «وفقًا للتخطيط الفرنسي، طورت القوات الخاصة تركيبًا ريفيًا وأقلويًا قويًا، كان للعلويين فيه دور مرموق، بخاصة من الجنود وضباط الصف، حتى إن عدة كتائب مشاة كانت تتألف بكاملها من العلويين، بينما لم تكن ثمة كتيبة سنية صرفة، وكان معظم الضباط من المسيحيين. وإن كتائب الخيالة، التي كان فيه كثير من العرب السنّة، مُلئت من الريف والمدن الصغيرة السنية النائية»[195]. وقد فضّل الفرنسيون هذه الانتماءات، حسب فيليب خوري، لبعدها عن الأيديولوجية السائدة، وهي القومية العربية. وقد شكّل العلويون بالفعل جزءًا مهمًا من هذا الجيش (القوات الخاصة)، وجاء عددهم بعد المسيحيين في تعداده[196]. لكن العلويين كانوا مجرد جنود وصفّ ضباط حياديين، ولا علاقة لهم بالصراعات السياسة، كما اعتقد الفرنسيون وحكومات ما بعد الاستقلال[197]. لم يستلم العلويون في الكتائب التي كانوا يشكلون معظمها مناصبَ قيادية، وكان جلهم في فرق المشاة، وليس الخيالة، الأكثر أهمية، على سبيل المثال[198].

(191) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 37.

(192) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 108.

(193) المرجع نفسه، ص 109.

(194) بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000) دراسة نقدية، ط 1، (لندن، دار الجابية، 2008)، ص 82 - 83.

(195) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 693.

(196) تزايد عدد العلويين في القوات الخاصة للشرق من 933 في عام 1925 إلى 5124 في عام 1944. انظر: بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000) دراسة نقدية (دار الجابية، لندن، بريطانيا، ط 1، 2008)، ص 91. جدول يوضح زيادة تمثيل الأقليات الطائفية في القوات الخاصة للشرق بين عامي 1925 و 1944. نقلًا عن: Bounacklie, (1993), Ibid, p. 653.

(197) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 694.

(198) بشير زين العابدين ،مرجع سابق، ص 94.

ويورد حنا بطاطو تفاصيل، من بحثٍ لم يُنشر لأحدهم عام 1959، تتعلق بالوحدات الخاصة لجيش الشرق، «فمن بين ثماني كتائب، كانت ثلاث منها تتألف من العلويين حصرًا. ومن بين سرايا الخيالة الاثنتي عشرة تألفت واحدة منها، هي السرية 24، من عرب سنّة ريفيين من دير الزور والرقة، وضمت اثنتان منها، هما السريتان 21 و 25، بعض العناصر العربية السنّية من قبيلة شمّر أو من مدينتي حلب وإدلب. وكانت جميع الوحدات الأخرى من الدروز أو الشركس أو الأكراد أو الآشوريين أو الأرمن أو الإسماعيلية»[199].

ويعتقد بطاطو بأن أهم سبب لزيادة تعداد العلويين من الرتب الصغيرة والمجندين، قبل الاستقلال وبعده، هو عدم القدرة على دفع البَدَل مقارنة بأهل المدن[200]. لقد دفع الوضع المتردي في الريف لأن يكون الجيش موضع الحراك الاجتماعي لأبنائه، وصارت الرتب الأدنى، ومنها صف الضباط، حكرًا على العلويين والدروز وسنة المناطق الريفية، وبما أن العلويين كانوا أكبر الأقليات في البلد، وربما أفقرها، فإنهم صاروا الأكثر عددًا في الجيش»[201].

وفي تموز/ يوليو 1945، وافقت الحكومة الفرنسية على نقل القوات الخاصة إلى الحكومتين السورية واللبنانية[202]، وساعد سلمان المرشد في تشجيع العلويين على الانتقال إلى الجيش الوطني، بطلب من زعماء الكتلة الوطنية، وفعل معظمهم ذلك[203]، وغادر 500 منهم مع الفرنسيين، بعد إلغاء كتيبة الساحل من قبل السلطة الوطنية[204]. وكان الضابط العلوي محمد معروف، ومرؤوسه الضابط غسان جديد[205]، من أبرز الذين انضموا إلى الجيش الوطني، وأسهموا في تشكيله بعد أن انشقوا عن القوات الخاصة، وتبعهم الأمير حسن الأطرش الذي اعتقل الحامية الفرنسية في السويداء، فكان هؤلاء الثلاثة من المساهمين الأساسيين في الاستقلال[206].

نستنتج من ذاك أن العلويين والدروز هم أول من قام بثورات مسلحة ضد الفرنسيين، وأول من أسهم في تشكيل الجيش الوطني، ولم يتناقض ذلك مع النزعات الاستقلالية لأبناء الطائفتين. ليس ثمة لغز في ذلك، ونعتقد أن بعض اللامركزية في حوكمة هاتين المنطقتين كانت ستكون حلًا وسطًا يقبل به الجميع، ومنهم سكان المنطقة الساحلية من غير العلويين، ولا يؤثر في قوة الدولة المركزية، لا بل على العكس، فربما كان ذلك تنفيسًا سياسيًا يمكن أن يمنع كثيرًا من التداعيات اللاحقة في تاريخ سورية. وفي هذا الصدد، تتحمل الكتلة الوطنية التي حكمت بعد الاستقلال المسؤولية الرئيسة.

وهكذا تشكل الجيش الوطني السوري، «من بقايا القوات الخاصة التي أغلبيتها من العلويين والدروز وأبناء الجزيرة، والذين استمروا في رفده

(199) حنا بطاطو، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، ط1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014)، ص 305.

(200) المرجع نفسه، ص 306.

(201) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 694.

(202) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، ص 682.

(203) نور المضيء مرشد، لمحات حول المرشدية، ص 104.

(204) غولدن سميث، ليون ت، مرجع سابق، ص 158. نقلًا عن: بو نقلي، 1993، ص 652.

(205) غسان جديد هو أخو صلاح جديد، ومن أبرز كوادر الحزب القومي السوري الاجتماعي، اغتيل في عام 1957 على يد شخص فلسطيني عميل للمكتب الثاني (المخابرات السورية) برئاسة عبد الحميد السراج - الباحث.

(206) إميل عباس آل معروف، مرجع سابق، ص 568 - 569.



في السنوات الأولى بعد الاستقلال، كصغار ضباط ومجندين ورقباء. وكانت هذه غلطة تاريخية لكبار التجار والملاك، وانتهى الأمر باستيلاء الجيش على الدولة نفسها»[207].

ويضيف معروف حول الجيش أنّ العلويين شكلوا نسبة كبيرة من تعداد القوات الخاصة للشرق، بسبب الوضع الاجتماعي، وأن الدولة السورية بعد الاستقلال «ألغت التجمعات الدرزية في الجيش، ووزعتهم على وحداته بصورة متساوية. كما سرحت بعض الجنود والرقباء العلويين الأميين، واستبدلتهم بآخرين متعلمين»، وأنه «لم ينخرط في صفوف الجيش من أبناء المدن[208] -غالبًا- سوى الفاشلين في الدراسة والعاطلين عن العمل»[209].

وفي ما يتعلق بنسب التقسيم الطائفي لخريجي الأكاديمية العسكرية في حمص بين عامي 1932 و1946، فقد بلغت نسبة العلويين 7.2%، وهي نسبة أقل من نسبتهم السكانية (للمقارنة، كانت باقي النسب كما يلي: السنة 49.2، المسيحيون 16، الدروز 7.6، الأكراد 6.4، الشركس 6.4، الإسماعيليين 2.8، طوائف أخرى 4.4)[210]. وفي عام 1947، كان عدد الضباط العلويين في الجيش الوطني 16 ضابطًا، بنسبة 4.5 %، وهي نفس نسبة الضباط الدروز والشركس والشيعة، أي بنسبة أقل من نسبة الضباط من طوائف وإثنيات أخرى أقل عددًا[211].

وهكذا، بخلاف النسبة المرتفعة للعلويين من الجنود وضباط الصف في القوات الخاصة للشرق، والقليلة الأهمية، لم تكن النخب العسكرية العلوية من الضباط ذات شأن خاص، ككتلة، ولا تقارن بنسبة الضباط المسيحيين أو الأكراد أو الدروز، ولا بتأثيرهم. بكلام آخر: حتى انقلاب 1963، لم يكن الحامل العسكري كافيًا لتفسير صعود النخب العلوية إلى الصفوف الأمامية لمراتب السلطة، أما الحوامل الأهم لاحقًا، فقد تمثلت بالأحزاب السياسية العقائدية، مثل الحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

(207) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 68.

(208) ورد في مذكرات بشير العظمة: «لم أفكر إطلاقًا في خيار الكلية العسكرية، ولم يفعل ذلك أي من الرفاق في نهاية الدراسة الثانوية. ذلك أن مجالات العمل الحر موفورة لأبناء المدن (تجارة، محاماة، طب، وظيفة)، وهي أعمال مربحة ومجزية، ولا يمكن أن تقارن دخولها المادية، وموقعها اجتماعيًا، مع أي مرتبة عسكرية مهما بلغ عدد الأوسمة المضافة التي ترصع الصدور، بينما توفر الكلية الحربية لأبناء الريف المحرومين إمكانيات تحقيق الطموحات حتى في جموحها: المأوى والراتب واللباس الأنيق والسلطة وتجاوزاتها (التسلط، الثروة، الاستعلاء). كان ذلك بديلًا عن العمل في الطين والسباخ كخيار وحيد متاح، والأرض لا تكاد تطعم أو تشبع العاملين فيها». انظر: بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، مذكرات (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، 1991)، ص 181.

(209) محمد معروف، مرجع سابق، ص 56.

(210) بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص 97.

(211) المرجع نفسه، ص 123.



سابعًا: دولة العلويين: ظروف النشأة والمسار

في نهاية عام 1918، كان **العامل الأول** المهيمن في سورية هو الإنكليز، الذين حققوا الانتصار على القوات التركية في بلاد الشام بمساعدة القوات العربية والفرنسية، فتم توقيع الهدنة التي نصّت على الاستسلام التركي الكامل في جزيرة مودروس، في 30 تشرين الأول/ اكتوبر 1918. وكان على القوات المحتلة تأمين الأمن وعدم إحداث أية تغييرات في بلاد ما تزال تتبع، وفقًا للقانون الدولي، للسلطان العثماني لحين تخليه عنها، فكان يجب انتظار اتفاقية الصلح مع تركيا، في مؤتمر سان ريمو (1920)، التي لم تلتزم بها تركيا، حتى كانت الاتفاقية النهائية في منتصف عام 1923 (مؤتمر لوزان). وكان **العامل الثاني** المؤثر في الأحداث هو مطالبة الفرنسيين بـ «حقهم» التاريخي في سورية، ولو أن هذا الحق لم يكن يتجاوز حماية الموارنة الكاثوليك بعد أحداث 1860، وسيصطدم هذا العامل **بالعامل الثالث**، وهو القومية العربية و/ أو السورية[212].

وخلال الفترة بين عامي 1918 و1920، وبضغط من ثورة صالح العلي، لم تتعد سيطرة الفرنسيين في بلاد النصيريين الساحل والطرق الرئيسة، وقد أدت الإطاحة بالملك فيصل إلى غضب الشيخ صالح العلي وتوجهه نحو هنانو وتركيا[213]. وكانت فرنسا قد قامت بالعديد من الإجراءات في المنطقة الغربية من سورية، وربطتها بسلطة المندوب السامي في بيروت منذ نزول قواتها في بيروت واللاذقية في نهاية الحرب.

من جهة ثانية، كانت مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها للرئيس الأميركي ويلسون في بداية عام 1918 قد أثرت في الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب، وتمثل ذلك في مقررات عصبة الأمم الداعية إلى نبذ مفهوم الاستعمار الاحتلالي، والتحول إلى مفهوم الانتداب، لتقديم المساعدة والنصح للدول المتحررة، ومنها سورية (حسب معاهدة سيفرس الموقعة في 10 آب/ أغسطس 1920)، وأن عصبة الأمم، حسب وثيقة الانتداب، لا تمانع في وجود مناطق مستقلة، ولذلك فإن فرنسا «تتمتع بحرية تصرف تامة بالنسبة لمسألة وضعية العلويين والدروز»[214]. وبعد أخذ ورد، تم صك الانتداب في 24 تموز/ يوليو 1922 الذي أقره مجلس جمعية الأمم، بناء على مؤتمر الدول الحليفة في سان ريمو 1920، على أن تقوم الدولة المنتدبة فرنسا بوضع دستور لكل من سورية ولبنان خلال 3 سنوات، بمشاركة حكومة كل منهما، كحكومتين مستقلتين[215].

وهكذا تم الانتداب الفرنسي على سورية، حسب اتفاقية سايكس – بيكو، مع بعض التعديلات، كضم الموصل إلى العراق ودير الزور[216] إلى سورية، بخلاف الواقع التاريخي، حيث كانت الموصل أكثر ارتباطًا بحلب، بينما كانت دير الزور أكثر ارتباطًا بالعراق. ثم عمل الفرنسيون على تقسيم سورية إلى أربع دول، دمشق وحلب والدروز والعلويين وكيان خاص في لواء إسكندرون، ووضعت الجزيرة السورية تحت سيطرة فرنسية مباشرة.

(212) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 93.

(213) المرجع نفسه، ص 156.

(214) المرجع نفسه، ص 245.

(215) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص 98.

(216) كانت منطقة دير الزور ضمن المنطقة B من خارطة سايكس بيكو، بين منطقتي الانتدابين الإنكليزي والفرنسي، وقد تلاشت هذه المنطقة

تعددت أسماء دولة العلويين بين عامي 1920 و1936[217]، وانتهت إلى محافظة اللاذقية، للتخفيف من تسمية دولة يشكل فيها العلويون أغلبية الثلثين فقط. كان للمنطقة الغربية من سورية ما يميزها بالفعل، ومنه ارتباطها التاريخي بلبنان وفلسطين، بحكم التقسيمات الإدارية العثمانية، من خلال تبعية إيالة/ سنجق اللاذقية لولاية طرابلس أو بيروت، وليس للداخل السوري، الذي كانت تبعيته لولايتي دمشق وحلب[218].

وفي 2 أيلول/ سبتمبر 1920، صدر مرسوم فرنسي بدمج سنجقي اللاذقية وطرطوس، ساحلًا وجبلًا، في بلاد واحدة وفصلها عن سورية، والمبررات هي: تأخر السكان الجبليين، ومنع تعريضهم لاضطهاد الحكام السنة، وتميزهم من حيث الدين، ورغبة المتنفذين منهم بالتقدم المادي بتشجيع الفرنسيين. مع أن معظم سكان المدن الساحلية من السنّة والمسيحيين، وهم الذين يشكلون ثلث سكان هذه البلاد، كانوا لا يؤيدون الانفصال عن سورية[219]. خلاصة القول أن النسبة الأكبر من سكان المدن الساحلية كانت مع الاتحاد مع دمشق، وخاصة من السنّة، في حين كانت النسبة معكوسة في الجبال، حيث يقطن العلويون والإسماعيليون وبعض المسيحيين، وكان من نتائج ثورة صالح العلي المدعومة من دمشق إحداث تغيير طفيف على نسبة المؤيدين للوحدة مع دمشق بين العلويين ونخبهم.

وهكذا، كان لا بد أن يثير وضع الساحل السوري تحت الحماية الفرنسية وربطه بسلطة المندوب السامي في بيروت مخاوف سنّة المدن الساحلية، في حين لم يكن المسيحيون في قلقٍ لأنهم ينعمون بالحماية الفرنسية ولأن مشروع لبنان الكبير يسير على ما يرام. أما العلويون فقد كانوا في وضع اجتماعي بائس، وليس بوسعهم مسايرة الإجراء الفرنسي، إنما النظر بإعجاب إلى هؤلاء الرجال الخارقين (الفرنسيين) الذين يطبقون سياسات لا يرقى إليها الشك[220]، ويمكنهم أن يمنحوهم حتى دولة خاصة بهم! فقد كانت المفاهيم السياسية المرتبطة بالدولة شبه غائبة عن العلوي العادي، بسبب العزلة التي جعلت من العشيرة سقفًا لانتمائه، ولم تعنِ عبارات الوطن والمصير المشترك له الشيء الكثير.

أما الجيش والدولة فهُما، بالنسبة للعلويين، مفهومان عثمانيان يمثلان التعسف الخارجي، ولا علاقة لهما بمنحهم أي نوع من الأمان، فكيف يمكن أن يتغير ذلك بهذه السرعة مع الفرنسيين، وينسى العلويون حذرهم وخوفهم تجاه الغرباء؟ مع ذلك، يمكن أن يكون الإنجاز الفرنسي الأساس هو فتح الباب أمام العلويين للخروج من «القوقعة» الجبلية إلى رحاب المدن والمدنية، «حتى باتت فرنسا تشكل

وسيطرت عليها دولتا الانتداب، فصارت دير الزور ضمن السيطرة الفرنسية والسورية لاحقًا - الباحث.

(217) دولة العلويين أو منطقة الحكم الذاتي للعلويين، الدولة العلوية المستقلة، حكومة العلويين (حكومة اللاذقية)، محافظة جبل العلويين، محافظة اللاذقية.

(218) محمد جمال باروت، حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، مرجع سابق، ص 103. ومحمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، مرجع سابق، ص 237.

(219) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 160. إن المبررات التي ساقها الفرنسيون لتمييز هذه المنطقة تبدو منطقية وواقعية، لكن ذلك لا ينفي دوافع فرنسية أخرى، مثل الحصول على دعم العلويين في مواجهة معارضة الداخل الموالي للملك فيصل والمتقبل للإنكليز أكثر من الفرنسيين - الباحث.

(220) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، مرجع سابق، ص 237.



لهم أمًا حنونًا»[221]، كما كانت بالنسبة إلى الموارنة في جبل لبنان، وهذا ما أزعج السنة، وأثار غيرة المسيحيين[222].

مثل هذه المشاعر المتناقضة، حيال ما حصل من تغيرات بعد الحرب العالمية الأولى، شكلت نقطة أخرى في خلافات العلويين وتحالفهم مع القوى المحيطة بهم، وعلى حساب بعضهم بعضًا، كارتماء صالح العلي في حضن دمشق، وآخرين في الحضن الفرنسي. وكان ذلك استمرارًا لمثل هذا السلوك في أحداث كثيرة مرت عليهم في القرن التاسع عشر، ومنها وقوف مجموعات علوية إلى جانب العثمانيين للقضاء على الدولة العلوية الأولى بقيادة إسماعيل خير بك (1854 – 1858)[223]، ووقوف معظم نخبهم إلى جانب العثمانيين ضد إبراهيم باشا المصري أيضًا، في العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

ثم لجأت فرنسا إلى خطوة ثانية في عام 1922، تمثلت في إنشاء مجلس اتحادي يضم دول سورية الثلاث، دمشق وحلب ودولة العلويين، وبدوائر مشتركة هي العدلية وأملاك الدولة والسجل العقاري ومحكمة التميز والأوقاف والأشغال العامة والبرق والبريد والتعليم العالي والجندرمة[224]. تألف المجلس من خمسة ممثلين لكل دولة، برئاسة صبحي بك بركات. ربما لأن فرنسا كانت قد اطمأنت على حلفائها من اللبنانيين (الموارنة) بعد إقامة دولة لبنان الكبير (1920) وصار بوسعها إعادة الأمور إلى وضعها الأقرب إلى الطبيعي في ربط بلاد العلويين جزئيًا بالداخل السوري.

لكن التمثيل العلوي بقي ناقصًا في الاتحاد، باستبعادهم من التعيينات الوزارية، وهذا ما اعتبره هواش خطأً كبيرًا[225]. وفي بداية عام 1924، أثناء اجتماع مجلس الاتحاد السوري، غادر وفد العلويين القاعة عند التصويت على الوحدة السورية[226]، كتعبير عن السقف الذي كان يمكن أن يصل إليه العلويون ونخبهم، وهو الاتحاد مع الداخل السوري وفق نواظم قانونية محددة، لا الوحدة التامة معه، كما سيتضح من سير الأحداث لاحقًا.

ولم يكن العلويون وحدهم ضد الاتحاد السوري، ففي أيار/ مايو 1923، بعثت مجموعة من الشخصيات الممثلة للأقليات القاطنة في الإقليم العلوي (من العلويين والتركمان والسنة والمسيحيين والإسماعيليين)، ادعت أنها تمثل خمسة أسداس السكان، برقيةً إلى المندوب السامي، تشجب فيها

(221) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط 2، (بيروت، دار النهار للنشر، 2012)، ص 48.

(222) المرجع نفسه، ص 50.

(223) ساهمت قوى علوية محلية من صافيتا واللاذقية وأخرى سنّية من حماة وتلكلخ إلى جانب العثمانيين في القضاء على ثورة إسماعيل خير بك (هواش، ص 238)، وكان الأمر قد تكرر في الوقوف إلى جانب العثمانيين في حربهم ضد إبراهيم باشا المصري، مع أنه حمل إلى مواطني السلطنة من الأقليات حقوقًا لم يكونوا ليحلموا بها. يفسر ذلك جزئيًا بتبعية العلويين العاديين العمياء لرؤسائهم العشائريين، الذين كانت السلطة العثمانية قد أعطتهم صلاحيات مطلقة، شرط قيامهم بجمع الضرائب/ الميري في مناطق نفوذهم كأمر أساس، وإلا تسلط عليهم الحملات العسكرية من الولاة المحليين الذين كانوا يغالون في تنفيذ أوامر السلطة المركزية في إسطنبول (حملات مصطفي بربر آغا والي طرابلس على علويي صافيتا وغيرهم في بداية القرن التاسع عشر على سبيل المثال). بكلام آخر: وُجدت عصبيات علوية ولم توجد سياسات، وهذه العصبيات الابن خلدونية سيتمكن حافظ أسد من دمجها لأول مرة في عصبية مهيمنة على المستوى العلوي، وهذا ما قد يتم تحليله في فقرات لاحقة - الباحث.

(224) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 165.

(225) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، مرجع سابق، ص 211.

(226) المرجع نفسه، ص 222.

الاتحاد السوري وضمّ سورية للإقليم العلوي، مذكرة بوعود الجنرال غورو[227].

وحسب لونغريغ، فقد قرر المجلس العلوي بأغلبية أعضائه الانفصال عن الاتحاد عام 1924. وفي الأول من شباط/ فبراير 1925، أُعلن قيام الدولة العلوية المستقلة[228] التي يرأسها حاكم فرنسي، يعاونه موظفون فرنسيون ومجلس تمثيلي في أهم المرافق، وأعطيت الوظائف الأقل أهمية لمواطني الدولة يساعدهم في ذلك تقنيون فرنسيون، وكانت مديريات العدلية والجمارك والبريد مرتبطة ببيروت، ومديروها من الفرنسيين. وأصدر المندوب السامي قرارًا آخر بإجراء انتخابات لشغل المناصب الخمسة عشر للمجلس التمثيلي للدولة العلوية المستقلة (8 علويين، 3 سنة، 2 أرثوذكس، 1 كاثوليك، 1 إسماعيلي)[229]. ثم أصدر الجنرال الفرنسي «ويغان»، في 5 كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته، قرارًا بتشكيل دولة سورية يستثنى منها الدروز وبلاد العلويين ولبنان الكبير[230]، تعاقب على حكومتها خلال عدة أشهر ثلاثة رؤساء: صبحي بركات، وتاج الدين الحسيني، وأحمد نامي الداماد.

وكردة فعل أخرى على قيام الدولة العلوية المستقلة، زار وفد سني - مسيحي من مواطني هذه الدولة المندوب السامي ساراي في بيروت، مطالبًا بالوحدة مع سورية[231]. وبعد مقاطعة كثيرين من أعضاء الأقليتين المسيحية والسنية لانتخابات 1926، أعلن العلويون عبر مجلسهم التمثيلي الجديد أنهم يتمسكون بانفصالهم واستقلاليتهم، وإن كانوا يرحبون بإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة[232].

في هذه الأثناء، كانت الثورة السورية قد بدأت من جبل الدروز في 21 تموز/ يوليو 1925، ومن أسبابها سوء تعامل حاكم السويداء «كاربييه» مع آل الأطرش، والاستقبال غير اللائق لوفد السويداء من قبل المندوب السامي سراي[233]. ولم يشارك العلويون في مجريات هذه الثورة، فقد كان الجبل العلوي منهكًا من جراء ثورة صالح العلي وقمعها من قبل سلطة الانتداب، وربما لشعورهم بأنهم حاربوا وحيدين لأكثر من سنتين، أو لعدم قناعة معظمهم باستمرار القتال.

في عام 1930، تم انتخاب مجلس تمثيلي جديد للدولة العلوية، التي سميت بحكومة اللاذقية، وجرى انتخاب إبراهيم الكنج رئيسًا في نيسان/ أبريل. وأثار صدور القرارات المنظمة للدول الخاضعة للانتداب في أيار/ مايو الخلاف مجددًا، فقد نصت المادة الأولى من نظام الجمهورية السورية على عدم التخلي عن

(227) لم تؤخذ ادعاءات هذه المجموعة بالتمثيل على محمل الجد من قبل السلطات الفرنسية. لكن من المؤكد أن ثمة موقفين بين العلويين: واحد مؤيد للاتحاد يمثله زعيم عشيرة المتاورة إسماعيل خير بك (وكان من أبرز المؤيدين لفيصل وصالح العلي)، وآخر ضد الاتحاد يمثله إبراهيم الكنج زعيم عشيرة الحدادين. انظر: محمد هواش، ص 216.

(228) تألفت هذه الدولة من سنجقي اللاذقية وطرطوس، وضمت فرنسا إليها قضائي مصياف وتلكلخ اللذين كانت السلطات العثمانية قد فصلتهما عن الجبل وأتبعت الأول لحماة والثاني لحمص، ثم أعادتهما الكتلة الوطنية بعد الاستقلال كما كان عليه الأمر في أثناء الحكم العثماني. يلاحظ في الخارطة أن ثمة نتوءًا جغرافيًا يدخل عميقًا في جبال العلويين في منطقة وادي العيون، كامتداد لمنطقة مصياف التابعة لحماة، وربما كان ذلك متنفسًا للمدينة كمنطقة سياحية غنّاء، وما زالت وادي العيون تعتبر من حصة حماة التاريخية سياحيًا- الباحث.

(229) هواش ص 240 – 241، ولونغريغ، ص 167. يمكن الاطلاع هنا على التركيبة السكانية للدولة العلوية والمناطق التي تضمها وقواها الأمنية ونتائج انتخاباتها.

(230) ستيفان هامسلي لونغريغ، مرجع سابق، ص 166.

(231) المرجع نفسه، ص 195.

(232) المرجع نفسه، ص 220.

(233) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص 114.



أي جزء من سورية، وهذا ما رفضه العلويون في الدولة العلوية المستقلة، لأنه يمس بأهم ميزة لهم: الاستقلال، في حين بقي السنة على موقفهم المؤيد للوحدة[234].

بهذا الصدد، يمكن الاطلاع على البرقيات والوثائق التي خاطب بها أعضاء المجلس التمثيلي للدولة العلوية المستقلة فرنسا، بشأن التأكيد على الاستقلال وشؤون أخرى، ويلاحظ أن الأعضاء العلويين كلهم كانوا من الموقعين عليها، فيما لم يوقع الأعضاء السنّة أو بعضهم إلا على القليل منها. أما الأعضاء المسيحيون والإسماعيليون فكان موقفهم بين بين[235].

بعد تعيين الداماد أحمد نامي بك رئيسًا لحكومة دمشق، توصل إلى اتفاق مع المفوض السامي الفرنسي لعقد اتفاقية سورية - فرنسية في فترة وجيزة، والتعاون، كحد أدنى، بين الدول الخاضعة للانتداب من أجل ضمان منفذ على البحر لسورية، وهكذا عادت «القطبة المخفية»، المنفذ البحري، إلى الظهور مجددًا وبقوة[236]. وتأخر وضع دستور لسورية، كانت عصبة الأمم قد طالبت سلطات الانتداب بوضعه خلال 3 سنوات، حتى 7 آب/ اغسطس 1928، أي بعد 8 سنوات على موقعة ميسلون[237].

وأهم ما جاء في مسودة الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية أن سورية جمهورية برلمانية برئيس مسلم ووزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، ونصّ الدستور على المساواة بين المواطنين من الطوائف كافة، وكفل حرية العبادة ومدارس الطوائف، وتمثيل الأقليات بصورة محددة. وتجلت اللاواقعية باعتبار أن سورية كلها (فلسطين ولبنان وشرق الأردن وسورية الحالية) بلد واحد لا يتجزأ، في تجاهل لسايكس بيكو وسلطة الانتداب، فالرئيس -حسب المسودة- هو الذي يعقد المعاهدات ويعين السفراء ويعلن القانون العرفي، وهي من صلاحيات دولة الانتداب، كما كان سائدًا، وبالتالي فقد نسفت المسودة في بعض بنودها سلطة الانتداب والتزاماتها تجاه عصبة الأمم. ودخل الدستور حيز التنفيذ بعد مرور سنتين[238].

في هذا الصدد، وصف لونغريغ الحالة السياسية السورية بعدم النضج، والميل إلى العنف، وأنها تُقاد من نخبة تدّعي تمثيل دافعي الضرائب غير المبالين، والثوار في المناسبات، وعدم المساومة مع الدولة المنتدبة، ولم يكن ذلك في صالح ازدهار البلاد واستقرارها[239]. أما خالد العظم، فقد كان له رأي مشابه بالحياة السياسية السورية وسياسيها، إذ يقول: «لا يصعب عليهم حرق ما كانوا يعبدونه بالأمس، وسحق ما كانوا ينادون به من مبادئ وخطط»[240].

وفي عام 1932، أعلن المفوض السامي بونسو أن «البلاد ستقسم إلى منطقة خاضعة لشروط المعاهدة، وأخرى خاضعة للانتداب تشمل لبنان ومنطقتي العلويين والدروز»، مما يعني القضاء على

(234) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 275.

(235) المرجع نفسه. توجد الوثائق والبرقيات المهمة في الملاحق 3 و 4 و 5، ص 357 – 376.

(236) لونغريغ، مرجع سابق، ص 223.

(237) المرجع نفسه، ص 230.

(238) المرجع نفسه، ص 233.

(239) المرجع نفسه، ص 232.

(240) خالد العظم، مذكرات، الجزء الثاني، ص 318.

وحدة سورية وحرمانها من منفذ على البحر[241].

وعلى الصعيد الداخلي، انتقد العلويون عمليات التنصير على خلفية تقديم 60 علويًا طلبات من أجل التحوّل إلى مسيحيين (كاثوليك)، في قرية جنينة رسلان التابعة لمنطقة الدريكيش، وكانت ثمة بعثة يسوعية تقوم بأعمال التبشير في القرية[242]. وتم تقديم مثل هذه الطلبات في مناطق أخرى، كما في قرية دير شميل في قضاء مصياف وغيرها. وكان الفقر الشديد من بين أسباب التنصير، ولذلك أُطلق على هؤلاء «مسيحيي الطحين». وللإشارة إلى الحالة الاجتماعية والطبقية في سورية حينها، يورد محمد هواش إحصائية تشير إلى سيطرة الإقطاعيين على هيئات السلطة والمجلس النيابي، في حين أن الغالبية الساحقة من الفلاحين، ومنهم العلويون، كانوا يعيشون في فقر مدقع وجهل أسود[243].

وكانت الدولة العلوية تعاني مشاكل جدية بسبب تخلف التعليم، ما انعكس على إشغال الوظائف الذي لم يتجاوز 4%، فكان الاستقلال الإداري عامل انحطاط عوضًا أن يكون لمصلحة العلويين[244]. هنا ظهر الصراع جليًا بين أنصار الوحدة مع سورية ومعارضيها، مع ترجيح واضح لصالح أنصار الوحدة، لكن مع التشديد على اللامركزية الإدارية[245]، كما جاء في رسالة الوحدويين إلى المفوض السامي عن طريق حاكم اللاذقية عام 1936، ردًا على أنصار الانفصال، مع العلم أن دعاة الوحدة والاستقلال لم ينتظموا على أساس عشائري بل عبر العشائر[246].

في خضم هذا السجال بين الفريقين؛ ظهرت حركة الشباب المسلم العلوي[247] عام 1936، في محاولة لرأب الصدع بين الاستقلاليين والوحدويين وتجاوز العشائرية، وتأييدًا للوحدة[248]. وحصلت في بلاد العلويين مظاهرات مؤيدة وأخرى رافضة للوحدة مع سورية، إبان محادثات باريس 1936 بين الفرنسيين والحكومة السورية[249]، وأرسلت البرقيات والعرائض إلى عصبة الأمم والعواصم الفاعلة معبرةً عن قلق الأقليات بشأن توحيد سورية[250]. وكان الفرنسيون قد أكدوا في معاهدة 1936 على وضع خاص لبلاد

(241) لونغريغ، مرجع سابق، ص 244.

(242) هواش، مرجع سابق، ص 275.

(243) من أصل 109 نواب في المجلس النيابي عام 1946، كان ثمة 96 ملاكًا كبيرًا، و7 تجار، و 4 محامين، ومتعهد. هواش، ص 278.

(244) هاشم عثمان، تاريخ العلويين: وقائع وأحداث (منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1997)، ص 61.

(245) المرجع نفسه، ص 63.

(246) للاطلاع على النص الكامل للرسالتين الموجهتين إلى وزير الخارجية الفرنسي، انظر: محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 249 – 260. تأرخت وثيقة الوحدويين في 2 تموز/ يوليو 1936، وهي من محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية مجلد 492/ 493. أما رسالة الاستقلاليين فكانت في 15 حزيران/ يونيو 1936 وبرقم 3547 في محفوظات الخارجية الفرنسية.

(247) نشأت الرابطة في 8 نيسان/ أبريل 1936، وتم توقيع بياناتها من قبل أمين سرها المحامي محسن علي عباس. انظر: هاشم عثمان، تاريخ العلويين... ، ص 72.

(248) هاشم عثمان، تاريخ العلويين...، ص 71. إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 549. ويشير آل معروف إلى أن حركة الشباب هذه أيّدت الوحدة لأن 17 عامًا من الاستقلال العلوي لم تحقق شيئًا ملموسًا للعلويين غير الفقر، وكأن الوحدة صارت مجرد خلاص وحسب.

(249) لونغريغ، مرجع سابق، ص 276.

(250) غولدن سميث، ليون ت، مرجع سابق، ص 153.



العلويين والدروز وإبقاء حامية عسكرية فيهما، فيما كان الوطنيون يريدون توحيدها مع سورية[251]. وهنا، كان لا بد لبعض مشايخ العلويين أن يلحقوا بالسياسة ويقرّوا بإسلامهم، ليتكفل الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، بإصدار فتوى تعتبرهم كذلك، كرشوة أو تطمين[252]. وتجدر الإشارة إلى رسالة أرسلها الدروز في تلك الفترة إلى وزارة الخارجية الفرنسية (30 حزيران/ يونيو 1936) يطلبون فيها الحفاظ على استقلاليتهم وعدم انضمامهم إلى الجمهورية السورية[253].

وكانت الحكومة السورية وفرنسا قد توصلتا إلى معاهدة الصداقة والتحالف، التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في 5 أيلول/ سبتمبر 1936. وبينما صادق البرلمان السوري على المعاهدة في 26 من الشهر ذاته، فإن فرنسا ماطلت في التصديق عليها[254]. وكان قد سبق المفاوضات حول المعاهدة إضرابٌ في المدن السورية بتحريض من الكتلة الوطنية سمي بالإضراب الستيني[255].

وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر 1936، تم التوقيع على الوحدة السورية، مع استقلال إداري ومالي لدولة العلويين التي صارت تسمى محافظة اللاذقية[256]. واشترط مرسوم ضم بلاد العلويين إلى سورية أن يكون لهذه البلاد موازنة خاصة، على أن تساهم في الموازنة المركزية، وأن يكون لها نظام إداري خاص بها، ولها 16 نائبًا في البرلمان[257]. من الواضح أن المعاهدة حاولت التوفيق بين مطالب الوطنيين بالوحدة ومطالب العلويين والدروز بالانفصال[258].

وبنتيجة التخفيف من السيطرة الفرنسية المباشرة على محافظة اللاذقية وإلحاقها إداريًا بسورية، كما نصت معاهدة 1936، انخرط الزعماء المحليون في السياسة على المستوى الوطني لتمثيل مصالح مجتمعهم الخاص في العاصمة السورية. بهذا الصدد، انتُخب سلمان المرشد في البرلمان، وأثبت جدارته، ولم يتبنَّ موقفًا انفصاليًا واضحًا، فعمل ضمن إطار سورية موحدة، وحاول في الوقت نفسه أن يوسع نفوذه بين العلويين، فقد كان المرشد يمشي على الحبل المشدود بين الكتلة الوطنية والفرنسيين[259].

في عام 1936، كان سكان منطقة العلويين منقسمين بين من يريد الاتحاد مع سورية بصورة تامة أو شبه تامة، وبين من يريد الانفصال عنها بصورة تامة أو شبه تامة أيضًا، ولكن الحل اللامركزي وحَّد المتنازعين؛ أي العلويين والسنّة والمسيحيين والإسماعيليين[260]. وكان الوطنيون قد عيّنوا

(251) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 40.

(252) غولدن سميث، ليون ت، مرجع سابق، ص 155 - 156.

(253) هواش، ص 261. وزارة الخارجية الفرنسية، مجلد 492، ص 132 – 133.

(254) هواش، مرجع سابق، ص 296.

(255) لم تكتفِ الكتلة الوطنية بالإضراب، بل كانت تخطط لاغتيال المتعاونين مع سلطة الانتداب، فقد كان لها ميليشيا شبه عسكرية هي القمصان الحديدية في دمشق والحرس الحديدي في حلب. انظر: معروف الدواليبي، مذكرات، إعداد د عبد القدوس أبو صالح، تحرير د محمد علي الهاشمي، (مكتبة العبيكان، ط1، 2005، الرياض)، ص 23.

(256) هواش، مرجع سابق، ص 297.

(257) لونغريغ، مرجع سابق، ص 278.

(258) المرجع نفسه، ص 279.

(259) باتريك سيل، مرجع سابق، ص 40.

(260) لونغريغ، مرجع سابق، ص 307.

حليفهم عزيز هواش محافظًا لدمشق (1936). في هذه الأثناء، أعطت زيارة «وفد بلاد العلويين»[261] الوحدوي إلى دمشق دفعًا جديدًا لأنصار الوحدة، بما حظي به الوفد من تكريم واهتمام إعلامي. وبعد عودته إلى الساحل، عقد الوفد اجتماعين سياسيين مهمين في كل من القرداحة وطرطوس[262].

وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر 1937، زار جميل مردم بك (رئيس الحكومة) باريس، ووقع اتفاقًا مع وزارة الخارجية تضمن تأكيدات سورية حول حقوق الأقليات وقبول المستشارين الذين تعينهم فرنسا، وأعرب عن نواياه الإيجابية تجاه اللامركزية. وكانت سمعة هذه الحكومة سيئة عند العلويين والدروز[263]. لقد كشفت كل هذه التأكيدات والتطمينات أن الثقة مفقودة بين الأقليات الطائفية والفرنسيين من جهة، وحكومة جميل مردم بك من جهة أخرى. وأشارت إلى أن مسألة اللامركزية كانت ذات حساسية خاصة ومطلبًا أساسيًا للدروز والعلويين ومنطقة الجزيرة المنقسمة على نفسها أيضًا. وفي آخر يوم من عام 1938، طالب النواب السوريون باتباع سياسة حازمة تجاه المناطق الثلاث «ناكرة الجميل»، التي واصلت رفضها للمركزية (المقصود هي بلاد العلويين والدروز والجزيرة)[264].

وبين عامَي 1937 و1939، اشتكى العلويون، الذين وقعوا على الوحدة عام 1937 بشروط[265]، بأن بلادهم لم تحصل على الحكم الذاتي كما نصّت عليه المعاهدة الفرنسية السورية، وأنه فُرض عليها الحكم المركزي، وأن السلطات تجاهلت حقوقهم[266]. ولم تتعد سلطات المحافظ، إحسان الجابري، المدن الساحلية، فأقيل عام 1939 وحلّ محله ابن المنطقة شوكت عباس. في هذه الأثناء، أعلن المفوض السامي الفرنسي تعليق العمل بالدستور وحلّ البرلمان وإعطاء مناطق الأقليات المزيد من الحكم الذاتي، كتثبيت للوضع الذي كان سائدًا قبل المعاهدة التي لم تصادق عليها سلطة الانتداب[267]، ومن ضمن إجراءات الطوارئ في بداية الحرب، تقرر رفع العَلَمين الحكومي والعلوي[268]، وأن يحكم المنطقة من يختاره المجلس المحلي ويعيّنه رئيس الجمهورية. وبعد دخول الديغوليين إلى سورية (حزيران/ يونيو 1941)، أعلنوا استقلال سورية ولبنان في آب/ أغسطس بالاتفاق مع بريطانيا[269]، وتم ضم جبل العلويين وجبل الدروز إلى سورية (شباط/ فبراير 1942) من جديد[270].

وعلاوة على القوة السياسية الأولى بين العلويين في تلك الفترة، والمتمثلة بالنفوذ المتزايد لسلمان

(261) بالإضافة إلى الشخصيات العلوية الوحدوية، ضم الوفد شخصيات اعتبارية سنية ومسيحية من الساحل السوري.

(262) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 292.

(263) لونغريغ، مرجع سابق، ص 292.

(264) المرجع نفسه، ص 294.

(265) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 555.

(266) اجتمع زعماء علويون في قرية راس الخشوفة، في منطقة صافيتا (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1938) ردًا على ممارسات محافظ اللاذقية إحسان الجابري ضد العلويين، وطالبوا بتوسيع اللامركزية الإدارية والمالية وسلطة المجلس الإداري من أجل تقييد كل سلطة للمحافظ، وأن تكون الوظائف حسب نسبة سكان المحافظة، وأن يخدم المجندون داخل المحافظة، وأن يتم تعيين حدود المحافظة بشكل نهائي. انظر: هاشم عثمان، تاريخ العلويين وقائع وأحداث، ص 75.

(267) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 646. ويوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص 304.

(268) نجمة صفراء على أرضية بيضاء.

(269) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 655.

(270) المرجع نفسه، ص 658.



المرشد، على حساب زعماء العشائر التقليديين، كان الحزب القومي السوري الاجتماعي قد لاقى اهتمامًا واسعًا في بعض المناطق العلوية، كمنطقتي صافيتا وجبلة، وذلك بسبب علمانيته وسوريته (الطبيعية) معًا، كوسطين ملائمين لمنطقة لم تتجذر فيها القومية العربية قبل مرحلتي الناصرية والبعث. و»كانت الأفكار العلمانية التي تنادي بها الأحزاب العقائدية جذابة بشكل خاص لشباب الأقليات، الذين لم يشعروا بالارتياح لربط القومية العربية بالإسلام»[271]. أما القوة الثالثة في مناطق العلويين، فكانت الجيش، وهي المؤسسة الوحيدة في تلك الفترة من أجل بلوغ الرقي الاجتماعي، حسب فيليب خوري[272].

وعلى المستوى الوطني العام، شهدت الأعوام الثلاثة التي أعقبت معاهدة 1936 كثيرًا من الأحداث والاضطرابات التي لم تكن بلا أثر أو انعكاس على الحياة السياسية للعلويين. فقد تم إلحاق الجزيرة السورية بدمشق عام 1937، وعلى إثر ذلك وقعت كثير من الأحداث في الجزيرة، أهمها قيام ثورة كردية - مسيحية ضد المحافظ بهجت الشهابي الذي أرسلته دمشق، والميال للقبائل العربية، وكان من نتائجها هروب المحافظ الشهابي وموظفيه إلى دمشق[273].

وفي العام ذاته، عاد عبد الرحمن الشهبندر إلى دمشق من منفاه في مصر، والذي استمر عشر سنوات. ومثّل ذلك «صداعًا» سياسيًا لزعماء الكتلة الوطنية وحكومتها، حكومة جميل مردم بك، باعتباره الزعيم الأكثر شعبية كمناهض للكتلة الوطنية. لكن الشهبندر عاد فغادر إلى القاهرة لشعوره بعدم الأمان، ثم عاد ثانية إلى دمشق في عام 1938، فخضع لمراقبة لصيقة من قبل حكومة مردم بك، حتى تم اغتياله عام 1940 من قبل أنصار الكتلة الوطنية، فهرب زعماؤها إلى بغداد[274]. كما شهد عام 1938 انشقاقات داخل الكتلة الوطنية في دمشق، وتوترًا بين كتلتي دمشق وحلب، وتعرض رئيس الحكومة جميل مردم بك لاتهامات بالفساد[275]، ومنها تحويل سفينة الأسلحة الإيطالية إلى إسرائيل، بدلًا من توجيهها إلى سورية نتيجة وقوعه تحت سيطرة جاسوسة إسرائيلية، والعفو الصادر عنه رغم ما فعل، فضلًا عن انتشار الغطرسة بين جماعات الغوغائيين[276] المحسوبين على الحكم، وتسليطهم على الطلاب والجامعيين، واغتيال رئيس لجنة طلاب دمشق[277].

وإلى جانب التظاهرات ذات الطابع العلماني بقيادة الشهبندر، قامت التظاهرات الدينية، التي كان الشيخ كامل القصاب من أبرز زعمائها، ضد مرسوم المفوضية العليا حول الأحوال الشخصية وتنظيم الجماعات الدينية لعام 1936 (المرسوم

(271) - باتريك سيل، مرجع سابق، ص 50.

(272) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 581. بتصرف.

(273) للاطلاع على الأوضاع في منطقة الجزيرة انظر: فيليب خوري، مرجع سابق، ص 582 – 591.

(274) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 631 – 632. اعترف أحمد عصاص قاتل الشهبندر بأنه وُعد بتلقي مبلغ 400 ليرة ذهبية من جميل مردم بك، عن طريق أمين سره عاصم النائلي، من أجل اغتيال الشهبندر (يوسف الحكيم، ص 308)، وإن تبرئة أركان الكتلة الوطنية -قضائيًا- من تهمة اغتيال الشهبندر لا تنفي وجود مؤامرة تحريض على قتله من قبلهم، واتهامه بالعمل بمشفى صهيوني في القاهرة (يوسف الحكيم، ص 310).

(275) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 629.

(276) المقصود هنا تنظيم «القمصان الحديدية» التابع للحزب الوطني – الباحث.

(277) أحمد نهاد السياف، شعاع قبل الفجر: مذكرات، تحقيق وتقديم محمد جمال باروت (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005)، ص 195.

60). وتحت ضغط هذه التظاهرات، اضطر رئيس الحكومة جميل مردم بك إلى رفض تطبيق المرسوم المعدل منه والمخفف لعام 1938 (المرسوم 146). تضمن المرسوم 60 إمكانية أن يغير المسلم دينه، وأن تتزوج المسلمة من غير المسلم، وكان قد تم استثناء القضايا الدينية الحساسة في المرسوم المعدَّل[278].

كما اعترض السنّة على اعتبارهم مجرد طائفة كباقي الطوائف، فعُقد في شباط/ فبراير 1939 في دمشق مؤتمر لعلماء السنة، شددت مقرراته على التطابق التقليدي بين الطائفة السنية والدولة[279]، وما زال مثل هذا الطرح قائمًا حتى اليوم! كما أحدثت التظاهرات ذات الطابع الديني حول هذا القانون ردود أفعال من قبل مؤيدي التطور والطوائف غير المسلمة لضمان حقوقهم، كما أشار يوسف الحكيم[280].

ولحسم المسألة، قررت حكومة لطفي الحفار، التي خلفت حكومة جميل مردم بك، في شباط/فبراير 1939، تشكيل لجنة لدراسة نظام الطوائف، أقرّت العودة للشريعة الإسلامية بهذا الخصوص[281]. وفي 30 آذار/ مارس 1939، وافق المفوض السامي على إلغاء العمل بالمرسومين 60 و146 لعامي 1936 و1938 على التوالي، وتطبيقهما على غير المسلمين فقط. وبذلك لم يعد يشكل العلويون والإسماعيليون طائفة مستقلة كما نص المرسوم 60 [282].

ثم تجددت التظاهرات الدينية في أيار/ مايو عام 1942 رفضًا لخروج النساء سافرات واتكائهن على أذرع أزواجهن وارتياد السينما، ودعت إلى إنشاء شرطة أخلاق، وإغلاق المقاهي بجوار أماكن العبادة، وفصل النساء في وسائط النقل العامة، ما يشير إلى التغيير الحاصل في العادات والتقاليد بعد دخول الفرنسيين إلى سورية. وتكررت مثل هذه الاحتجاجات عام 1944 أيضًا[283].

واضح أن نخب الحركة القومية العربية قللوا من أهمية التيار الديني ونفوذه في المجتمع، والذي، استنادًا إلى تقاليد المجتمع وعاداته، استطاع إحباط محاولات تغيير قوانين الأحوال الشخصية، سواء من قبل سلطة الانتداب أو من قبل بعض هذه النخب. في المقابل، جرى تضخيم الدور الوطني لصالح العلي وسلطان الأطرش، ربما ردًا على النزعة الاستقلالية، وليس الانفصالية، لمنطقتيهما، من خلال الإيحاء بأن الجميع قد «انصهروا في بوتقة القومية العربية»، خلافًا لتعقيدات الواقع ذاته والتدخلات الخارجية فيه، وقد أفضت هذه المشاكل وغيرها إلى مزيد من محاولات الهروب إلى الأمام، واتخاذ قرار تسليم سورية لعبد الناصر أواخر الخمسينيات.

(278) يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 286.

(279) لونغريغ، مرجع سابق، ص 295.

(280) يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 287 - 288.

(281) قررت اللجنة بأن المسلمين هم أكثرية سكان البلاد، ولا يجوز اعتبارهم طائفة كالأقليات، ولا يجوز إعطاء المسلم حرية ترك دينه واعتناق دين آخر وإلا فهو يستحق القتل، وأن الولد يتبع المسلم من والديه، وعدم التوارث باختلاف الدين، وإن الإمام يجيز زواج المسلم من غير المسلمة ولا يحق للمسلمة مثل ذلك، وأن إقرار قانون الأحوال الشخصية هو بمثابة الحكم بغير ما أنزل الله تعالى. وخالف قرارات اللجنة عضو وحيد هو الرئيس الثاني لمحكمة التميز يوسف الحكيم (المسيحي)، معتبرًا بأن سورية يجب أن تسير في ركاب الدول المتقدمة، وأن الدين لله والوطن للجميع (يوسف الحكيم، ص 289). وهكذا لم يتمكن الانتداب ولا من أتى بعده من إحداث خرق حقيقي في قوانين الأحوال الشخصية في سورية.

(282) يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 287 – 290.

(283) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 636، 637، 674.



وفي 4 تموز/ يوليو 1939، جرى توقيع اتفاقية الصداقة الفرنسية - التركية، وكان ثمنها حصول تركيا على لواء إسكندرون[284]. وبرأي لونغريغ، «كانت خسارة سنجق الإسكندرون حدثًا غريبًا في التعامل الدولي، ونموذجًا فجًا لسياسات القوة التي اتبعتها تركيا، وتنازلًا مؤسفًا من قبل فرنسا عن حقوق بلد آخر مُنتدبة عليه هو سورية»[285]. كما كان الإجراء الفرنسي مخالفة صريحة للبند الرابع من صك الانتداب الذي أقره مجلس جمعية الأمم، والذي ينصّ على أن تضمن الدولة المنتدبة سلامة أراضي سورية ولبنان من كل تنازل عن أي جزء من أجزائها أو وضعه تحت سلطة دولة أجنبية[286]. وذهب إميل عباس آل معروف إلى القول بأن تساهل زعماء الكتلة الوطنية مع قضية سلب اللواء يعود إلى أنهم يعرفون بأن «بقاء اللواء بيد سورية يعني زيادة عدد العلويين في الدولة، وهذا أكبر ما يخيفهم، وأن زعماء الكتلة اتفقوا مع الفرنسيين على التخلي عن لواء الإسكندرون بوثائق موقعة، لقاء استلامهم كراسي السلطة في سورية[287].

وفي 3 نيسان/ أبريل 1941، تم تعيين خالد العظم رئيسًا للحكومة، بعد مساعٍ بذلها الأخير في بيروت ودمشق أقتنع بها المفوض السامي. أعادت حكومة العظم مظهر رسلان من الكتلة الوطنية إلى منصب محافظ اللاذقية، ليحل محل شوكت العباس (العلوي)[288].

وفي 12 أيلول/ سبتمبر 1941، كلف مندوب فرنسا الحرة في الشرق، الجنرال كاترو، الشيخ تاج الدين الحسيني برئاسة سورية. وصرح كاترو في اليوم نفسه بأن منطقة العلويين وجبل الدروز جزء متمم لسورية على أن تتمتعا بنظام خاص مالي وإداري. وتألفت وزارة حسن الحكيم، وفيها وزير علوي (للمرة الأولى) للأشغال العامة والبرق والبريد هو منير العباس، وتمت إعادة أخيه شوكت العباس كمحافظ للاذقية، بدلًا عن مظهر رسلان من الكتلة الوطنية. ثم أعلن كاترو استقلال سورية في 27 أيلول/ سبتمبر 1941 بتصريح خطي قدمه إلى الحكومة السورية[289]. وفي 12 كانون الثاني/ يناير 1942، أصدر كاترو قرارين بخصوص تسمية محافظة جبل الدروز ومحافظة جبل العلويين بأنهما جزءٌ متمم لسورية، وتتمتعان باستقلال إداري ومالي، كما وعد من قبل[290].

لكن العام ذاته شهد انعكاس التحالفات، إذ جاء في مذكرةٍ رفعها رئيس قسم استخبارات اللاذقية بوسكيه أن «حلفاء فرنسا من العلويين قد تملكهم الرعب من خبر وصول ثلاث كتائب أسترالية (قوات بريطانية – الباحث)، فحاولوا كسب ود السادة الجدد الذين يعدونهم بوضع مميز ضمن إطار الإمبراطورية العربية المستقبلية»[291]. وكان من وردت أسماؤهم في المذكرة من أقرب أصدقاء فرنسا، كشوكت العباس وعلي الكنج (أخو إبراهيم الكنج) وعلي بدور. من هنا، يمكن فهم سبب زيارة الوزير الفرنسي لوبيليسيه لسلمان المرشد في جوبة برغال،

(284) لونغريغ، مرجع سابق، ص 304.

(285) المرجع نفسه، ص 299.

(286) يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 99.

(287) إميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء الثالث، ص 549.

(288) يوسف الحكيم، مرجع سابق، 317.

(289) المرجع نفسه، ص 320.

(290) يوسف الحكيم، ص 323. لونغريغ، ص 309. باتريك سيل، ص 40.

(291) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 311.

17 نيسان/ أبريل عام 1942، والكلمات الطيبة التي تحدث بها المرشد في حفل استقبال الزائر، للتعبير عن العلاقة الوثيقة بينه وبين الفرنسيين[292].

في نهاية الحرب، 29 مايو/ أيار 1945، ارتكبت سلطة الانتداب جريمة بحق السوريين، من خلال قصف مدينة دمشق وتدمير البرلمان، بعد رفض الدولتين السورية واللبنانية توقيع اتفاقيات خاصة مع فرنسا كما طلب الجنرال بينيه[293]. أثار القصف الفرنسي تضامنًا وطنيًا شمل مناطق العلويين والدروز أيضًا[294]، ولم يتوقف إلا بعد توجيه تشرشل إنذارًا لديغول من أجل وقف العدوان، وحلول الجيش الإنكليزي مكان الجيش الفرنسي. ترك هذا الحدث أثرًا سياسيًا بالغًا على العلاقات السورية - الفرنسية لفترة طويلة بعد الاستقلال.

لقد أثبتت بريطانيا بأنها تمتلك الكثير من الحنكة السياسية، مقارنة بالفرنسيين وردات فعلهم غير المسؤولة والمحسوبة. وربما كان لونغريغ محقًا في استنتاجه أنه حتى منتصف عام 1945، «لم تفلح كل القدرات والنوايا الحسنة الموضوعة بتصرف سورية في إقامة نظام أكثر استقرارًا أو إدارات أقل تعرضًا للاهتزاز»[295].

وفي شباط/ فبراير عام 1946، أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلاء الفرنسيين عن سورية، ولم يبق سوى إقرار الفرنسيين به، وهذا ما حصل في شهر آذار 1946 في اجتماع ضمّ بريطانيا وفرنسا وسورية ولبنان في مقر وزارة الخارجية الفرنسية، فتجمعت القوات الفرنسية في الساحل، وغادر آخر جندي فرنسي في 17 نيسان/ أبريل 1946[296].

لقد كانت سنوات الانتداب الفرنسي حاسمة في تاريخ سورية الحديث، ففيها وُضعت أسس النظام الجمهوري، وانتُخب أول رئيس للجمهورية (1932)، وتم تأسيس وترسيخ مؤسسات الحكم، وإقرار أول دستور للبلاد، ورفع شعار «الدين لله والوطن للجميع»[297]. لكن الصراع بين القوى الوطنية وسلطة الانتداب، والهيمنة الفرنسية على الجيش، وعدم وجود صيغة مناسبة لربط المناطق الثلاث شبه المستقلة (منطقة العلويين وجبل الدروز والجزيرة)، علاوة على التجاذبات الفرنسية – البريطانية، أضعف الكيان الجديد، وجعله غير مستقر، فجاء الاستقلال ضعيفًا، وبجعبة سياسيه تركة ليس من السهل التعامل معها.

وفي تلخيص لمزايا وسلبيات فترة الانتداب، يقول لونغريغ: «كان سجلّ فرنسا في سورية مشؤومًا على العموم، لكن التشديد على أخطاء الانتداب لا يستند إلى دراسة موضوعية، ولا يأخذ بالاعتبار العمل الممتاز الذي تحقق في كل المجالات، ولا ضخامة الصعوبات التي واجهت الفرنسيين، ويشمل ذلك انتقادات العرب والبريطانيين والأميركيين

(292) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ملحق 7، ص 379. وردت في الخطاب عبارات من مثل: «في هذا الركن الصغير من سورية هناك قلوب تجل فرنسا ولا تنسى أفضالها، بل ترى في كل يوم المزيد والمزيد منها»، و «أنتم تعاملونا كما تعاملون أسركم، فإذا لم نعاملكم كأخوة كنا مثالًا صارخًا على نكران الجميل». وبعد أن أشاد بمكارم الفرنسيين، امتدح سلمان المرشد أيضًا حلفاءهم البريطانيين على توزيع المساعدات على السكان في منطقته.

(293) يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 341.

(294) لونغريغ، مرجع سابق، ص 432.

(295) المرجع نفسه، ص 434.

(296) يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 349.

(297) بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص 23.



والإيطاليين[298]».

ومن إنجازات الانتداب، حسب لونغريغ، «رفع مستوى أداء الإدارات الحكومية، وإحراز تقدم واضح في مجال القانون والتقاضي والنظام العام، بصورة لا يمكن مقارنتها بالمرحلة العثمانية، وتم وضع الأجهزة القنصلية والسفارات الفرنسية على مستوى العالم في خدمة المصالح السورية واللبنانية، ووضع نظام من الطرق والمطارات والمرافئ. أما السلبيات فتتمثل في أن الانتداب كان قد حصل بطريقة عسكرية، وقطع مرحلة نهضة قومية وحكومة عربية، وكان مرفوضًا على العموم باستثناء بعض أوساط الأقليات. كما فشلت فرنسا في تطبيق مبدأ انتدابي يعتمد على القدرات المحلية وينميها»[299].

وبرأي فيليب خوري، فإن الاستيلاء على سورية بالقوة يختلف عن حكمها. لقد أمضى الفرنسيون ربع قرن مليء بالمنغصات واللاجدوى والاضطرابات، لأنهم لم يتمكنوا من إيجاد صيغة ملائمة لحكم هذه البلاد، خلافًا لما كانت عليه الحال في بقية بلدان الإمبراطورية الفرنسية (...)؛ بسبب المزيج غير المتوازن من المصالح الثقافية والاقتصادية والسياسية، والقيود الدولية لنظام الانتداب (...)، وقوة الحركة القومية في سورية[300]. وبالمقارنة بين السياستين الانتدابيتين، ركزت بريطانيا على سكان المدن، بينما ركزت فرنسا على الأقليات الجبلية، وكانت بريطانيا متصالحة أكثر مع القومية العربية بخلاف فرنسا[301].

على العموم، نقلت فرنسا المجتمع السوري من مجتمع راكد تاريخيًا وبطيء التطور في الفترة العثمانية، إلى مجتمع يسير في ركاب المجتمعات الحديثة على الصعد كافة، من خلال بناء مؤسسات الدولة وتنظيم الحياة السياسية ونظام الحكم ورفع مستوى الخدمات وبناء المدارس ووضع المناهج الحديثة وإنشاء شبكات الطرق وتطوير وسائل الإعلام وحرية التعبير، وإدخال أساليب الحياة الأوروبية في المأكل والملبس وأنماط البناء وغيرها.

(298) لونغريغ، مرجع سابق، ص 451.

(299) المرجع نفسه، ص 453.

(300) فيليب خوري، مرجع سابق، ص 69.

(301) المرجع نفسه، ص 79.



خاتمة

تركت العزلة العميقة بصماتها على حياة سكان الجبال العلويين، ولا سيّما أن التواصل مع العالم الخارجي كان محفوفًا بالمخاطر، وسادته أجواء الحذر والخوف، وسط اتهامات شملت طريقة التمذهب اللانمطية التي خضعت لمقاييس دين السلطات الحاكمة طوال مئات السنين، ولم يغب عنها التكفير يومًا، وما يمكن أن يعنيه من تهديد للحياة ذاتها.

وعلى الرغم من بعض الانفراجات التي شهدتها العقود الأخيرة من الحكم العثماني، فإن الانتداب الفرنسي هو الذي أحدث انقلابًا جذريًا في طبيعة الحياة التي سادت طوال أربعة قرون. فقد أدخل الانتداب قوانين وتشريعات علمانية اصطدمت مع علاقات إقطاعية، لم يكن فيها التغيير البرجوازي قد بلغ سوى أوساط مدينية محدودة، وكان وقع الصدمة قويًا في الريف الأكثر انعزالًا، مثل مناطق العلويين، وشعر ذوو النفوذ المحليين بالخطر الحقيقي على مصالحهم المستقرة، نسبيًا، طوال عدة مئات من سنوات الركود، التي لم تعكرها سوى حملة إبراهيم باشا (1831 – 1840)، وحملات التأديب العثمانية، من وقت إلى آخر.

ونظرًا لتبعية الناس لزعمائهم، كما في حالة صالح العلي، فقد سهل على هؤلاء الزعماء استخدام العصبيات العشائرية والدينية لمقاومة الأجنبي، الذي حاول زعزعة «الاستقرار التاريخي»، وليس لغايات وطنية صرفة، كما حاولت النخب العروبية تصويره لاحقًا، إذ لم يكن مفهوم الوطن واضحًا، لأسباب تاريخية جعلت من العشيرة سقفًا للانتماء، وفي حدود جغرافية سورية ما زالت قيد التشكل.

وجود مثل هذه العصبيات جعل الأريافَ المنعزلة هي المكان الأوفر حظًا لاندلاع أعمال المقاومة ضد الفرنسيين، وقد أججتها فظاظة أو عدم فهم بعض ضباطهم لطريقة التعامل الأفضل مع الزعماء المحليين، هذا ما حصل مع صالح العلي (1918) وسلطان الأطرش (1925)، في محاولة اعتقال الأول، وعدم احترام الثاني والإهانات ذات الصلة. ولربما كانت ستختلف المآلات، بالنسبة للأقليات على الأقل، لو توافر حاكم فرنسي عادل ومتفهم، كما يُفهم من شعار: «فليسقط كاربيه الظالم وليحيا رينو العادل»، الذي رفعه أهل السويداء[302].

ولا يمكن فصل المقاومة ضد الفرنسيين عن وجود أهداف أخرى، مثل محاولة صالح العلي الانتقام من الإسماعيليين، وإعادة احتلال القدموس التي سيطر عليها هؤلاء وعلى معظم القلاع الأخرى في المنطقة، بدعم من العثمانيين. لكن تطور أفعال المقاومة المسلحة ارتبط بوجود ظروف إقليمية، تمثلت بعداء الأتراك والأمير فيصل المشترك للفرنسيين، واستعدادهم لدعم صالح العلي وهنانو، كلٌّ لمصلحته[303].

وفي الثورة السورية الكبرى (1925 – 1927) التي انطلقت من ريف السويداء، كانت المقاومة المسلحة هي الأساس. وحين انتقلت المعارك إلى الغوطة، بقي عنف الثورة متركزًا فيها، وكانت منطلق الثوار لمحاولات دخول دمشق التي شهدت ضربًا من

(302) عبد الرحمن الشهبندر، مذكرات، مرجع سابق، ص 157.

(303) تمثلت مصلحة قوات الاتحاد والترقي التركية بدفع الفرنسيين جنوبًا واحتلال كيليكيا، بينما تمثلت مصلحة الأمير فيصل في استعادة ما يمكن استعادته من الجغرافيا السورية لإقامة مملكته عليها – الباحث.

المقاومة السلمية، المتمثلة في التظاهرات العلمانية بقيادة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، والدينية بقيادة الشيخ كامل القصاب[304].

وكان ثمة «دور مهم للمشاعر الدينية في إشعال جذوة النضال ضد المحتل الأجنبي، الذي رآه المجاهدون في ذلك الحين نضالًا ضد العدو الأجنبي «الكافر» الذي يحتل دار الإسلام، وكان ذلك أكثر وضوحًا في ثورات الشمال، ومختلطًا بالمشاعر الوطنية العروبية في ثورات الجنوب، فضلًا عن التداخل بين العوامل الوطنية والعائلية والعشائرية، ولم يكن الوعي الوطني واضح المعالم، بسبب هشاشة التطور البرجوازي والمنشأ الريفي للثوار[305].

ثم «انتهت الثورات دون أن تنال منها البلاد أية فائدة سياسية، سوى أنها أذكت الروح الوطنية، وأثبتت أن سورية لا تخضع للانتداب إلا بقوة السلاح الغالبة»[306]. كما جرى تضخيم الدور الوطني – العروبي، لكلٍّ من صالح العلي وسلطان الأطرش، للإيحاء بوحدة سورية، وبأن الجميع، طوائف وأديانًا، قد انصهروا في بوتقة الأمة العربية - السورية، خلافًا لتعقيدات الواقع والتدخلات الخارجية المؤثرة فيه.

بعد تخامد ثورة صالح العلي وتقسيم سورية إلى دويلات، ومنها دولة العلويين (1920)، ساد تياران بين النخب العلوية؛ تيار كبير نسبيًا يريد الاستقلال في دولة علوية و/ أو الانضمام إلى لبنان[307]، وتيار ثانٍ صغير يريد الانضواء في مشروع المملكة العربية السورية، مثّله تيار صالح العلي، الحربي، المدعوم من قبل حكومة دمشق الفيصلية. وبسبب الأرض السياسية المتحركة باستمرار، فاز التيار الوحدوي في نهاية المطاف، شرط تحقيق الاستقلال الإداري والمالي لمحافظة اللاذقية، حسب معاهدة 1936 التي وقعت عليها حكومة الكتلة الوطنية، ولم تقتنع به يومًا، ولم تلبث أن ألغت هذا الشرط أواخر عام 1945.

من جهتها، اقتنعت معظم النخب العلوية أخيرًا بأن دولتهم لا تمتلك مقومات قيام دولة مستقلة، وأن الانتداب لن يدوم، وأن الانفتاح على البحر لا يكفي لفرض شروطهم على الداخل السوري الأقوى، ولا سيما أن حكومات الكتلة الوطنية تفاوضت مع الفرنسيين، وليس العلويين، حول هذه المسألة، كنوع من شراء الوقت، وهذا ما سيؤكده تتالي الأحداث في السنوات القليلة التي سبقت الاستقلال، والتي بعده، وبخاصة ممارسات حكومة جميل مردم بك الانتقامية ضد العلويين، على خلفية تعاونهم مع الفرنسيين[308].

وعلى امتداد تاريخ سورية الحديث، أدت الشعارات العروبية دورها العمائي بامتياز، فصار الحديث عن أي تميز وتمايز بمثابة الخيانة، فيما

(304) سنرى أن ثورة 2011 لم تخرج عن هذا الإطار بعد أشهرها الأولى، إذ تشكلت المجموعات المسلحة في الريف أو في الحزام الريفي المحيط بالمدن وبقيت على تخومها على العموم، بسبب كون المصالح والعلاقات الاجتماعية المدينية وما يرتبط بها من وعيٍ مطابق لا تتوافق مع هذه الطريقة في التغيير، وبخاصة في مدينتي دمشق وحلب - الباحث.

(305) عبد الله حنا، ديالكتيك الثورات الوطنية (1919 – 1927)، منشور على موقع فيسبوك، بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. وهي منشورات من ملاحق يضيفها الكاتب إلى كتبه السابقة عن الحركات الفلاحية في سورية. https://bit.ly/3JAYn8V

(306) خالد العظم، مذكرات، الجزء الأول، ص 161.

(307) هذا أمر طبيعي في تلك الفترة، ولا علاقة له بما صار يُتداول لاحقًا كتخوين مَن تعاون مع الفرنسيين بهدف التراشق السياسي – الباحث.

(308) مثل إعدام سلمان المرشد بعد ثلاثة أشهر على الجلاء، وإعدام شاهين خضر (أبو علي شاهين) المتمرد على ظلم الشرطة والإقطاع في عام 1949، وقد ترك الحدثان جرحًا عميقًا عند كثير من العلويين. وقد أشار خالد العظم في مذكراته إلى «تصرفات حكومة جميل مردم بك غير الحميدة، وتسلط أتباعه على الناس وضربهم». انظر: خالد العظم، مذكرات، الجزء الأول، ص 199.



يُفترض أن يكون العكس. وإن عدم التقدير لأهمية الحوكمة اللامركزية بمختلف أشكالها، في إطار دولة مركزية قوية وصلاحيات محددة، عمل على ترحيل الأزمات إلى المستقبل لا على حلّها. يضاف إلى ذلك فشل حكومات ما بعد الاستقلال في وضع خطط لتنمية الريف، المنتج الرئيس للخيرات والأزمات السياسية في التاريخ السوري المعاصر.

من جهة ثانية، يرى بشير زين العابدين أنّ تبني العلمانية الدكتاتورية، في مراحل مختلفة من تاريخ سورية، كان سلاحًا ذا حدين، فبينما اعتبرها القوميون وسيلة لتوحيد المجتمع على أساس العرق واللغة، نظر أبناء الطوائف إليها كمحاولة لتذويبهم في المجتمع، فقدمت لهم مبررًا للمطالبة بحماية الدول الغربية وفرض الانتداب. ولم تضع نهاية الحكم الفيصلي حدًا لهذه المعركة القومية - الطائفية، بل استمر الصراع طوال فترة الانتداب، حيث كانت بريطانيا تظهر دعمها لمطالب القوميين، وكانت فرنسا تدعم أبناء الطوائف في مطالبتهم بإنشاء كيانات مستقلة»[309].

ومن الواضح أيضًا أنّ الحركة القومية العربية، التي فرضت وجهة نظرها عبر تاريخ سورية الحديث، قد قللت من أهمية التيار الديني ونفوذه في المجتمع[310]، إذ استطاع، استنادًا إلى تقاليد المجتمع وعاداته، إحباط أي محاولة تغيير حقيقية في قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية، سواء من قبل سلطة الانتداب أو من قبل بعض النخب السورية العلمانية. وقد خلق ذلك، وما يزال يخلق، كثيرًا من المشكلات والأزمات[311]، وسيظلّ الأمر كذلك ما لم يتم بناء نظام علماني – ديمقراطي يستوعب الجميع.

(309) بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص 44.

(310) كانت الجمعيات الدينية تمارس أنشطتها السياسية في مختلف المدن الرئيسية، ومنها: «جمعية شباب محمد» التي برز فيها الشيخان: الصابوني والطنطاوي، وترأسها الشيخ عبد الوهاب الأزرق، وكذلك «جمعية الشريعة» التي ترأسها الشيخ علي الدقر، و«جمعية العلماء» التي كان على رأسها الشيخ كامل القصاب، وكان لها السبق في تأسيس الحركات الجهادية ودعمها بالنفس والمال. انظر: بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000)، ص 47، 49.

(311) تجددت احتجاجات التيارات الدينية عام 1964، ردًا على حظر حزب الإخوان المسلمين من قبل سلطة البعث الجديدة، وعند وضع دستور عام 1973، وكانت الحلول مؤقتة، بطريقة عنيفة في الحالة الأولى، وبنوع من المساومة في الحالة الثانية، لتبقى النار تحت الرماد، بين من يريد أسلمة مجتمع متنوع الأديان والإثنيات والطوائف، ومن يريد بعض العلمنة ليسود على الجميع، ومن دون حلول علمانية ديمقراطية حقيقية - الباحث.

استنتاجات

يتمثّل الاستنتاج الأساسي لهذه الدراسة في ضرورة إخراج العلويين، كطريقة دينية وثقافة اجتماعية، من دائرة التسنن والتشيع، وتركهم وشأنهم، كونهم جماعة مختلفة إلى هذه الدرجة أو تلك، وألا يُستخدم تميزهم الديني والاجتماعي ضدهم، لا في الحاضر ولا في المستقبل، كما استُخدم في الماضي بلا جدوى وبنتائج مأسوية، الأمر الذي يمكن أن يتوافر فقط في ظل العلمانية الديمقراطية وحكم القانون، من ضمن بناء دولة سورية المأمولة في المستقبل. ضمن هذا الشرط، يتوقع أن تُفضي الدينميات الداخلية في كل الجماعات إلى تحولات إيجابية لصالح الاجتماع الوطني السوري، عوضًا عن استثارة العصبيات وتوظيفها في الأزمات السياسية والاجتماعية.

أما من الناحية السياسية، فكان اعتماد نوع من اللامركزية في إدارة المنطقة الساحلية هو الخيار الأفضل للجميع، حتى لسكان المنطقة من غير العلويين، الخيار الذي لم يتنازل عنه حتى التيار العلوي الوحدوي، كما انعكس ذلك في معاهدة 1936. وهذا الأمر ينطبق أيضًا على جبل الدروز والجزيرة السورية، كمناطق لها ما يميزها، وقد عادت وكشفت عن بعض هذا التميز، سلبًا أو إيجابًا، بعد ثورة 2011.

المراجع

المراجع العربية

1. أبو ديب، كمال. تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط 2، بيروت، دار النهار للنشر، 2012.
2. أبو ديب، كمال. أمراء الحرب وتجار الهيكل، بيروت، دار النهار، 2007.
3. الحكيم، يوسف. سورية والانتداب الفرنسي، ط 2، بيروت، دار النهار للنشر، 1991.
4. الحوراني، أكرم. مذكرات مكتبة مدبولي، القاهرة، الأجزاء 1، 2، 3، 4، 2000.
5. الدواليبي، معروف. مذكرات، إعداد د عبد القدوس أبو صالح، تحرير د محمد علي الهاشمي، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2005.
6. السياف، أحمد نهاد. شعاع قبل الفجر، مذكرات، تقديم وتحقيق محمد جمال باروت، إصدار خاص، 2005.
7. الشهبندر، عبد الرحمن. مذكرات، بيروت، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1967.
8. الطويل، محمد أمين غالب. تاريخ العلويين، مكتبة الترقي، اللاذقية، 1924.
9. العظم، خالد. مذكرات، الأجزاء (1، 2، 3)، طبعة 3، الدار المتحدة للنشر، 1973.
10. القالش، حسان. قطار العلويين السريع: الوعي السياسي عند العلويين النشأة والتطور 1822 - 1949، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1917.
11. اللاذقي، إلياس صالح. آثار الحقب في لاذقية العرب، تقديم وتحقيق إلياس جريج، بيروت، دار الفارابي، 2013.
12. آل جندي، أدهم. تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق، مطلعة الاتحاد، 1960.
13. آل معروف، إميل عباس. تاريخ العلويين في بلاد الشام، الأجزاء 1 و 2 و 3، طرابلس/لبنان، دار الأمل والسلام، 2013.
14. اليونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، بلا تاريخ.



15. اليونس، عبد اللطيف. تاريخ الثورة العلوية وقائدها الشيخ صالح العلي، حماة، مطابع أبي الفداء، بلا تاريخ.

16. باروت، محمد جمال. حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

17. بطاطو، حنا. فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014.

18. بهجت، محمد والتميمي، رفيق. ولاية بيروت، ط1 1918، ط 3، بيروت، دار لحد خاطر، 1987.

19. حتي، فيليب. تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، ومراجعة جبرائيل جبور، الجزآن الأول والثاني، بيروت، دار الثقافة، نسخة إلكترونية، ط 3.

20. حسن، حامد. صالح العلي ثائرًا وشاعرًا، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري رقم 76.

21. حسن، إياس. النهضة والأطراف، يوتيوبيا المثقفين في الساحل السوري في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. دمشق، دار الفرقد، 2010.

22. حنا، عبد الله. المرشدية في محيطها العلوي وأجوائها السياسية والاجتماعية 1923 – 1946، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

23. خوري، إغناطيوس. مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية، طرابلس، منشورات دار الخليل، جروس برس، 1985.

24. خوري، فيليب. سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 – 1945، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة العربية الأولى، 1997.

25. زهر الدين، عبد الكريم. مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول 1961 و 8 آذار 1963، بيروت، 1968.

26. زين العابدين، بشير. الجيش والسياسة في سورية 1918 – 2000 دراسة نقدية، لندن، دار الجابية، 2008.

27. سيل، باتريك. الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ط 10، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.

28. عثمان، هاشم: تاريخ العلويين، وقائع وأحداث، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بلا تاريخ.

29. عثمان، هاشم. هل العلويون شيعة؟!، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1994.

30. عثمان، هاشم. العلويون بين الأسطورة والحقيقة، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1985.

31. غولدن سميث، ليون ت. دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم، ترجمة عامر شيخوني، مراجعة مركز التعريب والترجمة، ط 1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

32. فان دام، نيقولاوس. الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995، القاهرة، مكتبة مدبولي، نسخة الكترونية، 2006.

33. كاهون، ليون. رحلة إلى جبال العلويين 1878، ترجمة مها أحمد، ط 2، دمشق، دار التكوين، 2004.

34. لونغريغ، ستيفان هامسلي. تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1978.

35. مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، 1840-1910، ثلاثة مجلدات، 1840-1860، تعريب فيليب وفريد الخازن، جونية، لبنان، 1910.

36. مرشد، نور المضيء. لمحات حول المرشدية، ذكريات وشهادات ووثائق، ط 2، بيروت، 2007.

37. معروف، محمد. أيام عشتها (1949 – 1969): الانقلابات العسكرية وأسرارها في سوريا، ط 1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2003.

38. منصور، فضل الله. أعاصير دمشق، مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، بلا معلومات عن النشر.

39. هواش، محمد. عن العلويين ودولتهم المستقلة، ط1، الدار البيضاء، الشركة الجديدة للمطابع المستقلة، 1997.

40. وينتر، ستيفان. تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية، ترجمة نظير الأتاسي وباسل وطفة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، دار ميسلون للطباعة والنشر، 2018.



المصادر الأجنبية:

1. Palozzoli C, La syrie – Le reve et la Rupture – sycamore 1977.
2. Gitta Yaffe, Suleiman al-murshid, Beginnings of an Alawi Leader (Middle Eastern Studies, Vol. 29, Oct.1993).
3. Albert Hourani, Syria And Lebanon, A political essay, (Oxford, 1946).
4. Bounacklie N.E. (1993), 'Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment 19161946-', in the International Journal of Middle East Studies, 25, (1993).
5. Drysdale, A. (1982) 'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphery', in Kolwicz R.and Korbonski A. editors (1982), Soldiers Peasants and Bureaucrats, London.
6. Gubser, p. (1979) 'Minorities in Power: the Alawites of Syria', in Mc Laurine, edt. (1979) in; The political Role of Minority Groups in the Middle East. New York.
7. NARA. G. 59: Department of State, Office of Intelligence Research, Intelligence Report no. 7282. 'Political Trends in Syria', Prepared by Division of Research for Near East, South Asia and Africa, July 2, 1956.

   Rathmell, A. (1995) Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 19491961-. Tauris Academic studies, London and New York, p. 122.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية



أبحاث قانونية

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org